المركز الديمقراطي العربي

الأمل ضدّ الهزيمة

أسئلة المواطنة والهويّة الوطنيّة في المجتمع العربيّ
الأردن: دراسة حالة

تأليف:

محمد عبد الفتاح حليقاوي

رقم التّسجيل:
VR.3383-6391.B

محمد عبد الفتاح حليقاوي

المركز الديمقراطي العربي

Hope against defeat

Questions of citizenship and national identity in Arab society Jordan: Case Study

Writer: Mohammad Abdel Fattah Hleqawi

Germany: Berlin 10315

Gensinger – Str: 112

https://democraticac.de/?cat=29271

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

تصميم الغلاف: الأستاذ ياسين برّوك / الجزائر

الناشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means

without prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Berlin10315 Gensingerstr: 112

Tel: 0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ.عمار شرعان

اسم الكتاب: الأمل ضد الهزيمة (أسئلة المُواطَنَة والهويَّة الوطنيَّة في المُجتمع العربيّ الأردن: دراسة حالة)

تأليف: مُحَمَّد عبد الفتّاح حليقاوي

اللجنة العلمية:

رئيس اللجنة العلمية: د. علام بن عودة

أعضاء اللجنة العلمية:

د. خليل إيمان د. باني مُحَمَّد فاضل

أ. برّوك ياسين أ. مصطف لالة

أ. عبد الله البادي

التنسيق: أ. لالة مصطف

رقم تسجيل الكتاب:VR.3383-6391.B

عدد الصفحات: 145

الطبعة الأولى

يونيو 2020 م

لا يتحمل المركز الديمقراطي العربي بلجنته العلمية المشرفة على هذا الكتاب أية مسؤولية قانونية فيما يخص محتوى الكتاب أو أي احتجاج من الغير عن مادة هذا الكتاب

لا تعبر الآراء الواردة والأفكار المطروحة في هذا الكتاب سوى عن رأي المؤلف

الأَمَل ضِدَّ الهَزيمة

أسئلة المُوَاطَنَة والهويَّة الوطنيَّة في المُجتمع العربيّ

الأردن: دراسة حالة

مُحَمَّد عبد الفتَّاح حليقاوي

عمَّان – 2020 م

الإهداء:

إلى زوجتي الأردنية الرائعة والمخلصة

منار خضر الطعّاني

مُحمَّد

المحتويات

المحتوى	الصفحة
المقدّمة.	5
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.	7
التمهيد.	8
مشكلة الدراسة.	15
أهمية الدراسة وأسئلتها.	16
حدود الدراسة وأدواتها وأهدافها.	17
منهجية الدراسة وفرضياتها.	18
الفصل الثاني: الإطار النظريّ للدراسة.	19
المبحث الأول: قراءة في سيرة المواطنة والهوية الوطنية.	20
المبحث الثاني: المواطنة.. الحقيقة والطموح " المدخل إلى تحقيق المواطنة، أبرز قيم المواطنة وأهميتها، مقومات المواطنة ومبادئها.	29
المبحث الثالث: الهوية الوطنية.. الحقيقة والطموح " المدخل إلى تحقيق الهوية الوطنيَّة، مقاربات حول تكوين الهوية، حالات الهوية الوطنية ومستوياتها، وظائف الهوية الوطنية وأبعادها وآليات تشكُّلها.	42
الفصل الثالث: المواطنة والهوية الوطنيَّة في المجتمع العربيّ.	60
المبحث الأول: المدخل إلى قضية المواطنة والهوية الوطنية في المجتمع العربي المعاصر.	61
المبحث الثاني: ترويض المنهج.. مقاربة في ضياع الهوية واستبعاد المواطنة.	66
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المواطنة والهوية الوطنية عربيَّاً.	75
الفصل الرابع: دور المواطنة والهوية الوطنيَّة في تحقيق البناء والأمن المجتمعيّ.	84
المبحث الأول: تبيئة حقوق الإنسان من أجل تكريس المواطنة والهوية الوطنيَّة.	85
المبحث الثاني: دور التعليم في تكريس المواطنة وتنمية الهوية الوطنيَّة.	88
الفصل الخامس: المواطنة والهوية الوطنية في الأردن: دراسة حالة.	97
المبحث الأول: هوامش من واقع المملكة الأردنية الهاشمية المعاصر.	98

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الأردن في معركة تفعيل المواطنة وتعميق الهوية الوطنية.	105
المبحث الثالث: آفاق المواطنة والهوية الوطنية في الأردن.	112
الفصل السادس: آليات تطوير وتفعيل المواطنة والهوية الوطنية في المجتمع العربي.	125
المبحث الأول: مقاربة فكرية حول المجتمع والدولة في المجتمع العربي.	126
المبحث الثاني: آليات تطوير وتفعيل المواطنة والهوية الوطنية في المجتمع العربيّ.	130
الفصل السابع: المواطنة والهوية الوطنية في المجتمع العربيّ.. الخلاصات والآفاق	139
الخلاصات ونتائج الدراسة وتوصياتها	140
ثبت المصادر والمراجع	145

المُقدِّمة

إنَّ المُتأمِّل لأوضاع المجتمع العربيّ، اليوم، يرى حالة التمزُّق التي تعصف بالدول العربيَّة، حيث انتقلت مظاهر الضعف والاستلاب مِنْ تراجع دور الدولة الوطنيَّة التي ظهرت في أعقاب مرحلة ما بعد الاستعمار إلى البنية العميقة التي حافظت على الروابط التاريخية، والجغرافية، والثقافية، في المجتمع العربيّ ذاته، وبرزت تحديات جديدة بصورة صارخة مثل الخلافات المذهبيَّة، والطائفيَّة، والإثنيَّة، والإرهاب بأشكاله، فضلاً عن عدم تحقيق مشاريع التنمية الشاملة للكثير من برامجها في مجالات الإصلاح الاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والتعليميّ، والثقافيّ، ولعلَّ قضايا المواطنة والهوية الوطنيَّة من أهمّ تلكم التحديات التي تواجه الإنسان العربيّ، وبحاجة إلى الدراسة وفق منهجية علمية ونقديَّة تسعى إلى تأصيلها، وبيانها، وتعميقها، واستثمارها كوسيلة بناء وتحديث ونهضة بدلاً من أنْ تكون أداة تخلُّفٍ وتمزُّقٍ وخذلان.

وفي هذا السياق، هل يمكن للإنسان العربيّ المعاصر الذي يواجه تلك التحديات التفكير برؤى مستقبلية للتنمية الثقافية، ومواجهة الاحتلال الذي عاد إلى بعض الدول العربيّة، ناهيك عن الاحتلال الإسرائيليّ في فلسطين؟، وهل ما زالت مشاريع التكامل العربيّ في النواحي الاقتصادية متاحة؟، لعلَّ هذه الأسئلة وغيرها الكثير تظلُّ أسئلة مهزومةً إذا استمرَّت حالة النكوص الثقافي، والاستلاب السياسيّ، والتديُّن المغشوش، والفساد الاقتصاديّ، والاحتراب الاجتماعيّ، ومن هنا، ينبغي الخروج من حالة اللاسلم واللاحرب التي يعيشها الفكر العربيّ، وبلورة آفاق جديدة في إطار إرادة سياسية، ومنهجية علميَّة، ونبذ التطرُّف وإلغاء الآخر، عسى أنّ يبدأ الإنسان العربيّ الخطوة الأولى نحو مشاريع التجديد في جميع المجالات وفق الخصوصية الحضارية الإسلاميَّة، والثقافة العربيَّة الأصيلة، ومتطلبات العصر وأدواته.

وفي هذه الدراسة كان هاجس البحث عن التجديد، والأُطر العلمية، في قضايا المواطنة والهوية الوطنيَّة في المجتمع العربيّ حاضراً في كل مدخلاتها ومخرجاتها، مع التطرُّق إلى دراسة حالة الأردن التي تمثِّل نموذجاً مختلفاً في المحيط العربيّ مع وجود تحديات وضغوطات ومخاطر أضعاف ما تعانيه بعض الدول العربيَّة، ومع ذلك تقدِّم الأردن صورة مشرقة عن إمكانية الخروج من حالة الضعف نحو ميدان العمل والقوة والاجتهاد، وهذا الدراسة أيضاً، تزعم أنَّ مقومات نجاح النقلة الحضارية للدولة العربية الوطنيَّة ممكنةً حتى في ضوء جميع التحديات والتراجع الكبير في كل المجالات، في حال توافرت معادلات التنمية، والتكامل، والاستقلالية، والوحدة، والتحضُّر، وهي معادلات قاسية جداً، وعسيرة جداً، ومتعبة جداً، ولكنَّها ليست مستحيلة على الإطلاق.

وتضمُّ هذه الدراسة سبعة فصول والعديد من المباحث التي تناولت قضية المواطنة والهوية الوطنيَّة في الوطن العربيّ، حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة من حيث التمهيد الفكريّ لموضوع الدراسة، وأهميتها، وأبرز أسئلتها، إلى جانب حدود الدراسة، وأدواتها، وأهدافها، ومنهجيَّتها وفرضياتها، بينما تطرَّق الفصل الثاني للأطار النظريّ من حيث إجراء دراسة مفاهيمية للمواطنة والهوية الوطنيَّة، والانتقال إلى الحديث عن المواطنة وأبرز قيمها وأهميتها، ودراسة أبرز مقوماتها ومبادئها، أمَّا بخصوص الهوية الوطنيَة فقد تمَّ التأصيل المفاهيميّ لها، ودراسة المقاربات المتعلِّقة بتكوين الهوية، وحالاتها ومستوياتها، إلى جانب وظائف الهوية الوطنيَّة وأبعادها وآليات تشكُّلِها.

أمَّا الفصل الثالث فقد ضمَّ المدخل إلى قضية المواطنة والهوية الوطنيَّة في المجتمع العربيّ من خلال مقاربات فكريَّة تناولت رؤى الكثير من المفكِّرين العرب، كما تمَّ التطرُّق إلى مسألة ترويض المنهج في قراءة ضياع الهوية واستبعاد المواطنة، وصولاً إلى بيان التحديات التي تواجه المواطنة والهوية الوطنية على الصعيد العربيّ، أمَّا الفصل الرابع فقد تمَّ فيه التركيز على دور المواطنة والهوية الوطنية في تحقيق البناء والأمن المجتمعيّ، وذلكم من خلال تبيئة حقوق الإنسان في الواقع العربيّ سعياً للوصول إلى تكريس المواطنة والهوية الوطنيَّة، وفي هذا الفصل هنالك اهتمام خاص بدور التعليم والتربية على المواطنة والهوية الوطنيَّة وكيف يساهم التعليم في إيجاد أجيال جديدة من الشباب العربيّ المؤمن بقضايا أُمَّته، ومشكلات مجتمعه، والقادر على مواجهة تحديات مستقبله.

وتقدِّم الدراسة النموذج المتميِّز حول قضايا المواطنة والهوية الوطنيَّة من خلال التجربة الأردنيَّة، مع الإقرار بوجود الكثير من المتطلبات الأخرى من أجل نجاح هذه التجربة، ولكنَّها تظلُّ متفوِّقة على مثيلاتها من الدول العربيَّة صاحبة الإمكانات المتعددة في هذا السياق، حيث تمَّ في البداية تقديم قراءة من واقع الأردن السياسيّ والاقتصادي والاجتماعيّ، إلى جانب دراسة التحديات التي تواجه الأردن في معركة تفعيل المواطنة وتكريس الهوية الوطنيَّة، مع التأكيد على آفاق هاتين القضيتيْن المنشودة من أجل المزيد من الإنجازات، أمَّا الفصل السادس فقد كان للحديث عن آليات تطوير وتفعيل المواطنة والهوية الوطنية على مستوى الوطن العربيّ، وقراءة فكرية حول المجتمع والدولة ودروهما في التحديث، بينما اشتمل الفصل السابع على خلاصات وآفاق هذه الدراسة إلى جانب توثيق نتائجها وتوصياتها.

مُحمَّد حليقاوي

عمَّان

2020 / 4 / 30

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

التمهيد

تواجه الثقافة العربيَّة والإسلاميَّة المعاصرة قضية المُوَاطَنة والهُويَّة الوطنيَّة بصورة عميقة، بل إنَّهما أصبحتا مسائل كيانيَّة أصيلة، وظلَّ خطاب المواطنة والهوية الوطنيَّة مرتكزاً بصورة أساسية على معياري العروبة والإسلام من جهة، ومشحوناً بالنكوص المعرفيّ، والاستلاب الحضاريّ، وغياب المنهجية العلميَّة من جهة ثانية، وقد ساهم غياب العقل، والعلم، والاجتهاد، في تفاقم الأزمة على مختلف الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، كما كرَّس الاعتقاد بأنَّ المواطنة مجرَّد نصوص تراثية، وقانونية، وحسب، وأنَّ هنالك هويَّات نقيَّة، قائمة على إلغاء الآخر، والحياة خارج التاريخ، هذا كلُّه أفرز إشكاليات جوهرية في بنية المجتمع العربيّ عموماً، وفي سياقات المجتمعات المحليَّة العربية على وجه الخصوص، وانطلاقاً من تهميش العقلية النقدية، وعدم تأسيس محدِّدات واضحة، وتصوُّرات جامعة، لم نصل في نهاية المطاف إلى مواطنة حقيقية، وهويَّة مستقرَّة ومتوازنة، في آنٍ واحدٍ معاً.

إنَّ المنهجية العلميَّة في دراسة المواطنة والهويَّة الوطنية تستلزم التنقيب في الأسباب والعوامل الكامنة وراء تفاقم تلكم القضايا، والبحث في الخطوط الخلفيَّة التي تقوم بتغذية هذه الإشكاليات، وتؤسّس للخيارت القاتلة التي طَبَعَتْ مجتمعنا العربيّ المُعاَصِر، وصولاً إلى الكشف عن تجلِّياتها في شتَّى الميادين، ولئن لم يواجه المفكِّرون، والفقهاء، والعلماء، وأهل الثقافة، مسألة المواطنة والهويَّة الوطنيَّة منذ بدايات تأسيس التاريخ العربيّ والإسلاميّ، فإنَّ ذلكم لا يعني أنَّها كانت غائبة، وإنَّما تمَّ تأجيلها طوال الأعوام الطويلة جداً حتى وصلت إلى مرحلة الانفجار المعرفيّ، والأزمة الفكرية، والإرهاب الدمويّ، وقتل الحياة في مختلف نواحي المجتمع للإنسان العربيّ والمُسلم، فالوقائع التاريخية تقدّم ملامح بيِّنة حول عمق أزمة المواطنة والهوية الوطنيَّة في الثقافة العربيَّة والإسلاميَّة، ولكنَّ الهروب إلى الأمام الذي سَيْطَرَ على فكرنا، وثقافتنا، أدى في النهاية إلى الأوضاع المريعة التي أَرْخَتْ سدولها على حاضر، ومستقبل، الإنسان العربيّ، ما لم يواجه أسئلة الواقع، والحضارة، والتقدّم، والعقل، والمنهجية العلميَّة، بشجاعة فكرية، وموضوعية، مستلهماً العلم وحده للتغيير.

والملمح الآخر في هذا الإطار، وفي ضوء التحوّلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، التي يحياها المجتمع العربيّ المُعاصِر، يبرز الخطاب الفكريّ الذي تماهى مع قضيتي المواطنة والهوية الوطنية، وهو خطابٌ إصلاحيٌ بامتياز، غير أنَّه يتناقض في مستوى المرجعيَّة، والنموذج المجتمعيّ، والغايات، وقد انبثق هذا الخطاب من موازين قوى، وآليات ثقافية، ومنطلقات فكرية مصلحيَّة، سعت نحو رسم ملامح المجتمع العربيّ المُعاصر، ولكنْ دون جوهر، أو خصوصية حضارية، أو استلهام ثقافيّ حقيقيّ، أو تفرّد علميّ، ومن هنا، كانت تلكم الخطابات تعبّر عن جملة

من الصور الإدراكية المحدودة، والبناءات المعرفية المُبْتَسَرة، والتشكُّلات الثقافية الأُحادية، والرؤى الطائفية والمذهبيَّة القابلة للاشتعال، والناتج عن هذا كلِّه، مجتمع تائه، وصورة فارغة للأنا والآخر، قامتْ الحركات الاجتماعية، والتيارات السياسية، والظروف الاقتصادية، والمطامح السياسية، بنمذجة هذا الخطاب، وتسويقه، وتبريره، واعتباره الرصيد الحقيقيّ لهذا الإنسان العربيّ في مواجهة حضارة غربيَّة متفوّقة علمياً، وحضارياً، وإذ ببدايات القرن الخامس عشر الهجريّ، والحادي والعشرين الميلاديّ، تعود بهذا الإنسان إلى ما قبل التاريخ، والحضارة.

ويبدو جليَّاً أنَّ الإنسان العربيّ، اليوم، وأكثر من أيّ وقتٍ مضى، بحاجةٍ إلى تذكيره بأنَّ حياته لا تكون إيجابيّةً إلاّ باستصحاب أبعاد الزمن الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، وأنَّ إسقاط أحد هذه الأبعاد، عن ساحة النظر والتفكير، تحت شتّى الذرائع، سوف يُمثّل انشطاراً معرفيّاً يقودهُ نحو النهايات المُغلقة في حياته ومستقبله، ذلك أنَّ تجريم النظر صوب المستقبل واستشرافه، في ضوء فهم الماضي وقراءة الحاضر، هو نوع من التديّن المنقوص، والتفكير المتناقض، فاليوم هو مستقبل الماضي، والمأمول هو تحرير مصادر المعرفة، وتحديد ميادينها، وانطلاق كل من العقل والوحي لبناء الإنسان العربيّ الحقيقيّ، لأنَّ اعتماد معرفة الوحي للإجابة عن كلّ الأسئلة، والجنوح إلى المذهب العرفانيّ غير المُلتزم بضوابط الشريعة الإسلاميّة باسم التديّن، أدى إلى المزيد من الأوهام باستمرار الوحي وانتقاله من شخصٍ إلى آخر، مع ما يترافق مع ذلك من ادعّاء العصمة لبعض أبناء مجتمعنا من مفكرين وفقهاء ومثقّفين.

إنَّ معرفة " الأنا " و" الآخر " والإحاطة بعلمهما وتحويلهما ليصبحا محلّ دراسة، عقائدهما، وفلسفاتهما، وتاريخهما، وأدبهما، لم تعد خياراً، ولا ترفاً ثقافيّاً، ولا عملاً نخبويّاً، وإنما كانَ ولا يزال مستلزماً حضاريَّاً، حيث أنَّ محاولة بناء أبجديّة إنسانيّة ما تزال غائبة حتى الآن عن الكثير من أبناء المجتمع العربيّ لقراءة " الأنا " العربيَّة والمُسْلِمة، و" الآخر " الغربيّ، ومحاولة صناعة مفاتيح ثقافيّة لكيفيّة فتح المغاليق الحضاريّة ما زالت في بداياتها أيضاً، على أمل أن تغدو هذه الأفكار والمشاريع والوقائع محلّ دراسة وليست مُسلّمات فوق النقد والمُراجعة، في محاولة جادّة للخروج من الارتهان الثقافيّ إلى مستوى الشريك الحضاريّ، وظاهرُ أنَّ تأسيس الفقه الحضاريّ العربيّ سيكون مقدّمة نحو زيادة الرصيد الإيجابيّ للمجتمع العربيّ المعاصر، فقد وصل حديث النهايات في الغرب إلى أغلب الأشياء: العقل، والتاريخ، والجغرافيا، والأيديولوجيّة، والحداثة، ولكنّنا نزعم أنَّ الفرصة ما تزال بيد هذا الإنسان العربيّ، وأنَّه في ظلّ تكريس فكرة النهاية في العالم الغربيّ، فإنَّ التاريخ والمنطق والحقيقة تؤكّد كلّها أن الإنسان العربيّ، الآن، بحضارته، وعلمه، وثقافته، وسلوكه، يملك فرصة أن تكون له البداية من جديد.

ولقد أتى على الإنسان العربيّ حينٌ من الدهر سيطرت فيه صور التديّن المنقوص، وسادت ذهنيّة التخلّف، والتراجع الفقهيّ والفكريّ، والانتقال من مرجعيّة القرآن الكريم، والحديث الشريف والسنّة النبويّة، إلى عصمة وقدسيّة الفهم البشري للنصوص، والوصاية المطلقة على المجتمع، ومن أعمق الشواهد على هذا النكوص الحضاريّ، بروز ظاهرة الاحتكار المعرفيّ لمعاني ودلالات الإسلام، والعروبة، والحريَّة، والمواطنة، والمساواة، ونشوء طبقة المتحدِّثين باسم الدِّين، وأدعياء الثقافة، والتي تسوّغ الشؤون السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، من أجل تحقيق مصالح معيّنة لهذه الفئة أو تلك، حيث وَجَدَ المجتمع العربيّ نفسه أمام الاختيار بين الخبز والحريّة، أو بين العدالة الاجتماعيّة والديمقراطية السياسيّة، أو بين المواطنة والتهميش، وكانت النتيجة أنَّ هذه المُقايضات الوهميّة وصلت إلى الطريق المسدود، وبات الحديث عن التقدّم، والتطوير، والحضارة، والمنهجية العلمية، مسائل أساسيّة ضمن منظومة اللامُفكَّر فيه في العقل العربيّ المُعاصر.

وفي السياق ذاته، يغدو السؤال المُضلِّل: لماذا لم يتطور الفكر العربيّ ويتجدّد؟ ويتحوّل الرصيد الحضاريّ والثقافيّ إلى دوافع حقيقية نحو تكوين مجتمعات عربيَّة تتماهى مع الحضارة الإنسانية، والعمل، والثورة المعرفية عموماً، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان؟، يغدو السؤال في غير مكانه، ويبرز السؤال الأدّق: لماذا لم يستطع الإنسان العربيّ أن ينجح في تجديد الفكر العربيّ والإسلامي؟ وتجديد الرؤية والفهم لهذا الدِّين، وهذه الثقافة، وهذا التاريخ، وهذا التراث الحضاريّ العميق؟ وبالتالي فإن الطريق المأمول لمجتمعنا يكمن في تجاوز حالة الجدال من حول الثقافة العربية والإسلاميَّة وداخلها، والتي تقود نحو ضرورة الاختيار بين نمطين اجتماعيين متناقضين، والوصول في النهاية إلى حرب عصابات دائمة بين الجانبين الماديّ والروحيّ لهذا المجتمع، والتجاوز المقصود هنا هو تحقيق تسوية شاملة بين الإنسان العربيّ وثقافته وفكره، وتحويل هذه التسوية إلى وسيلة بناء للإنسان العربيّ ومجتمعه وليس العكس.

لا يخفى، إذا أردنا التدقيق في واقع تعدُّديّة الانتماءات المُكوِّنة للهويّة العربيّة الإسلاميّة وفكرة المواطنة، أنْ نجدَ ازدواجيّة ثُلاثيّة تُمثّل هذه الهويّة: بين انتماءٍ للشَّريعة الإسلاميّة وحضارتها، وانتماءٍ مُجتمعيّ تُحدّده القبيلة، أو الطائفة، أو المكان، وانتماءٍ للكيان السياسيّ، وفي ظلِّ السيادة النظريّة لمفاهيم الشُّورى، والبيعة، وأهل الحلِّ والعَقْد، وما يتضمّن كلّ هذا من إمكانية الحوار، والاختلاف، والمُعارَضة، إلاَّ أنَّ وجود المُعارَضة في الواقع السياسيّ العربيّ والإسلاميّ، وقبول الآخر، لم يكتسب أيَّ صفةٍ شرعيّة، وكانت ظاهرة التصفية هي العنوان الأبرز لكلِّ اتجاهٍ يُمثّل موقفاً مُغايراً للسُّلطة السياسيّة القائمة، أو يتناقض مع مصالح ومطامح فئات اجتماعية وسياسية واقتصادية ودينيّة، حتى لو كان من الاتجاه الدينيّ أو التجمّع القبليّ أو العائليّ ذاته، وبالتالي، منذ بداية نشوء

السُلطة السياسيّة في الإسلام وبعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، كان السؤال المُتقدّم والمُلحّ: مَنْ يَحْكُم ؟، وتأخّر السؤال الأكثر موضوعيّة وأهميّة : كيف يكون الحكم في الدولة الجديدة ؟ وكيف يكون قبول الآخر، والحريَّات، والمواطنة، وسؤال الهويَّة؟.

وهكذا حَوّلتْ " ذاتيّة " القبيلة مسألة الحكم في التاريخ العربيّ والإسلاميّ من موضوع: الحكم وكيف يُؤسَّسْ، إلى " ذاتيّة " الحاكمين: مَنْ يكونون؟، وانجرف الفكر السياسيّ والدينيّ الإسلاميّ في هذه المُفَاضَلة العقيمة التي سيطرت على العقل العربيّ حتى يومنا هذا، وتراجَعت بالمُقابل قضايا الفكر السياسيّ الأكثر إلحاحاً مثل: بناء الدولة، وتقنين السُلطة، وتنظيم الحكومة، وتحديد أُصول المُشَارَكة السياسيّة، والمواطنة، وسؤال الهويَّة، ومن هنا، كان الخيار في واقع الحياة السياسيّة بين القبول بالاستبداد أو التعرّض للفتنة، لا بين الاستبداد والحُريّة، والنتيجة العجيبة لهذا التناقض القاتل أنَّ تاريخ العرب والمُسلمين كان عبارة عن تسابق تراجيديّ بين بناءٍ حضاريّ وصراعٍ سياسيٍّ انتحاريّ، بين بناءٍ حضاريٍّ في العلم، والعُمران، والفكر، والثقافة، والفنون، وصراعٍ انتحاريٍّ في السياسة، والسُلطة، والدولة، وبناء المجتمع.

إنَّ أي مدخلٍ لفهم وتفسير إشكاليّة السياسة، والمواطنة، والحريَّات، والهويَّة، في تاريخ العرب والمُسلمين، لا بُدَّ أن تبدأ بإدراك واستيعاب الطابع الثُّلاثيّ المُركَّب لأبعاد الانتماء والولاء التي شكّلت شخصيّة الإنسان العربيّ عبر العصور، والذي عاشَ منذ الفتح الإسلاميّ في إطار إمبراطوريّة أو سلطنة كبرى كانت تضمُّ شعوباً مُتعدِّدة يربط بينها الولاء للإسلام أكثر من الولاء للدولة، وقد ورثت هذه السلطنة عصبيّات قَبَليّة قويّة ذات صلة وثيقة بطبيعة المُجتمع الرعويّ الصحراويّ، أو الجبليّ، ولأنَّ السلطنة أي الإطار السياسيّ للجماعة الوطنيّة، كانت تضمُّ خليطاً من الأجناس والشعوب، فلم تكن قادرة على تقديم أكثر من مُشارَكةٍ وتماهٍ شكليين بها ومعها، في حين كان الانتماء إلى الجماعة المحليّة، أو العائليّة، أو الطائفيّة، هو التعويض الرئيس عن سطحيّة التماهي مع الدولة أو عموميّته، إنَّ الأُمّة العربيَّة والإسلاميّة وليس الدولة أو السلطنة، هي مركز الثِّقَل في تشكيل وصياغة الوعي العربيّ الجماعيّ.

وتأسيساً على ذلك، تحوّل العرب والمُسلمون الذين انغمسوا في العمل السياسيّ من حالة القيادة، والبناء الحضاريّ، وقَبول الآخر، والمواطنة، والهويَّة، إلى شرطة حقيقيّة للأفكار، يقوم برنامجهم السياسيّ على استباحة كلّ مَنْ يُخالفهم دون رادعٍ من شريعةٍ أو قانون، ومن ذلك أنَّ العرب قبل الإسلام لم يحاولوا قطّ مُهاجمة مكّة المُكرّمة، أو التعرّض للكعبة المُشرّفة، لكنَّ الصراع السياسيّ القاتل في الدولة الإسلاميّة أدى إلى قيام جيش الخلافة الأُمويَّة بضرب الكعبة بالمنجنيق، واستباحة مكَّة المُكرَّمة والمدينة المنوّرة، من أجل القضاء على حركة عبد الله بن الزبير في الحجاز، حدثَ هذا

في صدر الدولة الإسلاميَّة تحت جنح السياسة، وقبل أن يفعل القرامطة ما فعلوه بالحرم الشَّريف بعد ذلك بقرون، هذا مع أنَّ الأُمويين هم السُّلطة، أمّا ابن الزبير والقرامطة هم المُعارَضة، وقد أَفْقَدَ هذا الأمر الحضارة العربيّة والإسلاميّة فرصة بناء نظريّة سياسيّة مُحدَّدة ومُتكامِلة، وإنّما كانت في معظم حالاتها تنظيراً، أو تبريراً، أو رفضاً مثاليّاً للسُّلطة.

من هذه القاعدة والخلفيَّات التاريخيَّة السياسيّة بدأ الإنسان العربيّ المُعاصِر تجربته في السياسة، والدولة، والأحزاب، والمُعارَضَة، وبناء المجتمع الجديد، والإجابة عن أسئلة الحريَّة، والمواطنة، وقبول الآخر، وإشكالية الهويَّة، وظاهرٌ أنَّه إرثٌ سياسيٌّ مُثْقَل بالإشكاليَّات، والرفض، وغياب المنهجيَّة العلمية، حيث ما زالت الحيرة السياسيّة تتوزّع هذا الإنسان بين انتماءٍ وآخر، وهوية وأخرى، ومواطنة أم رعايا، وكأنَّ العمل السياسيّ قد تجمَّد عند مستوى الحماسة الوطنيّة، والتمرّد، والرفض، أمَّا العمل السياسيّ اليوميّ بوصفه عمليّة بناء، وتداول للسُّلطة، وقبول للآخر، فما زال شبه غائب عن الفكر السياسيّ للإنسان العربيّ المُعاصر الذي تطارده شرطة الأفكار وتحرمه من التفكير بالإجابة عن السؤال المهزوم تاريخيّاً: كيف الحُريَّة في الدولة، والدولة بالحريَّة ؟؟.

وسيظلُّ من شأن العلماء والمُفكّرين والمُثقّفين في المجتمع العربيّ مع بداية الألفية الجديدة إعادة طرح موضوع الاجتهاد المقاصديّ من جديد، وفتح الأبواب المغلقة في ثقافتنا العربيَّة، والإجابة عن جميع الاسئلة المهزومة، واستدعائها إلى ساحة اهتمام النَّاس، وفتح ملفّه الذي أغلقه المُسلمون عندما قرّروا تكريس ظاهرة العقول المُستقيلة في بنية الفكر والواقع الذي يسعى الإنسان العربيّ إلى الحياة ضمن إطاره، وفي ظلّ شريعته التي تمَّ تغييبها وراء مسوّغات التمدّن، والعولمة، واللحاق بركب حضارة ليست له، وبالتالي يظلُّ الإنسان العربيّ بحاجةٍ إلى ثقافةٍ مقاصديَّة تمنح عقله القدرة على التخطيط، وتحديد الأهداف، في ضوء الإمكانات والظروف المُحيطة، لأنَّ العقليّة المقاصديّة التي ينبغي للمُسلم الحقيقيّ أنْ يجعلها اللافتة الأولى في مسيرته سوف تُخلّص مجتمعنا من أمراض الارتجال، والاحتكار المعرفيّ، والاستلاب الثقافيّ، والانبهار بالآخر، مما يخلط الأماني بالإمكانات، واليأس بالمُبادَرَة، والتضحية بالمُجازَفَة، والمُسلم يدفع ثمناً باهظاً نتيجةً لكلّ هذه الحروب المُشتَعِلَة في داخله، وفي مُجتمعه.

إنَّ الفتنة المفهوميَّة حول قضايا المواطنة، والهوية الوطنيَّة، وصناعة الإنسان العربيّ الذي يحيا شكلاً ومضموناً في القرن الخامس عشر الهجريّ، بينما هو يحيا شكلاً في زماننا وجوهرياً تسيطر عليه أفكار منذ مئات السنين، هذه الفتنة تعود في معظمها إلى طغيان الأيديولوجيا على العلم والموضوعيَّة، بغية تصنيف، وتفسير، وحتى صناعة التاريخ وفق رغباتها، أمَّا الوجه الآخر الذي تقتضيه الحقيقة، أنَّ الخلل الرئيس في الخطاب العربيّ والإسلاميّ حول تلكم المفاهيم ينبثق من عدم

إدراك مفهوم شامل حولها، فضلاً عن عدم التمييز بين خطوات سياسيَّة، أو اقتصاديَّة، تندرج في سياق عمليَّة إصلاحيَّة، وبين عمليَّة تنمويَّة مُتكاملة تتلازم مع الأبعاد السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة كافَّة، وتصنع تراكماً على هذه الأصعدة بصورة متوازية، إذ بناء الإنسان العربيّ ليست مؤشرات بشريَّة واقتصاديَّة فحسب، وإنَّما هي عمليَّة توسيع لخيارات هذا الإنسان، وفي إطار مُقاربةٍ شاملةٍ تضمُّ حريَّة هذا الإنسان، وقدراته المعرفيَّة، وبهذا تُعدُّ عملية البناء هنا قرينة التنمية.

ويُظهِرُ تدقيق النَّظر أنَّ طروحات أغلب المُفكّرين العرب والمُسلمين حول قضايا التغيير، والتقدّم، والمواطنة والهويَّة الوطنية، بعيدة تماماً عن حياة الإنسان العربيّ وواقعه الحقيقيّ، ولا نكاد نعثر في ثنايا هذه الطروحات على آليات وبرامج واضحة المعالم، مُقابل بلاغة لفظيّة باذخة فقط، إلى درجة أنَّ البعض يعتقد أنَّه قادر على تغيير العالم، ويكاد الاتفاق ينعقد على أنَّ هذه المُقاربات حول التغيير المنشود يُمثّل تضليلاً أيديولوجيّاً، واحتكاراً معرفيّاً، إذ كيف يمكن استدعاء عصر النَّهضة مثلاً في القرن التاسع عشر ليكون حاكماً ومعياراً على عصرنا هذا، أو اعتباره نموذجاً، وأول ما يكون من مظاهر هذه الرؤى سيطرة ذهنيّة التقليد على ذهنيّة النقد، حيث تسود عقليّة الاتّباع، وتغيب مَلَكة الإبداع والتجديد، وعلى هذا الأساس يتمّ تكرار ذات المقولات النهضويَّة دون الإحاطة بتاريخيَّتها، أو أبعادها، أو آفاقها، فالفكر العربيّ والإسلاميّ حين يُصرُّ على العودة إلى عصر النهضة بقصد التتلمذ فإنَّه يعترف بشكلٍ صريحٍ بنضوب الثقافة الإسلاميّة المُعاصرة، ويؤكّد الانصراف عن الإنتاج الثقافيّ إلى تاريخ المناقب والنماذج والأوثان.

وينطلق المشروع التجديديّ في الفكر العربيّ المعاصر من حقائق شتّى، حيث تُشكّل قضيّة المعرفة التاريخيّة العميقة والمُنْفَتِحة على" الذات " أولاً، وعلى" الآخر " وثقافاتهِ ولُغاته ثانياً، تُشكّل ركناً أساسياً في سبيل تكوين وعي تاريخيٍّ إنسانيّ، يتحوَّل بدوره إلى مسؤوليَّة جماعيَّة تتبلور إلى تعاونٍ فعليّ، وبدونه ينتقل مشروع بناء الإنسان العربيّ من حالة التفرُّد والاجتهاد فكراً وقيادةً وممارسة إلى مجرّد " مُبَادَرة " محلية غير واعية بمحدوديَّتها، ومع بلوغنا هذه المرحلة المُتقدِّمة من التفكير تبرز أهميَّة اعتماد منهج نقديّ مُتوازن يرى الإيجابيات، ولا يُهمل السلبيّات، في ضوء أخلاق معرفيّة تحترم الإنسان العربيّ، وتتوقّع منه الذكاء، والفهم، وقبول الحقائق، والانطلاق نحو آفاق المواطنة ومكوناتها وواجباتها وحقوقها، وتجليات الهوية الوطنية واستثمارها الإيجابيّ.

ويكاد الاتفاق ينعقد أنَّ المنهجية العلميَّة، والعقل، والاجتهاد، تدفع الإنسان العربيّ كي يكون في الموقف الوسط الذي يُميّزه عن سائر المواقف القلقة والنسبيّة، والمتأرجحة، يُقدّم ثوابت حقيقيّة تدفعه إلى العمل والتألّق بدلاً من الزهد السلبي، والفرار من المواجهة مع الذات، والعلم مَنَحَ أتباعه وأهله مفتاحيْن للخلاص، كلَّما ضيَّقت حركة التاريخ الخناق عليهم، ووجدوا أنفسهم يسيرون باتجاه مناطق

العُزْلة والتَّبعيَّة، وأول هذه المفاتيح: التغيير الذاتيّ، وثانيهما: الإعداد الذاتيّ، وبدونهما لن تبدأ حركة صوب التقدّم إلى المواقع الأماميّة أبداً، وفي هذين المفتاحيْن مساحة واسعة تحتلها مسألة إعادة تشكيل العقل العربيّ كشرطٍ أساسيّ للتحقّق بالتغيير الذاتيّ، والإعداد الذاتيّ على السواء.

وهكذا يبدو جليَّاً أنَّ الإنسان العربيّ بحاجة ماسَّة، وأكثر من أي وقتٍ مضى، إلى تعظيم قيمة المواطنة، وتعميق رابطة الهوية الوطنية إيجابياً واستثمارها في البناء، إذ البناء الوطنيّ، اليوم، في المجتمع العربيّ سيبقى باهتاً، ومراوغاً، وسطحيَّاً، ما لم يتمّ إعلاء قيم الحريَّة بأشكالها، وترشيد السلطة السياسية، وبلورة المشاركة الشعبية بصورة صادقة، ونشر ثقافة التضامن، والتعاون، والاعتراف بالآخر داخل المجتمع قبل الاعتراف بالآخر " الأجنبيّ "، ومحاربة كافة صور الغلو العقائديّ، والمذهبيّ، والجهويّ، وتقويض الجهل، والمرض، والفقر، مقابل المشروع الوطنيّ، والعربيّ، القائم على الخصوصية الحضارية، والثقافية، والعلم، والعقل، والاجتهاد، والمواطنة، وسيادة القانون، والتنمية الشاملة المستدامة.

مشكلة الدراسة

لقد وصلت مآلات المجتمع العربيّ بُعيْد الثورة المعرفية في العالم، وإرهاصات التحوّل نحو العولمة، وما بعد الحداثة، واقتصاد السوق، وتداعيات الربيع العربيّ، إلى أوضاع مُفَارِقة لما تطلَّع إليه الإنسان العربيّ، ومطامح النخب السياسية، والثقافية، ذلكم أنَّ هذه المآلات أفرزت الفوضى الشاملة، والانقسام المجتمعيّ، والاحتراب الأهليّ، والاستقطاب المذهبيّ الدامي، وتسويغ أحادية الرؤى والاستنتاجات مقابل استبعاد المنهجية العلمية والاجتهاد، فضلاً عن الخسائر البشرية، والمادية، والحضارية، وضياع دولة القانون في الكثير من البلاد العربية، ونكوص التيارات السياسية، والنخب المثقّفة، ومؤسسات المجتمع المدنيّ، عن القيام بأدوارها الحقيقية، حيث وجد الإنسان العربيّ نفسه، الآن، في مواجهة أسئلة ظلَّت مهزومة طوال قرون وانفجرت مرّة واحدة وبصورة صارخة في وجه تطلعاته الحضارية، ومشاريعه الثقافية، وبرامجه الإصلاحيّة، وخطط التنمية التي ظلَّت في أغلبها مجرّد أرقام وإحصاءات بلا معنى، وعليه، ينبغي للإنسان العربيّ أنْ يبدأ من نقطة ما، من زاوية مفصلية لها أثر إيجابيّ في بناء المجتمه ونهضته.

ولمَّا كانت مجموعة من الدراسات، والبحوث، والقراءات، التي تتعلَّق بقضايا المواطنة، والهوية الوطنية، في عموم المجتمع العربيّ، أسيرة التبرير، والتسويغ، والرؤية الانطباعية، وتقديم الفروع على الأصول، وعشوائية الأولويات في المنهج والرؤى والاستنتاجات، فإنَّ المأمول أنْ تقوم النخبة المثقّفة العربية، من العلماء والفقهاء والمثقّفين والمفكّرين، بدورها الأساسيّ من خلال التأصيل للقضايا المصيرية، وتقديم العقلية العلمية النقدية بديلاً مشروعاً للدراسات المبتسرة، والموجَّهة، والانتقال من من الأبراج العاجية إلى ميدان العمل، والفعل، والتفسير، والتنظير العلميّ، والعقلية النقديَّة، وتقديم الأطروحات الشاملة في قضايا المجتمع العربيّ، بحيث يصبح هؤلاء جزءاً من عمليات وخطط التنمية العربية، والتخلّص من حالة الاغتراب الداخليّ التي يحيا الكثير منهم فيها.

تمثّل هذه الأفكار صورة مصغَّرة عن حالة الاستلاب، والارتهان، والضعف، التي يعيشها الإنسان العربيّ، اليوم، وتبرز ضرورة دراسة قضية المواطنة والهوية الوطنية كمدخل للكثير من القضايا الأخرى التي تشكّل في مجموعها إجابات عن سؤال النهضة، والتغيير، والتقدّم، والحريّة، ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى البحث في الخطوط الخلفية لمفاهيم المواطنة والهوية الوطنية، وأبرز آليات دفعها للأمام، ومعوقاتها، وآفاق تكريسها في المجتمع، ودورها في بناء الإنسان العربيّ، وعليه، هنالك مجموعة دوافع وأسباب تقف وراء اختيار دراسة المواطنة والهوية الوطنية من أهمها:

1. التطورات العاصفة والدموية التي تمزّق المجتمع العربيّ وتكرّس الفرقة والتنازع والضعف.
2. حاجة الإنسان العربيّ ومجتمعه إلى ثقافة المواطنة والهوية الوطنية من أجل البناء، والتقدّم.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الكبير الذي يمكن أن تساهم فيه قضية المواطنة والهوية الوطنية في ترشيد المجتمع العربيّ، إذ أنَّ تفكيك إشكاليات هذه القضية، وبمنهجية علمية، ووفق الخصوصية العربيّة، سوف يوفّر البنية التحتية، إلى جانب قضايا الحريّة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، نحو بناء الإنسان العربيّ القادر على استلهام الماضي، وفهم الواقع، واستشراف المستقبل.

1. كشف الغموض الذي يكتنف مفهوميّ المواطنة، والهويَّة الوطنيَّة، حيث تناولتهما بالدراسة العديد من العلوم كعلم السياسة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والفلسفة، والتربية، ومن الصواب بيان حقيقة هذه المفاهيم، وتأصيلها، بما يتوافق مع الثقافة العربية، والخصوصية الحضارية.
2. تقديم رؤى، وتفسيرات، وحلول واضحة المعالم حول أبجديات المواطنة والهوية الوطنية في المجتمع العربيّ، ومدخلات ومخرجات هذه القضية، وأبرز محدداتها وتجلياتها معاً.
3. حاجة المجتمع العربيّ عموماً إلى تكريس المواطنة والهوية الوطنية، ونشر ثقافتهما، وتعميق القضايا المتَّصلة بهما، وصولاً إلى الوحدة الوطنية، والاندماج، والبناء، والتنمية الحقيقية.
4. تقديم النموذج الأردنيّ في دراسة قضية المواطنة والهوية الوطنيَّة نتيجة خصوصية التجربة الأردنية وتفرّدها من جهة، وتقديم قراءة نقدية علمية لهذه التجربة.
5. قلّة الدراسات التي تناولت هذه القضية بصورة تحليلية وتفسيرية وعلمية مقارنة مع الدراسات الكثيرة جداً التي تتشابه في كلّ شيء سوى العنوان ورقم الطبعة.
6. تقديم مجموعة من الرؤى والاقتراحات والتوصيات والأفكار التي تشكّل مدخلاً للعمل نحو ثقافة المواطنة والهوية الوطنية والتربية عليهما بصورة علمية.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

" ما دور المواطنة والهوية الوطنية في بناء الإنسان العربيّ، والمجتمع العربيّ من أجل التطورّ، والتنمية، والتجديد، والانسجام مع ثورة المعرفة والتكنولوجيا؟ "

ويتفرّع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية هي:

1. ما دور المواطنة والهوية الوطنية في التغيير، وما هي مكوناتهما، من خلال بيان الواقع والطموح؟.
2. ما هي معوّقات نشر وتكريس ثقافة المواطنة والهوية الوطنية والتربية عليها وآفاق هذا كلّه؟.
3. ما هي مقوّمات التجربة الأردنية وتحدياتها في إطار المواطنة والهوية الوطنية حاضراً ومستقبلاً؟.
4. ما الآليات التي تقود نحو تفعيل المواطنة والهوية الوطنية وتعظيم استثمارها في الإنسان العربيّ؟.

حدود الدراسة

1. الحدود الزمانية: تغطّي الدراسة فترة زمنية ممتدَّة وطويلة تبدأ مع ظهور مفاهيم المواطنة والهوية الوطنية، وصولاً إلى وقت الانتهاء من كتابة الدراسة بدايات عام 2020م.

2. الحدود المكانية: تطرّقت الدراسة إلى قضية المواطنة والهوية الوطنية في عموم البلاد العربية، مع التركيز على التجربة الأردنية في هذا السياق.

3. الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة جميع النقاط المتعلّقة بقضية المواطنة والهوية الوطنيَّة، ودورها، وتحدياتها، ومعوقاتها، وآفاق توظيفها واستثمارها، ومدى تفرّد التجربة الأردنية وتماهيها مع أبجديات هذه القضية وتجلياتها.

أدوات الدراسة

استعان الباحث في دراسته بالأدوات التالية:

1. الملاحظة العلمية المقصودة من خلال التواصل المباشر مع كل المؤسسات والجهات التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة ، وجمع المعلومات حول موضوع الدراسة، وتسجيل الملاحظات.

2. التقارير التي تصدرها الأمم المتحدة ولجانها المختلفة، سواء المتعلّقة بالوطن العربيّ خصوصاً، أو التقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة.

3. قراءة وتحليل مضمون البحوث والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاطلاع على مجمل الإنتاج العلميّ والفكريّ والتربويّ الذي انبثق من قضية المواطنة والهوية الوطنيَّة ومدى ارتباطه بترشيد التجربة العربية، وبناء الإنسان العربيّ.

أهداف الدراسة

1. تقديم رؤية شاملة حول قضية المواطنة والهوية الوطنية في المجتمع العربيّ، من خلال الدراسة المفاهيمية، والتطور التاريخيّ للقضية، ومدخلاتها ومخرجاتها كافّة.

2. تبيان العقبات والحلول التي تقف في وجه تكريس ثقافة المواطنة والهوية الوطنية كوسيلة تقدّم مجتمعي، وثقافة يومية، وسياق قانونيّ، وتربويّ، وإعلاميّ.

3. تقديم تجربة الأردن كنموذج عمليّ، ودراسة حالة، بصورة منهجية نحو تحقيق استثمار المواطنة والهوية الوطنية.

4. دراسة التحديات والآفاق وتحليلها بصورة علمية سعياً لاستثمار المواطنة والهوية الوطنية في بناء الإنسان العربيّ، وتحقيق معادلة التقدّم دون الأقصاء، والتنمية بدلاً من هدر كافة الطاقات العربية.

منهجية الدراسة

سوف تعتمد الدراسة بشكل أساسي على المنهجين الوصفي التاريخي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتكوين الإطار النظريّ من المصادر الأساسية والثانوية من جهة، وعلى المنهج التحليلي من جهة أخرى في محاولة تسعى إلى إبراز الدور لقضية المواطنة والهوية الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للإنسان العربيّ، إلى جانب استنباط أهم السلبيات، والإيجابيات، والمميزات، والتحديات، والمعوقات، التي أحاطت بهذه القضية الإشكاليَّة، وتعظيمها واستثمارها بالصورة الأمثل وفق المنهجية العلمية.

فرضيات الدراسة

1. تتوافر مقوّمات تحقيق المواطنة والهوية الوطنية في المجتمع العربيّ، ، ولكنْ هذه المقوّمات مهمّشة، ومستبعدة، وبالتالي لا تساهم في تنمية المجتمع العربيّ وتقدّمه وريادته.
2. يمكن تفعيل وتعظيم دور المواطنة والهوية الوطنيَّة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة في حال تمَّ توفير مختلف أشكال الدعم الماديّ، والمعنويّ، والقانويّ، والإداريّ، إلى جانب الإرادة السياسية.
3. تواجه قضية المواطنة والهوية الوطنيَّة تحديات ومعيقات كبرى تحول دون توظيفها واستثمارها بصورة حقيقية، ووفق إطار واضح.
4. التجربة الأردنية في قضية المواطنة والهوية الوطنية لها إيجابيات عديدة، وعليها ملاحظات عدّة، ولكنَّها قابلة للحياة والتعميم والاستثمار عربيَّاً.

الفصل الثاني

الإطار النَّظريّ للدراسة

المبحث الأول: قراءة في سيرة المُوَاطَنة والهُويَّة الوطنيَّة

أولاً: المواطنة.. مفهومها وتطورها التاريخيّ

المواطنة في اللغة العربيَّة مشتقَّة من كلمة الوطن، وقد وردت في القرآن الكريم :" لقد نصركم الله في مواطن كثيرة " (1)، وفي لسان العرب جاءت بمعنى المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان، ويقال وَطَنَ بالمكان، وأَوْطَنَ به أي أقام، وأوطنه أي اتخذه وطناً، وأوطن فلان أرض كذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيه، واستوطنْتُها أي اتخذتها وطناً، أمَّا المَوَاطِنْ فكلّ مقام قام به الإنسان لأمرٍ فهو مَوْطِنٌ له، وواطَنَه على الأمر أي أضمر فعله معه (2)، ويقال واطَنَهُ مواطنة مثل وافقه موافقة وزناً ومعنى (3)، ولم يتمّ استعمال كلمة واطَنَهُ بمعنى ساكنه وعايشه في اللغة المسموعة، غير أنَّ مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة استحدثها بهذا المعنى، فقد ورد في المعجم الوسيط :" واطَنَهُ على الأمر أضمر فعله معه ووافقه عليه، والقوم عاش معهم في وطنٍ واحد (4).

أمَّا من الناحية الاصطلاحية فقد أكَّد أديب الحق الدمشقيّ منذ أواخر القرن 19م بأنَّ الوطن عند أهل السياسة مكانك الذي تُنْسَبْ إليه ويُحْفَظ حقُّك فيه ويُعْلَمُ حقُّكَ عليه وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك (5)، بينما ذهبت دائرة المعارف البريطانية إلى القول بأنَّ :" المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمَّنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وهي على العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية أساسية مثل حقّ الانتخاب وتولّي المناصب العامَّة (6)، وهو ذات المعنى الذي ذهبت إليه موسوعة الكتاب الدوليّ عندما أشارت إلى المواطنة بأنَّها عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وإنَّ المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حقّ التصويت وحقّ تولّي المناصب العامة والمشاركة المجتمعية، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل الدفاع عن بلدهم ودفع الضرائب (7).

وفي السياق ذاته، ذهبت موسوعة السياسة إلى القول بأنَّ المواطنة صفة المواطن الذي يتمتَّع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه الانتماء إلى وطن وأهمّها واجب الخدمة العسكرية، وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة (8)، أو هي صفة الفرد الذي يعرف حقوقه ومسؤولياته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، ويشارك بفعالية في اتخاذ القرارات وحلِّ المشكلات التي تواجه المجتمع، والتعاون والعمل الجماعيّ مع الآخرين، وتكفل الدولة تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد دون تفرقة بينهم (9)، وفي قاموس علم الاجتماع تمثّل المواطنة مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعيّ ومجتمع سياسيّ " دولة " ومن خلال هذه العلاقة يقدّم الطرف الأول وهو المواطن الولاء، ويتولى الطرف الثاني وهي الدولة الحماية، وتتحدَّد العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة ومؤسسات الحكم القائمة (10).

ومن الجدير بالذكر أنَّ القانون السياسيّ يذكر المواطنة بالإشارة إلى كون الفرد عضواً في مجتمع سياسيّ معيّن أو دولة، والمواطنة بهذا المعنى ينبغي أن تتضمَّن الحقوق والمسؤوليات التي يحددها القانون، وقد يشار إليها أحياناً بالجنسيَّة (11)، ومن هذا المنطلق تبدو المواطنة هي العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أنَّ كافة أبناء الشعب يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أيِّ تمييزٍ قائم على أيِّ معايير تحكُّميَّة مثل: الدِّين، أو اللون، أو المستوى الاقتصاديّ، أو الانتماء السياسيّ، أو الموقف الفكريّ، ويترتَّب على المواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات كالمساواة، والحريَّة، والمشاركة، والمسؤولية الاجتماعية (12)، بينما يذهب البعض إلى كون المواطنة بأنَّها المكانة الممنوحة للذين يتمتَّعون بالعضوية الكاملة في الجماعة، وأنَّ جميع من يتمتَّعون بهذا المكانة هم متساوون بالحقوق والواجبات، وأنَّ هذا المفهوم له أبعاد سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية (13).

وأكثر من هذا، هنالك اتجاه يرى أنَّ المواطنة انتماءٌ إلى ترابٍ تحدده حدود جغرافية، وكل من ينتمون إلى ذلك التراب مواطنون يستحقون ما يترتب على هذه المواطنة من الحقوق والوجبات التي تنظّم بينهم سائر العلاقات، كما تنظّم العلاقة بينهم وبين نظامهم السياسيّ والاجتماعي، وتخضع هذه العلاقة في معظم الأحيان إن لم يكن في أغلبها لمقاييس النفع والضرر، إنَّها رابطة ترابية جغرافية نفعية لأنَّها تقوى بمقدار ما يتحقَّق من نفع لشركاء التراب الواحد، والإنسان في هذا المقام تقوى وطنيته بكلِّ ما يوجد حوله وفوق تراب وطنه من مخلوقات وموجودات وحتى الحيوانات والطيور والأشجار والحجارة والجبال والسهول (14)، وصولاً إلى القول بأنَّها الارتباط القانونيّ والاجتماعيّ بين الأفراد، الذي يلتزم بموجبه الفرد اجتماعياً وقانونياً بالجمع بين الفردية والديمقراطية، ويكون الفرد مواطناً إذا ما التزم باحترام القانون، واتِّباع القواعد، ودفع الضرائب، والمحافظة على أموال الدولة، وأداء الخدمة العسكرية، والإسهام في نهضة المجتمع المحليّ، وتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية للدولة التي يعيش فيها (15).

ويمكن القول بأنَّ المواطنة ظاهرة اجتماعية نامية باستمرار وأخذت بمرور الزمن طابع من ثلاثة عناصر، إذ الجوانب والأبعاد المدنيَّة للمواطنة تمنح المواطنين الحقوق الفردية مثل حرية التعبير عن الرأي، وحقّ المُلْكية، والعدالة والمساواة أمام القانون، أمَّا البُعْد السياسيّ للمواطنة فإنَّه يزوّد المواطنين بالفرص والإمكانات اللازمة لممارسة السياسة المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع، وأمَّا البُعْد الاجتماعيّ للمواطنة فإنَّه يقدّم للمواطنين الخدمات الصحيَّة، والتعليمية، والرفاهية اللازمة لهم، والمشاركة بصورة متكاملة في جميع فعاليات الجانب الثقافيّ لهذا المجتمع، والتعبير بصورة واضحة عن ثقافاتهم المدنيَّة والوطنيَّة (16).

وليس بعيداً عن ذلك القول بأنَّ المواطنة هي الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادةً حقوق الفرد في الدولة وواجباته نحوها، وهي بهذا المعنى وضع قانوني للفرد في الدولة تترتَّب عليه حقوق يتمتّع بها الفرد كمواطن، وواجبات يتحملها تجاه الدولة (17)، أو القول بأنَّ المواطنة هي انتساب الفرد إلى أيِّ وطن، له فيه ما لأي شخص آخر من الحقوق التي يكفلها الدستور، وعليه ما على أي شخص آخر من الواجبات التي يفرضها الدستور، فضلاً عن كونها أيضاً رابطة قانونية وسياسية بين الشخص والدولة تترتّب عليها حقوق والتزامات متبادلة (18)، بل إنَّها حقٌّ الفرد بأنْ يحظى بالعضوية في المجتمع، ويبرز وعيه في المجتمع، ووعيه بالانتماء إلى أُمَّة معيَّنة (19).

إنَّ القراءة العميقة لتجربة المواطنة في الحضارة اليونانية تشير إلى وجود نظام الطبقات الذي يقوم على أساس أنَّ طبقة الرقيق لا حقوق لهم مطلقاً، وطبقة الأجانب الذين لهم حقوق مدنيَّة فقط، أمَّا طبقة المواطنين الأحرار فهؤلاء لهم كافة الحقوق السياسية والوظائف العامة (20)، فقد كان للمواطن الأبيض الحرّ الحق في عضوية جمعية المواطنين، والمجلس، والمحاكم، فالجمعية هي الهيئة العليا التي تحدّد السياسات الداخلية والخارجية، ولكلِّ عضو حقّ الكلام، وأمَّا المجلس فهو الهيئة التنفيذية التي تضع للجمعية جدول أعمالها، ويتكوَّن من خمسمائة عضو، يُختارون بالقرعة لمدة سنتين فقط، وأمَّا المحاكم أو هيئات المحلَّفين فتتكوَّن من ستة آلاف من المواطنين يُختارون سنوياً بالقرعة، وتختار الجمعية عشرة جنرالات لقيادة الجيش لا يتولون مناصب مدنية، مع ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي أنَّ الفيلسوف أفلاطون في جمهوريته لم يمنح حقَّ المواطنة للطبقات الضعيفة، بل إنَّه اقترح التخلّص من الضعفاء والمُشوَّهين والعَجَزَة حفاظاً على المجتمع (21)، بل إنَّ الحضارة اليونانية عموماً لا تعتبر الرقَّ أمراً سيئاً، ولم تحاول القضاء عليه، بل إنَّ الفيلسوف أرسطو يقول بأنَّ الرقَّ بقاءٌ للطبيعة لا تسيرُ بغيره (22).

من هنا، يمكن القول بشيء من المجازفة وكثير من اليقين، إنَّ الحضارة اليونانية لم تحاول نشر المواطنة، بل إنَّها كرَّست العبودية بأشكالها، ولكنَّ الإنجاز الذي يُحسب لها هو التشريعات المتقدِّمة التي أوجدوها آنذاك، وآليات تحقيق المواطنة بصورتها الأوليَّة وحسب، وهي مسألة لم تتغيّر كثيراً في الحضارة الرومانية، والتي قامت بتوسيع الرقعة المكانية للمواطنة حيث شملت جميع أراضي الإمبراطورية، ولكنَّها نوعياً اقتصرت على الذكور الأحرار فقط، وظلَّ المجتمع بالتالي طبقيَّاً يتمتَّع فيه الأشراف بالحقوق كافَّة، ويُحرم من ذلك طبقة العامَّة والعبيد، وبلغت الحضارة الرومانية الذروة في الاضطهاد الإنسانيَّ عندما كانَ إلقاء العبيد للحيوانات المفترسة (23) شكلاً من أشكال الترفيه لديهم دون أدنى اعتبار لأي مبدأ أو قيمة أنسانيَّة.

تأسيساً على تلكم الرؤى، يمكن القول أنَّ المواطنة في الفكر الغربيّ الحديث قد انتكست بصورة واضحة، وتراجعت التجارب اليونانية والرومانية المنقوصة أصلاً ضمن هذا الإطار نتيجة بروز نظام الإقطاع الذي مَنَحَ مُلاَّك الأراضي ورجال الدِّين والحكم كافة الحقوق والامتيازات، وتمَّ حرمان بقية فئات المجتمع منها، ومع بدايات حركات الإصلاح الدينيّ الأوروبية، وصعود نجم المفكّرين السياسيين، تبلورت لدى الشعوب الأوروبية قواسم مشتركة من المطالب والطموحات التي آمنوا بها، وحاربوا في سبيلها، وقدّموا التضحيات وصولاً إلى تحقيق العدالة، والحريّة، والكرامة، والتعايش، وفق المنظور الغربيّ بالطبع، وكانت النتيجة الثورة الأمريكية عام 1776م، والثورة الفرنسية عام 1789م، وقد حقَّقتا الكثير مما سعى إليه الإنسان هنالك، وانتشرت قيم الكرامة، والسيادة الشعبية، والمواطنة المتساوية (24)، وقد تمَّ تحديد ثلاث خطوات قامت بها أوروبا وصولاً إلى المواطنة هي:

1. ظهور الدولة القومية: التي برزت في اعقاب استقلال الملوك الأوروبيين ببلادهم عن سلطة الكنيسة، وأخضعوا الإقطاعيين لسلطاتهم بفضل اختراع البارود، وتحصيل الضرائب منهم، وتأسَّست في ضوء ذلك معظم الدول الأوروربية على أساس القومية مثل ألمانيا وإيطاليا.

2. المشاركة السياسية والتداول السلميّ للسلطة: وقد اضطر ملوك أوروبا إلى القبول بهذه المسألة عندما أرادوا جمع أكبر قدر ممكن من الضرائب والترغيب في دفعها، وتمَّ بلورة الأمر من خلال إيجاد ممثلين للشعوب والفئات الاجتماعية الخاضعة للضريبة، وتدريجياً أصبح هولاء الممثِّلون نواة العمل والتمثيل النيابيّ، ويمكن للشعب أن يطالب بحقوقه من خلالهم.

3. إرساء حكم القانون: وقد تمثّل ذلك بأقامة دولة المؤسسات، والفصل بين السلطات في الدولة، والمساواة بين الناس أمام القانون والقضاء (25).

وعلى غير ما قد يتبادر إلى الأذهان من هذه الرؤى والأفكار، لأولِّ النَّظر، لا تلبث الحضارة الإسلاميَّة أنْ تقدِّم أطروحتها في قضيَّة المواطنة بصورة جليَّة وراقية، ذلكم أنَّ فقهاء القانون الدستوريّ إذا تحدَّثوا عن تاريخ بدء الدساتير ذكروا أنَّ في مقدمتها دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1776م والمعروف بدستور فيلادلفيا، ثمَّ الدستور الفرنسيّ الذي ظهر إبان الثورة بين عامي 1791- 1789م، وهو أول دستور فرنسيّ مكتوب، ولكنْ الحقيقة التاريخية تؤكّد أنَّه قبل قرابة أحد عشر قرناً من ظهور تلك الدساتير، كان هنالك " الوثيقة " التي كُتبت بإملاء من الرسول مُحمَّد عليه الصلاة والسلام في العام الأول من هجرته إلى المدينة المنوَّرة، والتي مثَّلت السياسة الداخلية للدولة الإسلامية مع الآخر " اليهوديّ والوثنيّ " والذي يسمّى في عصرنا القانون الدوليّ الخاص، وكذلك مثَّلت تلك الوثيقة نظاماً متكاملاً للعلاقات الخارجية مع القبائل والشعوب والدول، وهو ما يعرف حديثاً بالقانون الدولي العام (26).

ولعلَّنا بالتوقّف عند هذه الفكرة أنْ نكون قد أمسكنا بطرف الخيط من حيث أنَّ المواطنة هي تعبيرٌ عن حركة الأفراد في اتجاه إثبات وجودهم في إطار جماعة بعينها بحيث تتجاوز هذه الحركة الانتماءات الأضيق إلى الانتماءات الأرحب، أي تجاوز الانتماء للأشكال الأوليَّة للمجتمع البشريّ مثل الطائفة، أو القبيلة، أو العشيرة، إلى الجماعة الوطنيَّة (27)، وبالتالي تغدو المواطنة علاقة بين طرفين، الأول وهو الفرد والتعبير السياسي عنه هو المواطن، والطرف الثاني هو الوطن والتعبير السياسي عنه هو الدولة، وكيما تكون العلاقة عضوية يجب على الفرد الذي يحمل صفة المواطن التواجد الماديّ، وأنْ يتوافر في الوطن الحضور المعنويّ والوظيفي للدولة، وهذه العلاقة بدورها ترتبط بركنين أساسيين هما الشعور بالانتماء لهذا الوطن، وأن تكون الدولة حاضرة بصورة حقيقية من خلال مؤسساتها.

وربَّما كان أرقى إلى تمثُّل الحقيقة، وأوفى بأبعادها منهجاً، الإشارة إلى كون أنَّ المواطنة تشتمل على ثلاثة عناصر لا بُدَّ من وجودها سعياً إلى تحقيقها، وأولاها هو العنصر القانونيّ، والذي يرتكز على الحقوق التي يجب أنْ تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة دون أي تمييز على أساس الدِّين، أو الجنس، أو العرق، أو الثروة، ويقابل هذا التنظيم القانونيّ الالتزامات التي يجب أن يحقّقها المواطن تجاه الدولة وغيره من المواطنين، وثانيها العنصر السلوكيّ، وهو يرتبط بمجموعة من الممارسات التي تعكس درجة النضج الثقافيّ الذي يتمتَّع به المواطنون وقدرة الدولة على توفير متطلبات الفرد للحياة الملائمة، وثالثها العنصر الوجدانيّ، والذي يتأسَّس على شعور الفرد بالانتماء والولاء للدولة بما يؤدي إلى الاحترام والالتزام الطوعيّ للقانون، والاهتمام بالعمل العام، والمبادرات التطوعية، وصولاً إلى التضحيَّة بالنفس دفاعاً عن الوطن (28)، وهذه العناصر في مجموعها هي المرحلة الأرقى من تَمثُّل المواطنة والحفاظ عليها.

وظاهرٌ أنَّ المواطنة تقوم بصورة أساسية على مبدأ التوافق المجتمعيّ حول عَقْد اجتماعيّ يتمُّ من خلاله اعتبار هذه المواطنة هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات، لكلِّ مَنْ يحمل جنسيَّة الدولة، دون أي شكل من أشكال التمييز، وتتبلور المواطنة في ضوء تعميق الجوانب القانونيَّة والسلوكية في شكل هويَّة وطنيَّة يكتسبها المواطن وتقوده نحو تحقيق التماسك الاجتماعيّ، وقبول الآخر، والمصالح العليا، ورفض العنف بأيِّ صيغةٍ كان، وتعظيم لغة الحوار، وآليات الفهم المشترك، وفي هذه اللحظة، تصبح المواطنة هي الإطار الذي يجمع المواطنين وتحافظ على حقوق الأقليَّة قبل الأكثريَّة، وتحترم الخصوصية الثقافيَّة، والاجتماعيَّة، والسياسيَّة، لجميع أفراد الوطن.

ثانياً: الهُويَّة الوطنيَّة.. مفهومها وتطورها التاريخيّ

مفهوم الهُويَّة لم تعرفه اللغة العربية سوى في العصر الحديث، وهذه حقيقة يؤكِّدها عدم وجود هذا المصطلح في معاجم اللغة العربية مثل: " لسان العرب "، و " القاموس المحيط "، و " المصباح المنير "، ولا يعدو الشرح عن كون الهوية مأخوذة من الفعل " هوى "، أي سقط من عَلٍ، أو أنَّه البئر البعيدة القعر (29)، وهنالك رأي بأنَّ الهوية كلمة مولَّدة اشتقَّها المترجمون القدامى من ال " هو " لينقلوا بواسطتها إلى اللغة العربية المعنى الذي تؤيده كلمة " هست " بالفارسية، وكلمة " أستين " باليونانية كما يقول الفيلسوف العربيّ الفارابيّ، وهي تعني فعل الكينونة في اللغات الهند أوروبية، الذي يربط بين الموضوع والمحمول، ثمَّ عَدَلوا عنها ووضعوا كلمة " الموجود " مكان ال " هو " والوجود مكان الهويَّة (30).

وفي المعجم الفلسفيّ فإنَّ لمفهوم الهوية لدى العرب قديماً مجموعة من التعريفات هي:

1. التشخيص، والتشخيص نفسه، والوجود الخارجيّ، حيث قالوا: ما بهِ الشيء هو باعتبار تحقُّقه حقيقةً وذاتاً، وباعتبار تشخُّصه يسمى هوية، وإذا أخذ أكثر من هذا الاعتبار يسمى هوية.

2. الأمر المتعلّق من حيث أنَّه معقول في جواب ما يسمَّى ماهيَّة، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار يسمى هوية، ومن حيث حمل اللوازم عليه يسمى ذاتاً ومن حيث أنَّه محل للحوادث جوهراً.

3. ما سُمِّيَ به الشيء هو ماهيَّة إذا كان كلياً كماهيَّة الإنسان، وهوية إذا كان جزئياً (31).

وقد حظي مفهوم الهوية بالعديد من التعريفات الاصطلاحية، فمن قائل أنَّه مفهوم يرتبط بعدة مستويات بعضها فلسفيّ عادي يرى في الهوية مجرَّد وعي عقليّ بالتفرّد عن الأغيار، أو هو الشيء وتشخّصه وخصوصيته وتفرّد وجوده (32)، أمَّا الفيلسوف الفارابيّ فقد عرَّف الهوية بأنَّها من الموجودات وليس من جملة المقولات، بينما يقول الفيلسوف ابن رشد بأنَّ الهوية تُقَال بالترادف على المعنى الذي يطلق عليه اسم الوجود، ومشتقَّة من الهوية كما تشتقُّ الإنسانية من الإنسان، وفي الفكر العربيّ الحديث فإنَّ اول من استخدم مصطلح الهوية هو سلامة موسى نقلاً عن إبراهيم اليازجيّ، وكانت ضمن منظومة المصطلحات الحديثة التي ظهرت مع قيام الدول القومية في أوروبا مثل الأُمَّة، والحريَّة، والمساواة، وتعبّر عن حركة المجتمع وتطلعاته (33).

وفي التاريخ المعاصر ازداد الاهتمام بمفهوم الهويَّة وآثاره على بنية المجتمعات، وتحولاتها، وطموحاتها، حيث يؤكّد صامويل هنتنغتون بأنَّ الهوية تُحيل إلى صور التفرّد والتميّز " الذاتيَّة " التي يتمُّ تجميعها وإسقاطها من طرف فاعل، حيث تشكَّلت وتغيّرت بمرور الزمن من خلال علاقات الإنسان مع غيره من أصحاب التأثير القويّ، وما دام الإنسان يتفاعل مع غيره، فلا خيار أمامه سوى

أنْ يُحدّد علاقته معهم، وأنْ يُحدِّد نقاط التشابه والاختلاف مع الآخرين، وأنَّ الهويات تُحدّد بواسطة الذات، ولكنها نتاج تفاعل بين الذات والآخرين، فالكيفية التي ينظر لها الآخرون إلى فرد أو جماعة تؤثّر على تعريف الذات لدى الفرد أو الجماعة، وإذا دخل شخص ما وضعية اجتماعية وتمَّ النَّظر إليه على أساس كونه غريباً، فمن المحتمل أنْ يعتبر الإنسان نفسه كذلك(34)، بينما يؤكّد أليكس ماكفلي بأنَّ الهوية منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسيَّة والمعنوية والاجتماعية، وهي وحدة المشاعر الداخليَّة التي تتمثَّل بالشعور بالاستمرارية والتمايز والديمومة والجهد المركزي، والتي تقود نحو الإحساس بالهوية والشعور بها (35).

ويرى حليم بركات أنَّها وعي للذات، والمصير التاريخيّ الواحد من موقع الحيّز الماديّ والروحيّ الذي نشغله بالبنية الاجتماعية، وبفعل السمات والمصالح المشتركة التي تحدّد توجهات الناس وأهدافهم لأنفسهم ولغيرهم، وتدفعهم للعمل معاً على تثبيت وجودهم والمحافظة على منجزاتهم وتحسين وضعهم وموقعهم في التاريخ، وهي وعي الإنسان وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع أو أُمَّة أو جماعة (36)، أمَّا رشاد الشامي فيشير إلى الهوية باعتبارها الشيفرة التي يمكن للفردعن طريقها أن يعرف نفسه في علاقاته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يمكن له التعرّف على الآخرين باعتباره منتمياً إلى تلك الجماعة، وهي شيفرة تتجمّع أبرز عناصرها العرقية على مدار تاريخ الجماعة " التاريخ "، من خلال تراثها الإبداعيّ " الثقافة "، وطابع حياتها " الواقع الاجتماعيّ "، وتتجلّى هذه الهوية برموز معيّنة، وعادات مخصوصة (37).

على الشاطىء ذاته، يرى محمد الجابريّ بأنَّ الهوية كيان يصير، يتطوَّر، وليس معطى جاهزاً أو نهائياً، وهي تصير أو تتطوّر إمَّا باتجاه الانكماش وإمَّا في اتجاه الانتشار، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، انتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضاً سلباً وإيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل فيها في تغاير من نوعٍ ما، والهوية الثقافية لها ثلاثة مستويات: فرديَّة، وجماعيَّة، ووطنيَّة قوميَّة، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدَّد بنوع الآخر الذي تواجهه (38)، أمَّا عزمي بشارة فإنَّه يرى أنَّ الهوية تُركَّب وتصنع ويعاد إنتاجها من عناصر قائمة في الواقع وتمنح له المعنى والكينونة، ويطالب بالتفريق بين الهوية كإشكالية حديثة، وبين سياسات الهوية كفعل أيديولوجي يعيد تشكيل الهوية كرأس مال اجتماعيّ سياسيّ، تقود إلى ال " نحن " وربَّما تعمل على تجزئة المجتمع إلى قطاعات وطوائف وغيرها، بدلاً من تكريس التعدّدية السياسية، أو صراع المصالح والطبقات (39).

وينبني على هذه الرؤى السابقة تساؤلٌ مشروع: ما هو مفهوم الهوية الوطنيَّة؟، مع ضرورة الإشارة إلى كون مفاهيم الوطن، والهوية، والتعاقد الاجتماعيّ، والمجتمع المدنيّ، وغيرها، هي مفاهيم حديثة تتحرَّك وتعمل بصورة متعاضدة، وتعبّر عن واقع جديد، وعن الرغبة في إيجاد نمط مختلف من

العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع الواحد، ومن الواضح أنَّ الفكر العربي المعاصر، وفكر النهضة، قد تأثَّر بالفكر السياسيّ الغربيّ بصورة عميقة، فقد كتب رفاعة الطهطاوي أنَّ أبناء الوطن دائماً متحدون في اللسان، وفي الدخول تحت استرعاء ملك واحد، والانقياد إلى شريعة واحدة، وسياسة واحدة، وابن الوطن يتمتع بحقوق بلده، ولا يتصف الوطنيّ بالحريَّة إلاَّ إذا كان منقاداً لوطنه، فالانقياد لأصول بلده يستلزم ضمناً ضمان وطنه له والتمتُّع بالحقوق المدنيَّة (40)، ويرى عبد العزيز الدوري أنَّ مفهوم الوطن الحديث عربياً هو أقرب إلى شكل الدولة القومية الذي ظهر في أوروبا (41).

وليس يخلو من الدلالة أنَّ مفهوم الهوية الوطنيَّة يُعبِّر عن حالة سياسية من حيث المبدأ، وتتصف بطابعها الجماعيّ، والاتفاق على العيش المشترك ضمن أقليم حدودهُ معلومة، وحكومته واحدة، وقانونه واحد، وقد ساهم سقوط الدولة العثمانية في بروز قضية الهوية في الوطن العربيّ بصورة صارخة، حيث طرحت لأول مرَّة علاقة الهوية المحليَّة بالهوية العربية والإسلاميَّة الشاملة، ومن الجدير بالذكر أنَّ الخصوصيات الجزئية والمحليَّة لم تتحولّ، ولم يكن بمقدورها أن تتحوَّل إلى مرتكز هوية جديدة، نتيجة دورها الهامشيّ في تكوين النظام الاجتماعيّ العربيّ الذي لم تشارك في تكوينه إلاَّ بوصفها مصدراً للتضامنات الجزئية، وبسبب التنافر الشديد الذي ميَّز هذه العناصر الخصوصية، التي شكَّلت عائقاً أمام نجاحها في تأسيس هوية سياسية فاعلة (42)، حيث أنَّ القيادات المحلية العربيّة لم تحاول بناء دولة وطنية زمن العثمانيين بسبب طبيعة بنيتها التي تقوم على أُسَر تتقاسم النفوذ، والسيطرة، وجباية الضرائب، ومن هنا، كان الارتباط بالانقسام القبليّ الذي يحول دون وجود حدود جغرافية ثابتة يمكن لهؤلاء أن يدافعوا عنها(43).

إنَّ التطوَّر الأكبر في توصيف الهويَّة الوطنيَّة في الوطن العربيّ تمثَّل في تكريس الحدود السياسية، والإدارية، التي حدَّدها الاستعمار الغربيّ، إلى جانب قيام الدولة القُطْرية في أعقاب انتهاء الحقبة الاستعماريَّة، بل إنَّ النضال الوطنيّ العربيّ ضدَّ الاستعمار على قاعدة التحرَّر والكفاح، وما رافق ذلك من قيم وروابط انبثقت من هذا الكفاح والذي تبلور بصورة الاستقلال، هذه الفسيفساء هي التي شكّلت الوعاء الذي تمازجت فيه الشخصية الوطنية، وما تلازم مع ذلك من ضرورة إبراز الهوية الوطنيَّة بصيغتها الأولى، وهي صيغة وطنيَّة الدولة والقُطْر المتحرّر من حقبة الاستعمار (44)، وساهمت الحدود الكولونيالية وبنيتها الإدارية في تمهيد الطريق نحو الإطار الذي يتمُّ فيه ممارسة الحياة السياسية، مع استمرار وجود جميع أشكال الولاءات الطائفية والعشائرية والروابط الاجتماعية، فضلاً عن الولاء للهويتيْن العربيَّة والإسلاميَّة بصورتها العامَّة، ولكنَّها ولاءات تتفاعل بصورة متزايدة ضمن الدولة القُطْرية، وأصبحت الدولة هي مرجعيَّة الهوية الوطنيَّة الجديدة، ومن هنا، تعاظمت النزعة الوطنيَّة القُطْرية (45) في البلاد العربية، وامتدَّت، بصورة كبيرة جداً.

وإذا كانت الهوية بشكل عام هي ذلك الشعور بالانتماء الذي يملكه الإنسان لجماعة معيَّنة سواء أكانت عرقيَّة، أمْ دينيَّة، أم قبليَّة، أو نحو إقليمٍ معيَّن، أو دولة ما، أو أُمَّة بذاتها (46)، فإنَّ الهُويَّة الوطنيَّة تمثّل أهم المعتقدات السياسية التي تساعد الإنسان في المجتمع على إدراكه لذاته، لأنَّها تعني الشعور بالاندماج مع الدولة، بما يمنح شرعيَّة على مشاريعها وبرامجها وتوجهاتها، ويحرَّك الشعور بالولاء والانتماء والدعم لها، وهو ما يعني بقاء النظام السياسيّ ومؤسساته واستمرارهما، ومواجهة التحديَّات التي ترافق التغيُّر الاجتماعيّ (47)، وصولاً إلى القول بأنَّ الهوية كقيمة أصبحت قضية تشترك في تحديد مفهومها كل القيم الكبرى من الإنسانيَّة، حتى القومية، والوطنية، والعقل، واللغة، والتاريخ، والدِّين، ومن خلال هذه الهوية يتكامل المفهوم الحقيقيّ للأمَّة والشعب والوطن والإنسان، والمواطن (48).

يظلُّ لنا أنْ نقول بأنَّ البعض يرى وجود هويتيْن للإنسان، إحداها فرديَّة ومحدّدة بل وفرعية، والثانية هوية جماعية أو رئيسية، وهذه الأخيرة قد تضيق وتتحوَّل إلى كيان يتمثَّل في جماعة صغيرة، وربما اتسعت كي تشمل شعباً كاملاً أو أُمَّة بأسرها، وعليه، يمكن تقسيم الهويَّات إلى ثلاثة مستويات هي: مستوى الهوية الفردية والتي هي عبارة عن شعور الشخص بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنسانيّ أكبر يشاركه في منظومة القيم والمشاعر والاتجاهات العامة، وثانيها مستوى الهوية الجماعية التي قد تبدو على هيئة تنظيمات شعبية أو حزبية ذات طابع اختياري، وثالثها مستوى الهوية التمثيلية التي تتجسَّد بصورة أساسية في صورة النظام أو الكيان السياسي الذي يمثّل هو بدوره الأُمَّة على المستوى الرسميّ ويشكّل حارساً لتاريخها وتراثها ومصالحها (49).

الملمح الآخر في هذه الرؤية، أنَّ الإنسان العربيّ، اليوم، تحيط به أربع هويَّات أساسية هي: الهوية الوطنية التي ترتكز على الحدود السياسية للدولة وتتأسَّس هذه الهوية على الولاء والانتماء والمواطنة ضمن إطار الدولة، والهوية العربيَّة وهي التي تنبثق من التماثل والخصوصية الحضارية، واللغة، والثقافة، وغاية هذه الهوية هي تحقيق الوحدة العربيَّة، بينما الهويَّة الإسلاميَّة فهي التي جوهرها وأساسها الإسلام والحضارة الإسلامية، بمعنى أنَّها ترتكز على العقيدة الإسلاميَّة أكثر من الوطنيَّة أو القوميَّة، وتبقى الهوية الإنسانيَّة أو العالميَّة (50) التي برزت بصورة خاصَّة وصارخة مع تحولات العولمة، واقتصاد السوق، والتطور التكنولوجيّ، والتداعيات السياسية، والثقافية، التي يتمّ صياغتها وفق مصالح ومطامح قوى دولية أو إقليمية تتناقض في الغالب مع مدخلات ومخرجات الهوية العربيَّة بأشكالها، وبالتالي تبرز الحاجة الماسَّة إلى برامج الإصلاح التربويّ، والاقتصاديّ، وتعميق المشاركة الشعبية، وإعلاء قيم المواطنة، والهويَّة الوطنيَّة، والحريَّات، والتعاون.

ومن لوازم الحقيقة الإشارة إلى كون مفهوم الهويَّة في علم النَّفس، وعلم الاجتماع، والفكر السياسيّ، وغيرها من العلوم، يمثّل مفهوماً متناثراً إذا تمَّ التعامل معه بصورة أحادية، او انتقائية، او أيديولوجية، وعليه يغدو القول بأنَّ الهوية هي مجموعة من السمات والصفات العامة التي يتميّز بها شعب ما، أو أُمَّة معيَّنة، في إطار مرحلة تاريخية محددة، أقرب إلى المفهوم الإجرائيّ الذي يساعد على توضيح التجليات والمحددات للمفهوم في سياقه الاجتماعيّ الحديث (51)، ويرفض بعض الباحثين فكرة وجود هوية ثقافية، وهوية سياسية، إذ أنَّ الهويتيْن هما في المحصِّلة النهائية شكل من أشكال التكوين السياسيّ، أو الثقافيّ، أو الأيديولجيّ، ومن هنا، يتجه هذا التكوين نحو التاريخ، ولهذا لا يوجد مفهوم للهوية الأصليَّة المتعارف عليه، وإنّما هنالك استراتيجيات للهوية يحرّكها أفراد لهم مواصفات خاصة، ومن أبرزهم أهل السياسة (52).

مهما يكن من أمر فإنَّ الاختلاف ما يزال بيّناً في الفكر العربيّ الحديث حول إرهاصات تكوين الهوية العربية سواء القومية، أو الوطنيَّة، حيث يعتقد البعض بأنَّ تلكم الهويَّة تأسَّست وتشكَّلت بصورة ما منذ تاريخ العرب قبل الإسلام، وأنَّ رصيد التجربة العربية آنذاك هو المرتكز الأول والأساسيّ نحو تشكيل هذه الهوية، بينما يصرّ البعض الآخر على كون تاريخ الأُمَّة العربية بدأ بصورة جوهرية مع ظهور الإسلام، وتأسيس الدولة الإسلامية، حيث كانوا هم مادة الإسلام، وقادته، وجنوده الأوَّلين (53)، بينما اعتبر بعض الباحثين اللحظة المفصليَّة المتعلِّقة بالهوية القومية العربية قد ظهرت مع بروز سياسات التتريك في الدولة العثمانية، وإرادة الوحدة العربية مقابل التجزئة الاستعمارية الغربية، حيث أكمل الاستعمار إلى جانب التتريك القضاء على المشروع الوحدوي العربيّ الذي عبّرت عنه الهوية القومية (54).

المبحث الثاني: المواطَنة.. الحقيقة والطموح

أولاً: المدخل إلى تحقيق المواطنة

تمثِّل المواطنة الصورة الأرقى في العلاقة بين الإنسان ووطنه، بما يتضمَّن ذلك من مشاعر الولاء والانتماء، والتضحية في سبيل هذا الوطن، والالتزام بكافة الواجبات، وتحمَّل كافة المسؤوليات أيضاً، واحترام خصوصية المجتمع الدينية، والثقافية، والتعددية السياسية، ومن أجل تحقيق جوهر المواطنة هنالك مجموعة من المرتكزات التي ينبغي استلهامها قولاً وعملاً من أجل تفعيلها واستمراريتها وتطويرها وتناقلها بين الأجيال، وأول هذه المرتكزات: واجبات والتزامات المواطن نحو وطنه، ثمَّ مع ظهور التيارات الحقوقية، والحركات السياسية، واتساع ثقافة الديمقراطية، برز المرتكز الثاني وهو المواطنة الحقوقية التي قسَّمت بدورها حقوق المواطنة إلى ثلاثة أسس هي (55):

1. المواطنة الاجتماعية التي تبلورت منذ بدايات القرن العشرين، وتسعى إلى تأمين الحدود الدنيا من الأمن الاقتصاديّ للمواطن، وحمايته من جشع سياسات السوق، بعد سيطرة النزعة المادية والتركيز على الأرباح مما يؤكّد على ضرورة رقابة الدولة حفظاً للأمن الاقتصاديّ لمواطنيها.

2. المواطنة السياسية والتي ينبثق منها الحقوق الخاصة بالمشاركة في إدارة الشأن العام في الدولة، وتفعيل المشاركة السياسية، وبالذات الترشّح للوظائف العامة، وحقّ التصويت.

3. المواطنة المدنيَّة والتي تقوم على عناصر أساسية من أبرزها الحقوق المدنية مثل حرية التعبير، وحرية الفكر، والحريات الدينية، وسيادة القانون، وقبول الآخر.

من أجل هذا كلّه، ينبغي على المواطن في إطار مفهوم المواطنة الحقيقيّ، وجوهرها البيِّن، أنْ يكون مخلصاً إلى أبعد الحدود في تقديم واجباته، ومناضلاً في الحصول على حقوقه، وليس يخفى أنَّ الولاء المتبادل بين المواطن والدولة هو الكفيل الأول في تحقيق المواطنة، وأنَّه لا يمكن تفعيل مدخلات ومخرجات المواطنة كافَّة دون إطار يقوده نظام سياسيّ دستوريّ ديمقراطيّ يشمل جميع أفراد المجتمع، ويحرص على حفظ حقوق الإنسان، وصون كرامته، والعمل على توفير الحياة الكريمة له، وحتى نصل إلى هذه المرتبة هنالك مجموعة من المحددات التي تساهم في وضوح معنى وجوهر ومضمون المواطنة، ومن أهمها (56):

1. الوضع القانونيّ: إذْ القانون هو الذي يؤسس الدولة، ويحقّق المساواة بين المواطنين، وينبثق منه النظام العام الذي تندرج في سياقه الحقوق والواجبات بين الجميع دون تمييز، وفي الغالب تكون رابطة الجنسيَّة هي المعيار الأساسيّ في تحديد مَنْ هو المواطن.

2. المشاركة في الحياة العامة: وبصورة أدقّ هي المواطنة الفعَّالة، التي تشمل مجالات عديدة مثل رفع القيود القانونية عن مشاركة السياسيين، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدنيّ،

والسماح لهم بتقديم رؤاهم، وبرامجهم، فضلاً عن رفع أي قيود تحرم المواطن من ممارسة حقوقه الانتخابية، وصولاً إلى انتخابات ذات معنى، وبكلمة أدقّ أيضاً، أن يكون للمواطن القدرة على ممارسة سلطة البرلمان في التشريع والرقابة.

3. العضوية السياسية: والتي ترتقي إلى حدود العضوية في مجتمع سياسي بحدِّ ذاته، وهو ما يوازي الانتماء الوطنيّ إلى الدولة، أو الكيان السياسيّ، ويتماهى هذا الأمر مع قضية مهمَّة هي الشعور بالانتماء للوطن وليس الإقامة فيه وحسب.

4. الرفاه الاجتماعيّ: وما يتلازم مع ذلك من حصول المواطن على فرص متساوية نحو تطوير جودة الحياة التي يعيشها، وتوفير الخدمات الأساسية له، وبالذات الفقراء والمهمَّشين، وتأسيس شبكة أمان اجتماعيّ لحماية الفئات الضعيفة، فضلاً عن صيانة دورها السياسيّ في الدولة (57).

5. التربية على المواطنة: وهي تشمل جميع الاستراتيجيات الوطنية التي تساهم في أن يكون المواطن فاعلاً، ومشاركاً، ويتصرَّف بمسؤولية تجاه المجتمع، والدولة، وشركاء المواطنة، وهذه قضية تحتاجها الدولة أكثر مما يحتاجها المواطن، لأنَّ بناء المجتمع سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً، لا يمكن تحقيقه دون أن تقوم الدولة بهذا الدور عبر مؤسساتها الدينية، والتعليمية، والإعلامية.

ثانياً: أهمية المواطنة

ليس جديداً القول بأنَّ المواطنة هي بالأساس فكرة اجتماعية، وقانونية، وسياسية، وثقافية، في آنٍ واحدٍ معاً، وتساهم في تطوير المجتمع بصورة واضحة، وترتقي بالدولة نحو آفاق العدل، والإنصاف، والمساواة، إلى جانب تحقيق الشراكة، وضمان الحقوق والواجبات، وبالتالي تعمل على رفع التناقضات الاجتماعية بين مكونات المجتمع والدولة إلى درجة التدافع الحضاريّ، وتأطير استراتيجية الحوار بما يمنح المواطن فرصة قبول الآخر، والقواسم الوطنية المشتركة، وزيادة ارتباطه بالوطن، ذلكم أنَّ تفعيل حق المواطنة هو أحد أبرز الآليات الناجعة في سبيل مكافحة الفتنة، والصراعات الطائفية، والعرقية، على قاعدة المساواة، وعدم التمييز (58)، لأنَّ المواطنة كمبدأ، ومرجعية دستورية، وأخلاقية، تضبط عمليات التنافس الاجتماعيّ، وتقوم بترشيد الحوار، واحترام التنوّع الاجتماعي بأشكاله، وتعميق الوحدة الوطنية.

والمواطنة لا تتكامل شروطها، ولا تتحقّق غاياتها، ولا تظهر إيجابياتها، ولا تبرز سياقاتها الحقيقية، إلاَّ إذا أصبح الإنسان " المواطن " هو محور عمليات التنمية الشاملة والمستدامة في الوطن، ومارست جميع القوى السياسية، والاقتصادية، حياداً إيجابياً باتجاه قناعات، ومعتقدات، جميع المواطنين، وأنْ تبتعد الدولة عن سياسة الإقصاء والتهميش والتمييز والمحسوبية مهما كانت الأسباب، وأكثر من ذلك، لا تقوم الدولة بتقريب أي مواطن بفضل معتقداته، أو أصوله القومية، إلاَّ

وفق معيار الكفاءة، والأهليَّة، لأنَّ الدولة مؤسسة جامعة لكل المواطنين، وهي تمثّل في الحقيقة النهائية مجموع إرادات المواطنين، ومطامحهم، وغاياتهم (59)، وإذا حصل المواطن على أغلب هذه الحقوق، وكانت التربية الوطنية عبر مسيرة حياته واضحة المعالم، بات من الوجوب أنْ يقوم المواطنون بتقديم الجهود، والخبرات، والطاقات، من أجل تطوير الوطن، وتقدُّمه، وبهذا تتكامل منظومة المواطنة وأضلاعها هي الوطن، والمواطن، والتنمية.

ثمَّ نزيد على هذا بأنَّ المواطنة تحفظ على المواطن حقوقه، وتطالبه بمسؤولياته، بمعنى أنَّها تزيد منسوب الثقة بين المواطن والدولة لأنَّهما في مَرْكب واحد، وهدف واحد، وكلَّما ازدادت قوَّة النسيج الاجتماعي المنبثق من المواطنة تعاظمت عملية التنمية بصورة جليَّة، وفي السياق ذاته، تضمن المواطنة لأفراد المجتمع المساواة والعدل أمام القانون، وخدمات المؤسسات، والوظائف العامَّة، ومناصب الدولة، وتقدّم النموذج الحقيقيّ في الدفاع عن مكتسبات الوطن، والخدمة العسكرية، ودفع الضرائب، ناهيك عن الاعتراف بالتنوّع، والتعدّد " العرقيّ، واللغوي، والأيديولوجي، والدينيّ "، حيث تساهم المواطنة إلى جانب منظومة القيم الوطنية الأخرى في حماية هذا التنوّع، وحفظ خصوصياته، وإيجاد قنوات للعمل والبناء في ضوء هذه التشاركية، والفسيفساء الإيجابية، بحيث يغدو الوطن هو الجذور، والمواطن هو الساق والغصن والثمر.

وثقافة المواطنة الصادقة تبرز أهميتها ومحوريتها عندما لا تتجاهل حقائق التركيبة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، للوطن، ولا تتلاعب في أبجدياتها، أو تزيّف واقعها، وإنَّما تكون المواطنة هي الحاضنة الثقافية لكلّ تجليات المكوّنات الوطنية، ويمكن لهذا الأمر أن يتأسس بصورة مميزة عندما تقوم الدولة ومؤسساتها، والمجتمع المدنيّ وفعالياته، بدورهما الإيجابيّ، بحيث لا يصبح المواطن من ضمن الرعايا، ذلكم أنَّ المواطنة في أبهى صورها هي آليات للحياة في بيئة الاختلاف، والتنوّع، والتعدّد، وهي الإطار الذي يستوعب الجميع، ويحافظ على حقوق الأقليَّة والأكثريَّة معاً، ويتقدّم المواطن في المجتمع نتيجة قدراته، وكفاءته ونزاهته وحسب، وإذا لم يحدث هذا ليس مستغرباً سيطرة ثقافة الوصولية، والرشوة، والفساد، وهذا كله يؤثر على ازدهار الوطن، وقوته، واستمرارية وجوده، ونموذجه، وجوهره للأجيال اللاحقة.

وممَّا تنبغي الإشارة إليه، أنَّ المواطنة تُمكّن المواطن من التعامل مع الشان العام في الدولة من خلال الأنظمة الانتخابية ناخباً ومُنْتخَباً للمؤسسات المنتخبة التي يظهر من خلالها مفهوم دولة القانون والمؤسسات، كما أنَّ العضوية، أو المساندة والدعم، في منظمات ومؤسسات المجتمع المدنيّ، يساهم في استكمال البناء السياسيّ، والمدنيّ، والمجتمعيّ، للدولة، والتي تصبح بدورها مصنع الإبداع، والابتكار، لأنَّ المواطنة لديها رصيد في تحديد منظومة القيم، والتمثُّلات، والسوكيات

القويمة، التي تساعد على إكساب المواطن ثقافة الانتماء للوطن، والتربية عليها، وتساهم في تحديد الأطر المرجعية لممارسة الحقوق والواجبات، وتوضيح أبعاد العلاقة بين المواطن والدولة، وعليه، تصبح المواطنة إحدى ركائز البناء السياسيّ، والاجتماعيّ، والأخلاقيّ، بحيث تصبح الثقة عنوان هذه العلاقة بين المواطن والدولة.

أمام هذه الرؤى، يمكن القول بأنَّ المواطنة قد أصبحت في وقتنا الراهن أرقى من أن تكون مفهوماً، فقد تحوّلت بصورة ناصعة إلى مبدأ للدولة الحديثة، ومرتكزها الكبير، بل وعمودها الفقريّ في التكوين، والبناء، والديمومة، وتأسيساً على هذا فإنَّ المواطنة تسعى دوماً إلى تحفيز المواطن كي يطالب بحقوقه، ويتحمّل مسؤولياته، وهي حالة متقدّمة يصل إليها المواطن والدولة معاً، وفي هذه اللحظة الحاسمة تصبح المواطنة قيمة أخلاقية واجتماعية وسياسية، فضلاً عن كونها ممارسة حضارية يوميّة بعد أنْ كانت معرفة، وثقافة نظرية، ولعلَّ الإنصاف يقودنا إلى حقيقة مؤداها أنَّ أهمية الأبعاد القانونية، والسياسية، ومحورية دور المواطنة، ليست بسبب أفضليتها، أو تفوّقها على غيرها من المبادىء والحقوق، وإنَّما سبب اكتسابها هذه الأولوية ينبع من كونها الضمانة الحقيقية نحو تنمية الإنسان، وتفعيل أدواره الاجتماعية، وبالتالي تنتقل المواطنة من درجة التنظير، إلى درجة النضج الثقافيّ، والسلوك الحضاريّ، والمشروع الدائم.

إنَّ الحقيقة التي لا مجال لإنكارها في هذا الإطار، أنَّ المواطنة تؤدي إلى بناء نظام سياسيّ مدنيّ تعدُّدي في المواطن والمؤسسة على حدٍّ سواء، فمن الأسرة إلى العائلة إلى القبيلة إلى الحزب إلى النقابة إلى غيرها من مؤسسات الدولة، ترتقي التعددية في الثقافة والأيديولوجية والدِّين بالإنسان نحو مراتب التكامل، والتفاعل، من أجل البناء، واحترام إرادة الإنسان – المواطن، وتصبح هي بالصدارة، لأنَّها هي مصدر السلطات في الدولة الحديثة، وحتى في المجتمعات التعددية، قومياً أو دينياً، أو حتى ذات بِنَى ونُظم ما قبل مدنيَّة، يصبح مفهوم المواطنة معياراً لدرجة التقدّم والتحوّل والتطور في هذه المجتمعات (60)، بمعنى أنَّه كلَّما تعددت التكوينات والمكونات السياسية والثقافية والاجتماعية، تصبح المواطنة أساساً لبناء الدولة المدنية، الحديثة، وبالتالي تكون المواطنة هي المعيار للحق والواجب، ومن خلالها يمكن تحديد العلاقة بين المجتمع والدولة، ولهذا تظلّ المواطنة هي القيمة، والمبدأ، والاستراتيجية، التي تقدّم مساحةً، وإطاراً، وبرنامجاً، ومشروعاً، يمكن للإنسان أن يعمل من خلاله على تجويد حياته، ومجتمعه.

ثالثاً: قيم المواطنة وأهميتها في الدولة

ظاهرٌ أنَّ لكلِّ مجتمع ثقافته الخاصَّة، وتصوراته المتمايزة عن غيره، وتعتبر القيم من أبرز مكونات الثقافة عبر التاريخ، فضلاً عن كونها تختلف من ثقافة إلى أخرى، مع الإقرار بوجود قيم إنسانية مشتركة، وقواسم أخلاقية تتماهى مع بعضها في كلِّ زمانٍ ومكان، ومن أبرز تلكم القيم الإنسانية المشتركة عبر العصور: المساواة، والعدالة، والحريَّة، والانتماء، وغيرها، وفي معظم الحالات تتفاوت درجة تطبيق هذه القيم، ومستوى الالتزام بها، نتيجة ظروف تاريخية، واقتصادية، وأيديولوجية، ومن هذا المنطلق تمثّل قيم المواطنة أبرز القيم التي تساهم في تحقيق الاستقرار الوطني، والتنمية المستدامة، وهذا كله يظلُّ مرهوناً بمدى التزام المواطن بها، ومدى مصداقية الدولة في تطبيقها، والدفاع عنها، وهذه القيم هي:

1. قيمة المساواة

وهي قيمة كرَّستها جميع الأديان، وعملت على تعظيمها الثقافات الإنسانية كافَّة، حيث تكون المساواة بين جميع الناس دون تمييز على أساس اللون، أو العِرْق، أو الجنس، أو الدِّين، كما تمَّ تقنين هذه القيمة في مختلف المواثيق والعهود الدولية، ودساتير الدول المتحضِّرة، إذ المساواة جوهر الحياة في شتَّى مجالاتها، وبدونها يحدث النكوص في الحياة الديمقراطية، والمشاركة السياسية، ويتفرّع عن المساواة عدّة مجالات أولاها المساواة أمام القانون، بمعنى أنَّ البشر يولدون أحراراً ، ويعيشون أحراراً وسواسية أمام القانون، بعيداً عن أي تحريضٍ، أو عنصرية، أو محسوبية (61)، وثانيها المساواة أمام المنافع الاجتماعية بحيث ينبغي لكل مواطن التمتّع بالخدمات التي تقدّمها الدولة نظير ما يدفعه من ضرائب مثل بقية المواطنين، وثالثها المساواة في تولي الوظائف العامَّة ذلكم أنَّه لكل مواطن الحقّ في الحصول على أيّ وظيفة في الدولة حسب مؤهلاته، وقدراته، وكفاياته، ووفق معايير الحيادية، والنزاهة (62)، وعلى الدولة والمواطن أن يقوما بأدوراهما بصورة متكاملة، ومتوازية، بحيث لا يطغى جانب على الآخر، في إطار القانون، وفي ظلَّ سيادته.

2. قيمة العدل

تتبلور قيمة العدل من خلال الإنصاف، والقسط، والموازنة، وإعطاء كلّ صاحب حقّ حقّه، دون تمييز، بحيث يحصل أضعف المواطنين شأناً على ما يستحق مثلما يحصل عليها أصحاب القوّة، والنفوذ، والمال، والجاه، وتتلازم قيمة العدل مع قيمة المساواة بصورة كبيرة جداً، بل إنَّ المساواة لا يمكن تطبيقها دون تحقيق العدل، بحيث يغدو جميع المواطنين سواسية أمام القانون، ويرتبط انتشار الأمن، والاستقرار، والإنتاج، والتنمية الشاملة، وانتماء المواطن، وإخلاصه، وإنتاجيته، وتضحياته، بمدى تطبيق الدولة للعدالة في المجتمع (63)، إلى جانب حجم دفاع مؤسسات المجتمع المدنيّ،

والتيارات السياسية، والنخب المثقَّفة، عن قيمة العدل، وكلَّما استمرَّ نضال هذه الجهات في المجتمع من أجل العدالة كلما ازداد المجتمع سموّاً، وحضارةً، وتقدُّماً، بحيث تصبح قيمة العدل سلوكاً يومياً يحياه المواطن في المدرسة، والمنزل، والشارع، والعمل.

3. قيمة الالتزام

وتعبِّر قيمة الالتزام عن التمسُّك بالمعايير والقيم والمبادىء الاجتماعية السائدة في مجتمع ما بصورة فاعلة وجوهرية، بحيث تتحقَّق المصلحة العامة للمواطن والمجتمع والدولة في الوقت ذاته، وهذه القيمة تستوجب على هذه الأطراف الثلاثة ضرورة قيامهم بجميع الأعمال، والمهام، والمسؤوليات، والواجبات، المطلوبة من كلِّ طرفٍ منهم، وحسب موقعه، ودوره الواضح (64)، ومن الأهمية بمكان في هذا المقام التأكيد على أنَّ التطبيق الحقيقيّ لهذه القيمة يستلزم وجود ومتابعة وإشراف سلطات مستقلّة عن بعضها، وتتكامل في غاياتها، وهي السلطة التنفيذية التي تمثّلها الحكومة، والقطاعات التابعة لها في محتلف شؤون المجتمع، والسلطة القضائية التي تمثّلها المحاكم، والسلطة التشريعية التي يمثّلها مجلس النوّاب أو الشعب.

4. قيمة التوازن

والمقصود هنا عدم التناقض بين العام والخاص، وبين الموضوعيّ والعضويّ، بحيث تتحقّق المصلحة العامة لجميع المواطنين، من خلال التوازن بين الحريَّات والمسؤوليات، والأمن الخصوصية، والحقوق والواجبات، والمدينة والقرية، والدولة والمجتمع، والاقتصاديّ والسياسيّ، إذ المحافظة على هذا التوازن الدقيق، واستمراريته، يمثّل أساساً في تحقيق المواطنة، واتجاه الدولة نحو التنمية، والازدهار (65)، ويبدو جلياً أنَّ هذه القيمة على وجه الخصوص تمنح المواطنة بُعْداً راقياً في مجال الدافعية نحو خدمة الوطن، ذلك أنَّه عندما يلمس بشفافية مدى حرص الأطراف المختلفة في الدولة والمجتمع على خدمة الوطن بعيداً عن أيِّ معايير سوى البناء، والتطوير، والمصداقية، والتنمية الحقيقية الشاملة، فإنَّه سوف يقدّم أقصى طاقاته، وإبداعاته، من أجل الوطن، والمجتمع، دون انتظار الترغيب أو الترهيب سعياً نحو التقدّم في شتى المجالات.

5. قيمة الانتماء

وهي الانتساب الحقيقيّ للوطن، والدِّين، فكراً، وتجسيده عملاً، والرغبة الصادقة في الارتباط بالوطن، وأهله، ومعتقداته، ويكون الانتماء للوطن من خلال العمل من أجل تقدّمه، والتضحية في سبيله، حيث يكون هذا الانتماء نابعاً من شعور الإنسان بحبِّ هذا الوطن (66)، وأنواع الانتماء هي انتماءات أولية طبيعية تشمل الانتماء العرقيّ، والانتماء المكانيّ، والانتماء الدينيّ، وانتماءات حديثة وتضمّ الانتماء الزمنيّ، والانتماء الأيديولوجيّ، والانتماء القوميّ، والانتماء السياسيّ (67)، وليس

يخفى أنَّ مفهوم الانتماء من المفاهيم المركَّبة، ويتضمَّن مجموعة كثيرة من الأبعاد، ومن أجل توضيح هذا المفهوم بطريقة جامعة ومانعة من الأهمية بمكان تحديد أبرز هذه الأبعاد، وصولاً إلى المعنى الأوفى للانتماء ودوره في تكريس المواطنة، وهذه الأبعاد هي (68):

أ. الهويَّة: والمقصود هنا الهوية الوطنية التي تتعلّق بالدولة، والتي تتبلور من خلال إيجاد التطابق، أو التوافق، أو التوازي بين الكتلة الاجتماعية ديمغرافياً ورقعتها الجغرافية التي تمارس عليها نتاجها الاجتماعيّ، حيث يسعى الانتماء إلى توطيد الهوية، وهي في المقابل دليل وجوده، وبعد ذلك تبرز سلوكيات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية وبالتالي تقودهم نحو الانتماء.

ب. الجماعة: من الواضح أنَّ روابط مفهوم الانتماء تؤكد على الميل نحو الجماعة، ويتمَّ التعبير عنها من خلال توحّد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها، وبالمقابل فهي تؤكد على التعاون، والتكافل، والتماسك، والرغبة الوجدانية في المشاعر الدافعة للتوحّد، كما تعزّز الجماعة الميل إلى المحبَّة، والتفاعل، والنواحي الاجتماعية، حيث تساهم جميع هذه المنطلقات في تقوية وتعظيم الانتماء ومخرجاته الكثيرة.

ت. الولاء: وهو جوهر الالتزام، والداعم الأول للهوية الوطنية، ويقوّي روح الجماعة، ويدفع المواطن إلى الإنتاجية، والمساهمة الحقيقية في عملية التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة، وفي ذات الوقت، فإنَّ الولاء يعتبر الجماعة هي المسؤولة عن الاهتمام بكل حاجات المواطنين من الالتزامات المتبادلة للولاء، بهدف الحماية للجميع، والحفاظ على المكتسبات التي تحققت للوطن والمواطن.

ث. الالتزام: وهو عنوان التمسّك بالنظم، والقيم، والمعايير الاجتماعية، حيث تظلّ الجماعة تؤكِّد على ضرورة الانسجام، والتناغم، والإجماع، بين أفراد الوطن تجاه القضايا الكبرى والصغرى على حدٍّ سواء، لذا فإنَّ الالتزام ينتج عنه في الغالب مجموعة من الضغوطات الفاعلة والإيجابية نحو الالتزام بالمعايير الخاصة بجميع أفراد الوطن من أجل تحقيق الإقبال والقبول كآلية أساسية ينبثق منها الإجماع الوطنيّ وتجنُّب النزاعات.

ج. المودة: وهي الحاجة إلى الآخر في الوطن، والحاجة إلى الانضمام إليه، والأُلْفة معه، وهذه من أهم الدوافع الإنسانية الأساسية في تكوين الروابط والعلاقات والصداقات، وتشير إلى حجم التعاطف الوجدانيّ بين المواطنين، والنزعة نحو العطاء، والإيثار، والتراحم، ويساهم في رفع منسوب التقدير للذات، وإدراك القدرات، حيث يصل في المحصِّلة النهائية إلى ضرورة المحافظة على روح الجماعة، وحماية استمرارها وتطوّرها.

ح. الديمقراطية: وهي إحدى آليات القيادة والتفكير والإنتاج الإيجابيّ في المجتمع، وهي تشير إلى الممارسة والأقوال التي يردّدها الإنسان للتعبير عن إيمانه بثلاثة محددات أساسية، أولاها تقدير قدرات الفرد وإمكاناته مع مراعاة الفروق الفردية، وتكافؤ الفرص، والحرية الشخصية في التعبير عن الرأي في إطار النظام العام، والأخلاقيات الكبرى، وتنمية قدرات هذا الإنسان من خلال الرعاية الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والاقتصادية، وثانيها شعور هذا الإنسان بالحاجة إلى الانسجام والتفاهم مع الآخر، وفرصة هذا الإنسان في نقد الآخرين بمنهجية علمية، ووفق آداب الاختلاف، فضلاً عن تقبُّل نقد الآخرين، وثالثها أنْ يكون الانتخاب وقوانينه العادلة وسيلة لاختيار المسؤولين، بما يتضمن ذلك من احترام القوانين والتعليمات والالتزام بها.

6. قيمة الولاء

وهو حالةٌ معيَّنة تنشأ عن تفاعلٍ بين الوطن والدولة، فالولاء بالتالي علاقة بين دولةٍ ووطن، والفرد يعلن ولاءه للنظام السياسيّ في هذا الوطن، حيث يحرِّك هذا الولاء الفرد ويدفعه نحو العمل، ويجعل لحياته مغزى واتجاهاً وهدفاً من أجل تحقيق الإنتاجية، والبناء، والتطوير، ويساهم الولاء من خلال وظائفه الاجتماعية في تكوين ما كان مستحيلاً في السابق في مجتمعات متباينة تمكَّنت من البقاء والاستمرار نتيجة إعلاء قيمة الولاء، ومن هنا، فلا دولة ولا وطن ولا تنمية دون ولاء حقيقيّ (68)، ومن الأهمية بمكان القول بأنَّ الانتماء يركز على عضوية الفرد في جماعة ما، والاندماج فيها، والتوحّد معها، بينما الولاء يركّز على المشاعر والعواطف تجاه الجماعة، وتكوين استعدادات إرادية نحو العمل من أجل الوطن، وبصورة أدق، الانتماء يحتوي جزءاً من الموضوع بالوجود الماديّ، أمَّا الولاء فيحتوي الموضوع كلَّه وجدانياً وسلوكياً، سواء كان الاحتواء نظرياً أمْ عملياً (69)، وبالتالي لا بناء، أو تنمية، دون الولاء والانتماء معاً.

وأكثر من ذلك، لا يمكن أن يحقّق الولاء أهدافه العليا للوطن دون معرفة أبعاده من قبل الفرد في الدولة، ولا يمكن للمواطنة أنْ تغدو منهج حياة دون تكامل جميع العناصر، وهذه الأبعاد هي (70):

أ. الولاء للأسرة: حيث تساهم التنشئة الأسرية في مسألة الولاء من خلال إكساب الطفل مجموعة من القيم، والعادات، والأفكار، التي تتوافق مع ثقافة المجتمع، وخصوصيته الحضارية، ومعتقداته الدينية، كما تعمل على تطوير " النمذجة " في التربية، وتعميق صفة الولاء، والإخلاص، والتعاون، والإيثار، وغيرها من الصفات الإيجابية، وكلُّها بصورة متكاملة تساهم في جعله عضواً فاعلاً في مجتمعه، ومنسجماً معه، وكلَّما ازداد الولاء إلى الأسرة

الصالحة في الوطن كان ذلك مردوده ومخرجاته في غاية الأهمية للوطن، وطموحاته، ومشاريعه.

ب. الولاء للبيئة: إنَّ تزايد المشكلات التي تواجه الفرد في عالمنا المعاصر مثل ارتفاع معدلات الفقر، واستنزاف الموارد الطبيعية، والتصحّر، وارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وغيرها من المشكلات، ساهمت في اضطراب التوازن البيئيّ، وهذه القضايا مهمة للغاية في حياة المجتمعات ولذا يبرز دور التعليم بمراحله المختلفة، والإعلام بوسائله المتعددة، في طرح هذه القضايا، والتوعية بمخاطرها، وبيان دور الفرد في المجتمع في مواجهتها، وهذا الوعي يتماهى مع مسألة الولاء للوطن من أجل الحفاظ عليه، وحمايته من المخاطر التي تقف في وجه تنميته، واستثمار مواره.

ت. الولاء للوطن: وهو ولاءٌ كليٌّ ذو إطار جامع يندرج في سياقه مجموعة من الولاءات الفرعية مثل الولاء للأسرة، والرفاق، والعقيدة، والأرض، والولاء الوطنيّ هو الصورة الحقيقية للحفاظ على الوطن، وخدمته، والدفاع عنه، ومن المستبعد تماماً حدوث أي نهضة اقتصادية، أو سياسية، أو ثقافية، أو اجتماعية، ما لم يكن الولاء الوطنيّ في قمّة أولويات المشروع الوطنيّ لأي دولة تسعى للبقاء، ذلكم أنَّ الولاء الوطنيّ هو الضامن للمستقبل لجميع أفراد الشعب في أيّ دولة، وهو معيار التقدّم، والثبات.

ث. الولاء للإنسانيّة: إنَّ ثورة المعلومات، وتداعيات العولمة وشتّى فروعها، جعلت التواصل، والاتصال، والتأثير، من القضايا المتاحة في واقعنا المعاصر، وهو أمرٌ محمودٌ إذا تمَّ في إطار الخصوصية الحضارية، والاستراتيجية الثقافية، والولاء والانتماء الوطنيّ، حيث أنَّ القيم الإنسانية المشتركة مظلَّة راقية يستطيع الإنسان الاستفادة منها، ونقل خبراته وتجاربه إلى غيره من البشر وفق سياسة الاحترام المتبادل، والاعتزاز الوطنيّ، والابتعاد عن كلِّ شيء يمكن أنْ يؤثر في المجتمع، والوطن، الذي ينتمي إليه الإنسان.

رابعاً: مقوّمات المُوَاطَنة

تبلغ قضية المواطنة وأهميتها مرحلة الذروة عندما تبدأ المجتمعات في تطبيقها بصورة جوهرية، حيث تبرز قوى الشدِّ العكسيّ، وأصحاب المصالح الشخصيَّة، ومُلاَّك الامتيازات الأبديَّة، وذلك سعياً وراء المحافظة على بقاء المجتمع كما هو في ظلِّ الفقر، والظلم، والإقصاء، والتهميش، والفساد الشامل، وهؤلاء تتقاطع مصالحهم مع طموحات الفاسدين في جميع أركان الدولة، مع ملاحظة أنَّ هذه المواجهة تزداد أخطارها في الدول النامية بصورة أكبر نتيجة استفحال الظلم، والجهل، وإلغاء الآخر بصورة مريعة (71)، ولمَّا كانت المواطنة هي الفيْصل بين دعاة وقادة الفساد من جهة، وبين أبناء

الوطن من جهة ثانية، فإنَّ تعميق وتكريس المواطنة سوف يساهم بصورة فاعلة جداً في عملية محاربة أعداء الوطن في الداخل قبل الخارج، وإذا ما شعر المواطن بشكل حقيقيّ بإرادة التغيير نحو الأفضل، والسعي نحو العدالة والمساواة، في ظلِّ مؤسسات دولة قوية ومنصفة، من خلال إسناد مؤسسات المجتمع المدنيّ الوطنية، فإنَّه لن يتردّد في الصبر، واحتمال المصاعب، من أجل الوطن، وتقدُّمه، أمَّا في حال استمرار مشاريع الفساد، والظلم، وسرقة الأوطان، فإنَّه مما يؤسف عليه ارتداد بعض المواطنين إلى جهات، ومؤسسات، داخل وخارج الوطن، لديها برامج ومشاريع تتناقض كليَّاً مع مبادىء، ومعتقدات، ومصالح، وأهداف الوطن الذي ينتمي إليه (72)، ومن أجل هذا كلّه تنبع أهمية تطبيق مقومات المواطنة والتي من أبرزها:

1. وجود قناعات فكرية، وقبول نفسيّ، والتزام سياسيّ، وأخلاقيّ، وذلك ضمن توافق مجتمعيّ قويم على عقد اجتماعيّ، يتمُّ من خلاله اعتبار المواطنة هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لأطراف المواطنة، دونَ أيِّ تمييز دينيّ، أو عرقيّ، أو مذهبيّ (73)، على أنْ يتمَّ ضبط التوازن بين الحقوق والواجبات، وتحديد المسؤوليات، من خلال قانون عام يكون هو المرجع والحكم والمعيار في لحظة الاختلاف بين أبناء المجتمع.
2. اكتمال نمو الدولة، وقوة مؤسساتها، ومؤسسية قرارها، وحصانة أفكارها ومشاريعها التنموية، إلى جانب امتلاكها الثقافة القائمة على المشاركة المجتمعية، وصوغ الإنسان المنتمي والمنتج، وسيادة القانون، والشفافية في الطرح والحكم واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطن وحياته، وتفعيل قوانين مكافحة الفساد، وإصلاح التعليم، والاقتصاد (74).
3. قدرة الدولة على توفير الأمن والاستقرار، وحماية الضرورات الخمس للمواطنين، وتعظيم موازين العدل والمساواة، وأن تكون هذه الموازين هي الأساس في تقييم السلوكيات وأداء الواجبات، والتمتُّع بالحقوق (75)، وما يترافق مع ذلك من مكافأة المُحْسِن ومساءلة المسيء ومعاقبته، بحيث يشعر الجميع بمحورية المواطنة وخيريَّتها.
4. امتلاك مشاريع وأفكار ورؤى واقعية ومنبثقة من خصوصية المجتمع الحضارية والثقافية من أجل تطوير نظام القيم في المجتمع، بما يُحقّق الفهم الصحيح لمختلف القضايا الوطنيَّة، ويصنع التماسك والوئام والتلاحم الاجتماعيّ، ومواجهة كافة أشكال التمييز التي تتناقض مع المعتقدات الدينية، والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومحاربة ثالوث تقويض مشاريع التنمية الشاملة والمستدامة والتي تتمثَّل بالفقر والمرض والجهل (76)، وتأمين فرص العمل، ودعم المشاريع الإنتاجية التي تمنح الدولة قدرات خاصة في مواجهة الضغوط الخارجية التي تحول دون تحقيق أهدافها الوطنية العليا.

5. تعظيم دور مؤسسات المعلومات " مراكز الفكر والدراسات، المكتبات بأنواعها، دور الوثائق الوطنية " في توفير المعلومات، واستثمارها، وتوظيفها في خطط التنمية الوطنية، بكل شفافية وحياد وعَلَنيَّة (77)، من أجل تفعيل أشكال المتابعة والتقييم والتقويم، إلى جانب المساءلة الذكيَّة، وتشجيع المواطنين اصحاب الكفاءات، والخبرات، على المشاركة في بناء المجتمع في شتى الظروف وهو ما يساهم في تنمية الولاء والانتماء بصورة مميزة.
6. مشاركة جميع مؤسسات الدولة، المدنية والأمنية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدنيّ، والمواطنين، في تشكيل منظومة واحدة، ضمن غايات جوهرية، وإجراءات واقعية، ومصداقية كبيرة، ومراحل زمنية واضحة المعالم، بحيث تتكامل هذه المؤسسات والجهات جميعها في طريق واحد تكون نهايته التربية على حقيقة المواطنة (78)، وتنفيذها، واستمراريتها، بشكل يحفظ الوطن، ويصون المواطن، ويحقّق التقدم والتنمية.
7. مكافحة جميع أشكال الفتن الاجتماعية، والنعرات الطائفيَّة، والاستقطاب الدينيّ، أو القبليّ، حيث تهدِّد هذه الأخطار استقرار المجتمع (79)، وتحول دون تقدّمه وازدهاره، والمواطنة الحقيقية هي الدواء الكافي لهذه الأخطار قبل استفحالها بين أبناء المجتمع الواحد، والحرص على نشر قيم المواطنة بصورة شاملة، وتطبيقها بصورة واقعية، وحمايتها بصورة قانونية دائمة، وصولاً إلى تأسيس القاعدة الصلبة في المجتمع نحو البناء، والتطوير.
8. تكريس الحسّ المدني لأفراد المجتمع من خلال السلوك النشط والإيجابيّ للمواطن في الحياة اليومية (80)، عبر تقديم المصلحة العامة على المصالح الشخصية من زاوية، واحترام القوانين والتعليمات وتطبيقها طواعية من زاوية ثانية، وإدراك أنَّ قيامه بهذه المسؤوليات غير مرتبط بقيام الآخرين بها، أو بمدى التزامهم بها، وإنَّما المعيار هو الدافعية الشخصية، والعمل بإيجابية بعيداً عن المناكفة في تطبيق القوانين.
9. تعميق ثقافة الاحترام (81)، وهي تتضمَّن احترام الوطن، والدستور، والمواطن، بمعنى أنَّ الثقافة هنا ليست المعلومات، أو الشهادات بأشكالها، أو حجم الأبراج في الدولة، أو أثمان المركبات، أو الأثاث، وإنَّما الثقافة هنا هي السلوك اليوميّ، والمعاملة الراقية بين المواطن وبقية مكونات المجتمع، بل إنَّ هنالك رأي يدعو إلى تشكيل وزارة للاحترام الوطنيّ تقوم بهذه الوظيفة، وتفعيل برامج التوعية، وإجراءات المساءلة، وعنوانها الأول المواطنة.
10. الاهتمام بالوعي لدى المواطنين، وتحديداً الشباب، نظراً للدور الذي يؤديه الوعي في نشر المواطنة، وتطبيقها، وهي مسألة مرتبطة تحديداً بالمناهج التعليمية، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام، إذ أنَّ الوعي هو سلاح المجتمع في مواجهة التطرّف (82).

خامساً: مبادىء المواطنة

1. الشعور بالهوية الوطنية: ويمثّل هذا الشعور قمّة المواطنة، وأرقى مبادئها، ذلكم أنَّه لا يوجد مجتمع في العالم دون تعدُّدية ثقافية، وسياسية، أوقومية، أو دينية، وطريق الخلاص من أجل تقدّم المجتمع، وتطويره، هو تكريس ثقافة المواطنة من خلال أساسها الأول وهي الهوية الوطنية (83)، بمعنى أنَّ الشعور بالانتماء للوطن، أو الدولة، أو المجتمع، ينبثق منه الشعور بالهوية، ويتبلور ذلك من خلال سلوكيات المواطنين داخل الدولة، مع ملاحظة جديرة بالاهتمام أنَّ الشعور بالهوية الوطنية لا يؤدي بالضرورة إلى إلغاء الهويات الأخرى، بل على العكس فإنَّه يستثمرها في إطار وطنيّ حقيقيّ، وفي أسوأ الاحوال إذا تمَّ استلهام الهوية الوطنية بصورة راقية، وواعية، ووفق منهجية علمية، فإنَّ الهويات الأخرى قد تذهب في حال سبيلها بصورة سلسة مع مرور الزمن (84)، وصولاً إلى التفريق في معاني ثقافة الرعية عن ثقافة المواطنة.

التشاركية بين ثقافة الرعيَّة وثقافة المواطنة (85)

المعاني	ثقافة الرعية	ثقافة المواطنة
1	خضوع الفرد	مشاركة فعلية للفرد
2	ركود اجتماعي	دينامية اجتماعية
3	الشخصنة	التواصل والحوار
4	غياب الحريات والحقوق	توافر الحريات والحقوق
5	أنانية المصالح	توحيد المصالح
6	غياب رقابة المحكوم على الحاكم	تكريس رقابة المحكوم على الحاكم
7	تنافر وقهر	تماسك

2. التمتّع بالحقوق المدنيَّة: وهي تلك الحقوق التي يحصل عليها المواطن نتيجة عضويته في المجتمع، إذ أنَّ الدولة عليها توفير الشروط القانونية والمادية والحقوق الفردية التي يمكن للأفراد والمؤسسات من خلالها أنْ يمارسوا دورهم كمواطنين، ومؤسسات وطنية، سواء كانت هذه الحقوق قانونيَّة مثل الحريات بأنواعها، وسيادة القانون، أو سياسيَّة مثل المشاركة في الشؤون العامة، والانتخاب، أو مدنية مثل حقّ التملّك، والتعليم والرعاية الصحية.

3. المسؤوليات والالتزامات على المواطن: وهي بوضوح تام أنَّ المواطنة كما تمنح الفرد حقوقاً، فإنَّها تفرض عليه التزامات وواجبات، وهذه جميعها تختلف من مجتمع إلى آخر، وتتفاوت طبيعة مدخلاتها

ومخرجاتها حسب ثقافة كل مجتمع، غير أنَّ واجبات ومسؤوليات المواطنة بعضها إلزاميّ مثل الضرائب، والخدمة العسكرية، والخضوع للقوانين الوطنية، وبعضها طوعيّ مثل المشاركة في الحياة السياسية، وإظهار الولاء السياسيّ للدولة.

4. الاهتمام بالشأن العام: وهذا المبدأ المتعلّق بالمواطنة (86) على وجه الخصوص يرتبط بمدى وعي المواطن، وثقافته، والتزامه الأخلاقيّ من جهة، وكيفية تطبيق الدولة للمواطنة، وتحقيقها قيم العدالة، والمساواة من جهة ثانية، إذ لا يمكن في الوضع الطبيعي أن تتوافر الظروف السابقة ثمَّ تبرز ثقافة النكوص نحو الوطن، والتخلِّي عن الأدوار الحقيقية في حماية مكتسبات المجتمع، ومقدراته، ولهذا، فإنَّ المقدمات الصادقة تقود نحو النتائج المنشودة.

5. التوافق على القيم الاجتماعية الأساسية: وليس يخفى أنَّ التوافق حول قيمةٍ ما في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى الانسجام، والإنتاجية، سواء أكان ذلك نتيجة أوضاع قانونية، أو أنَّه كان تطوّر طبيعي للموروث الثقافي والاجتماعيّ (87)، ومن هنا، كلما ازدادت القواسم المشتركة، والتوافقات، ارتفعت قيم المواطنة بصورة حقيقة، وتبلورت في صورة ممارسات، وسلوكيات واقعية، وملموسة.

المبحث الثالث: الهُويَّة الوطنيَّة.. الواقع والطموح

أولاً: المدخل إلى تحقيق الهوية الوطنيَّة

يصلُ الإنسانُ إلى مكانته ودوره الاجتماعيّ في الدولة ضمن عمليات تفاعل كثيرة وديناميكية للعلاقات، وعلى الرغم من كون هذا الإنسان ينشأ في مجتمع ما حاملاً معه الموروثات الفطرية، إلى جانب مَنْ يعيش معهم من أبناء المجتمع، ويكتسب منهم صفات معيّنة، ويقوم بتنمية صفات أخرى، وخلال هذا كلّه تتحدَّد هوية الإنسان، فالهوية تنجم عن الاعتراف المتبادل للأنا والآخر، وهي أيضاً نتيجة عملية صراع تحدث بين كلّ التفاعلات الفردية والممارسات الاجتماعية الموضوعية والتطورات الذاتية، كما أنَّ فروقات الحياة هي التي تولِّد الاختلاف، وفي هذا الاختلاف تتبلور هوية الإنسان، والذي من الواضح أنَّه لا يتوقف عند حدود إدراك هويته، بل إنه يكتسبها شيئاً فشيئاً (88)، ويكوِّن المنصَّة الفكرية له في أعقاب ذلك.

وليس يخلو من الدلالة أنَّ الإنسان يكوّن هويته من خلال شعوره الشخصيّ، ونظرته لذاته، فضلاً عن نظرة الآخرين إليه، في الأسرة والمجتمع على حدٍّ سواء، وعلاقة الفرد بالآخر تعتبر بمثابة الوسيلة التي يعزّز بها هويته الذاتية، ويكوّن بواسطتها صورته عن ذاته، بل إنَّه لا يمكن الفصل بين الهوية الخاصة بالفرد والهوية الموجَّهَة للآخر، ذلكم أنَّ الإنسان يريد دائماً إثبات نفسه، وتحقيق ذاته، وفرض شخصيته أمام الآخر (89)، علماً بأنَّ الآخر هنا هو الفرد أو الأسرة أو المجتمع، ممن يدخل

الإنسان معهم في علاقات اجتماعية، وهذه التجربة المتبادلة تمنح الفرد القدرة على بناء هويته، وتحديدها، وإبرازها والاعتزاز بها، وفي الإطار ذاته، فإنَّ التكامل الموجود بين الذات والآخر يعتبر أكثر من شرط لأنَّه يبني الشعور والإحساس بالهوية الشخصيَّة، لذلك فإنَّ الشعور بالذات هو في نفس الوقت واحدٌ ومثنى لكونه يتضمّن الأنا والآخر (90).

ومن لوازم الحقيقة والموضوعية، هنا، الإشارة إلى فكرة مهمة تتعلّق بمصدر الهوية في وقتنا المعاصر، حيث أنَّها تعود إلى الفعل الاجتماعيّ وإلى حركة الفرد / الجماعة في المجتمع، بينما كانت في السابق تتحدَّد في ضوء السمات الثقافية الموروثة، أو الأدوار التي تُعدُّ سلفاً وفق القيم الثقافية، أمَّا في زمن المتغيرات المُطَّردة، فإنَّ بناء الهوية اختلف، حيث كانت الهوية مسبقاً هي التي تَسِمُ الفرد بالمعنى / المعاني، وتدعمه بالخبرة مما ورثه من قيم ثقافية، أو ملامح مميزة، أو أدوار يتمُّ توارثها بين الأجيال، أمَّا اليوم، فإنَّ الهوية تنبثق نتيجة الموروث، كما تُشكِّل المعاني للإنسان، وتسمح بالتفاعل مع فعله الاجتماعيّ من خلال عملية في غاية التعقيد تتناغم فيها الهوية والأدوار بحسب الموقع الذي ينطلق منه الإنسان والقضية التي يدافع عنها، وبصورة أدقّ، تقوم الهوية بتحديد المعنى وتنظّم طريقة التعبير عنه (91)، كما يفعل الدور ووظائف المعاني في الواقع العمليّ، بحسب الحاجة والموقع في البناء المجتمعيّ في لحظة تاريخية معيَّنة، وفي مكانٍ بعينه.

إنَّ أقربَ مِنْ هذا رَشَداً، وأوضح عبارة، التأكيد على أنَّ بناء الهوية يعتمد تاريخياً على التاريخ، والجغرافيا، والبيولوجيا، والأقارب، والجماعات الأوليَّة، والذاكرة الجمعية، والموروث الدينيّ، والابتكارات والمخيِّلة الشخصيَّة، والأدوات السلطوية، ولكن، هل ظلَّت الهوية على حالها في عصر المعلومات، ومجتمع المعرفة، والعولمة؟، من الإنصاف القول بأنَّ هذه المحددات ما زلات موجودة ولكنَّ الجديد في عصر المعلومات أنَّ هذه المحددات تتعرَّض لإعادة تركيب، وإعادة تنظيم أولويات المعاني بالنسبة للفرد أو المجتمع، بناءً على التطورات الاجتماعية الكبيرة، والمشروعات الثقافية المتجذِّرة في مجتمع ما، وفي لحظة زمنية معيَّنة، ولهذا بات للهوية في عصر المعلومات ثلاثة أشكال يمكن رصدها على النحو الآتي (92):

1. الهوية ذات الشَّرعيَّة: والمقصود هنا الهوية المستقرَّة والسائدة والمُهيمِنَة، والتي استطاعت أنْ تكوّن مؤسساتها الخاصَّة المُعبِّرة عن مشروعها ومصالحها في دولة ما، ولا بأس من توظيف التاريخ سواء بالحقِّ أم بالصنع، أو من خلال استدعاء حقائق أو استعارة متخيَّلات تسعى إلى تأبيد هذه الهوية.
2. الهوية المُقاوِمَة: وهي الهوية التي يتبنَّاها الفاعلون السياسيون والاجتماعيون الذين ليس لهم حضور في المؤسسات المُهيمنة، إمَّا بسبب الإقصاء المتعمَّد أو غير المتعمَّد، أو بسبب

تمييز مؤسسيّ، أو مجتمعيّ، أو الاثنيْن معاً، وبالتالي يقوم هؤلاء الفاعلون بتنظيم أنفسهم، ويشكِّلون هويتهم الذاتية كي تقوم بدورها في مقاومة الهوية الشرعيَّة، وقد يتراوح الدور المقاوم من مجرَّد الرغبة في الحياة على قاعدة الخصوصية المختلفة، أو الخصوصية النقيض للخصوصية المهيمنة.

3. مشروع الهويَّة: تأسيساً على السياق السجاليّ السابق بين الهويتيْن، يظهر مشروع الهوية المغايرة، حيث يقوم الفاعلون الاجتماعيون للهوية المقاومة بتغيير البنية الاجتماعية بصورة كليَّة، فلا تعود الهوية المقاومة تقاوم فقط من أجل الحضور، أو الحقوق، وإنما يدفعها السلوك الراديكاليّ إلى نقض ما هو سائد، وفي هذه اللحظة، قد تصبح الهوية المُقَاوِمَة هوية مُهيمِنَة، وقد تلعب الأدوار نفسها التي كانت تلعبها الهوية المُهيمِنَة، وتمارس جميع الأساليب التي كانت تستعين بها من أجل تكريس شرعيتها كهوية مُهيمِنَة، ويغدو جلياً أنَّ حركيَّة العلاقة بين الهويات تعكس عدم إمكانية استئثار هوية ما بالأفضليَّة.

ثانياً: مقاربات حول تكوين الهوية الوطنية

لم تكن الهوية الوطنيَّة يوماً بحاجة إلى التفسير، وضبط المفاهيم الخاصة بها، أكثر مما هي عليه اليوم، ومن أبرز هذه الرؤى أنَّ جزء من مفهوم الذات لدى الفرد ينبثق من معرفته بعضويته للجماعة أو المجتمع، مع اكتسابه للمعاني القيميَّة، أو الوجدانيَّة المتعلِّقة بهذه العضوية، إذ يبدو الإنسان بشكل دائم بحاجة إلى تحقيق هوية اجتماعية إيجابية، ذلكم أنَّ الهوية هي جانب من صورة الذات، والرغبة الدائمة لدى الإنسان بأن يكون هو والمجتمع الذي ينتمي إليه أفضل من غيره تدفعه إلى عمل مقارنات اجتماعية من أجل تحقيق مكانة تليق به، وبمجتمعه، وحسب نظرية الهوية الاجتماعية التي قدَّمها عالم النفس الاجتماعيّ تاجفيل فإنَّ هذا الأمر يتحقَّق من خلال ثلاث عمليات رئيسية متكاملة بصورة كبيرة هي:

1. التوحُّد: وهو الشرط الضروري من أجل تفضيل الفرد الجماعة التي ينتمي إليها، ويبرز هنا الارتباط الإيجابيّ من خلال التحيّز للجماعة الداخلية.
2. المقارنة الاجتماعية: والتي من خلالها يستطيع الأفراد تقييم أنفسهم، وهي مقارنة مع الآخرين الذين يشبهونهم بصورة كبيرة، إذ الذات تستمدُّ معناها خلال السياق الاجتماعيّ للعلاقات بين الجماعات.
3. التمييز السيكولوجيّ: حيث يسعى الأفراد دائماً إلى اختيار النقاط، والأفكار، والعناصر، التي تجعلهم أفضل من غيرهم، وتقليل الفوارق السلبية بصورة واضحة، ومن ذلك إقرار

المجتمعات العربية والمسلمة بتفوّق المجتمعات الغربية علمياً، واقتصادياً، ولكنَّها ترى نفسها أرقى وأفضل أخلاقيَّاً وقيميَّاً (93).

إنَّ الجماعات والمجتمعات الضعيفة تسعى إلى تحقيق أهدافها، وذاتها، وكيانيَّتها، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات من أجل مواجهة الجماعات، والمجتمعات المُسيْطِرَة، بشكل دائم، وأولاها استراتيجية الاندماج والانصهار في الجماعة المُسيْطِرَة، وثانيها تتمُّ من خلال إعادة تعريف الخصائص المعروفة مسبقاً بصورة تخدم الجماعات الضعيفة مثل التأكيد على أنَّ الشرق موجود بذاته لا بغيره، وأنَّ الأدب والفلسفة والجمال أصولهما جميعاً مشرقيَّة، وهي محاولات تبدو بائسةً في بعض الأحيان لأنَّها تقوم على الشكلانيَّة دون جوهر حقيقيّ، وثالثها يكون بوضع أبعاد جديدة من أجل المقارنة بين الجماعات مثل التأكيد الدائم لدى البعض على خصوصيته الثقافية، والحضارية، حتى في ظلِّ عدم وجودهما بشكل يستحقّ الانتباه، ورابعها استراتيجية المواجهة والمنافسة المباشرة مع الجماعات المُسيْطِرَة، ومن هنا، فإنَّ للفرد هويتان، هوية شخصية ترتكز على الخصائص الفردية، وهوية اجتماعية تقوم على مدى التفاعل الخلاَّق والإيجابيّ في المجتمع (94).

من زاوية ثانية، تبرز نظرية تصنيف الذات المتعلّقة بتكوين الهوية، وهي تؤكّد على العمليات الأساسية للجماعة، والأساس الاجتماعي المعرفيّ للعضوية، وحسب هذه النظرية فإنَّ الأفراد يشعرون بعضويتهم للجماعة عندما يدركون أوجه التشابه بينهم وبين أفراد آخرين، إلى جانب أوجه الاختلاف مع الأفراد الذين يظهر اختلافهم معهم، وبصورة أدقّ، عملية تصنيف الذات تؤدي إلى إدراك الذات، أي إعادة تعريفها من كونها سمات واختلافات فردية إلى عضوية في فئة اجتماعية، وأفكار مشتركة، وتؤكّد هذه العملية حقيقة مؤدّاها أنَّ معرفة الفرد لنفسه ضمن سياق اجتماعيّ مشترك يُبرز ما يسمَّى إدراك الذات، أي أوجه التشابه بين أعضاء الجماعة الداخلية، حيث تصبح الهوية الاجتماعية أكثر وضوحاً من الهوية الشخصية، أي أنَّ الهوية ترتبط بدوافع تقدير الذات (95).

تأسيساً على ماسبق، يمكن القول بأنَّ الهوية الوطنية تمثّل البصمة التي تطبع الشخصية الوطنية وتميّز مجتمع عن آخر، ويبرز هذا من خلال ثوابت، ومبادىء، وعموميات، ثقافية جامعة، تتميّز بالاتفاق المُلْزِم، غير أنَّ هذا لا يتناقض مع وجود اختلافات تعظّم قيمة التنوّع، وترفع من أسهم الخصوصية، داخل المجتمع الواحد، وبالتالي تعمل الهوية الوطنية على تحقيق الاندماج الاجتماعيّ الذي يظهر من خلال التماسك والوحدة داخل المجتمع بصورة شاملة، وتقود الإنسان في الدولة إلى تقديم الولاء للوطن على الولاء للجماعة الاجتماعية، والولاء للأهداف، والقيم، والمشاريع، والمبادىء العامَّة، بدلاً من الولاءات الخاصَّة والضيّقة، وسعياً وراء تحقيق الاندماج الاجتماعي لا بدَّ من تحقيق مجموعة العناصر هي:

1. الاندماج الثقافي: والذي يتكوَّن من خلال وجود قيم ومعايير مشتركة ومنسجمة ومتناسقة فيما بينها، ولا تتناقض مع بعضها، بحيث لا تختلف ثقافة الجماعة عن ثقافة المجتمع بصورته الكليَّة، وتتراجع الفروقات بين الجماعات المكوِّنة للمجتمع.
2. الاندماج السلوكيّ: وهو يظهر بصورته الجليَّة عندما يتمسَّك المواطنون بقيم ومعايير المجتمع، ويعيشون بموجبها، وفي إطارها، بل ولا يخرجون عليها، وصولاً إلى عمل جميع أبناء الوطن من أجل تطويره، وتقدُّمه، واستمراريته.
3. التواصل والحوار: وليس جديداً التأكيد على أهمية عدم وجود أي حواجز، أو عراقيل، أو حدود، أمام الحوارات الوطنية حول القضايا المصيريَّة، واليوميَّة، المشتركة، ذلكم أنَّه كلَّما اتسعت الشبكات الحوارية المجتمعيَّة، وازداد التفاعل بين المواطنين، تحقّق الاندماج الوطنيّ، وبرزت الهوية الوطنية بصورة راقية، أمَّا الإقصاء، والتهميش، والإلغاء الآخر، فإنَّه يقود بلا ريب إلى التشرذم الاجتماعيّ، والنكوص المعرفيّ.
4. الاندماج الوظيفيّ: ويتجلّى هذا الاندماج من خلال العمل الفريقيّ بين ابناء المجتمع، وتقاسم الأدوار، وإعلاء قيم التعاون، والتكامل، واستراتيجية العمل المؤسسيّ، وهذه المسائل هي من الضمانات الأولى، وليست الوحيدة، نحو تكريس التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، وتعميق الهوية الوطنية بصورة مميَّزة (96).

ويجوزُ لنا، عند هذه النقطة من السياق، أنْ نقول بأنَّ الهوية الوطنية تواجه مجموعة من التحديات التي قد تحوّلها إلى هويَّات متناثرة، أو مجموعة غير متناسقة من الطروحات التي تتناقض مع أهدافها، ولذا من العسير أنْ تتقدّم المجتمعات، والدول، دون معالجة هذه الأخطار، أو الاستجابة لهذه التحديات بصورة منهجيَّة، وعقلانيَّة، ووفق رؤى واستراتيجيات وطنيَّة صادقة، ويبرز في مقدِّمة تحديات الهوية الوطنية قضية التعصُّب التي تقوم التنشئة الاجتماعية بدور كبير في مواجهتها، أو تكريسها في الدولة، والتعصُّب يزداد تأثيره في المجتمع في ظلِّ الاختلافات، والتباينات، بين أبناء المجتمع الواحد، عرقياً، أو دينياً، أو ثقافياً، إلى جانب تفاعل فكرة الخوف من الآخر، والخشية من فقدان المكانة الاجتماعية (97)، كما يتبلور التعصُّب بصورة أساسية في ضوء سرعة التغيرات الاجتماعية دون وجود أرضية صلبة تستوعب التغيير، فضلاً عن انتشار الجهل، وعشوائية وسائل الإعلام، وتقاعس المؤسسات التربوية، والدينية عن القيام بأدوارها الحقيقية.

ممَّا لا شكَّ فيه، أنَّ التعصُّب في حال استمراره، وتعظيمه، يساهم في تقويض الهوية الوطنيَّة بصورة مريعة، لأنَّ التعصُّب يدفع صاحبهُ إلى إلغاء الآخر، والانحياز المطلق لأفكاره، واعتقاداته، وتسويغ سلوكياته، وعليه، ينبغي مواجهة التعصُّب والحفاظ على الهويَّة الوطنيَّة من خلال توسيع قاعدة

الحوارات الوطنيَّة، والتواصل المباشر بين أبناء الوطن، على مختلف الأصعدة، إلى جانب تفعيل أدوار المؤسسات التعليمية، وإصلاح المناهج التربوية بما يتوافق مع الخصوصية الحضاريَّة، والإطار الثقافيّ للدولة، وتعميق البرامج التربويَّة المدرسيَّة والجامعيَّة، وصولاً إلى قمَّة الاستراتيجيات في مواجهة التعصُّب ألا وهي التشاركية في صنع القرار، وشعور المواطن بأنَّه شريك استراتيجيّ في صنع خياراته، ومستقبله، وأفكاره (98).

وعلى ما استجدَّ من أسباب الحديث عن تحديات الهوية الوطنيَّة، وضرورة مواجهة تلكم التحديات بصورة جذريَّة، من خلال استراتيجيات وطنية شاملة، فإنَّه لا بُدَّ من الإشارة إلى أحد أخطر تحديات الهوية الوطنية وهي ما يسمى الهويَّة القاتلة، حيث أنَّ الهويَّة بصورة عامَّة ليست تراكماً لانتماءات تلقائيَّة، حيث يكفي أنْ يتمَّ المساس بانتماءٍ واحد على المستوى الدينيّ، أو العرقيّ، أو اللغويّ، حتى يتنمَّر الفرد بصورة كليَّة، ويناصره هذا التنمُّر الذي قد يصل إلى حدود الانفجار مَنْ يتقاسم معه ذلك الانتماء، فيحدث الصدام، وتنتشر المسوِّغات، وتظهر قيادات تتغذَّى على هذا الأمر، وصولاً إلى بروز فكرة القضاء على الآخر، ويغدو القتل شيئاً مقبولاً في نظر هؤلاء لاقتناعهم بأنَّهم يمثِّلون الحقيقة المطلقة، والأوصياء على كلِّ المعتقدات، والأصول، والتاريخ، والحاضر، والمستقبل، وتتشعَّب القضية داخل المجتمع وخارجه بصورة متسارعة لا يمكن ضبطها نتيجة القابليَّة للوَهَن، والاستلاب، واستفحال الجهل، والفقر، والتهميش، ذلكم أنَّ اختزال الهوية الوطنية في انتماءٍ واحد، يضع الإنسان في موقف متحيّز، ومذهبيّ، ومتعصّب، ومتسلّط، ويحوّل هؤلاء في الأغلب إلى قَتَلَة، أو أنصار للقَتَلَة (99)، والخاسر في جميع الحالات هو الوطن، والمواطن، والأجيال القادمة.

ثالثاً: حالات الهوية الوطنية ومستوياتها

يختلف الأفراد في المجتمع نتيجة التباين في هوياتهم الوطنية، ويبدو ذلك خلال العمليات المعرفيَّة، والاجتماعيَّة، التي يقوم قادة الدولة، ونخبتها السياسية، والثقافية، باستخدامها أثناء قبولهم، أو رفضهم، أو احتوائهم لأي هوية داخل الدولة، ولدى قيام جميع الفئات المذكورة أو بعضها بالتعامل مع الهويات بأي صورة كانت فإنَّ المنتظر بروز بعض الخصائص لحالتين، أو ثلاث حالات، تصيب الأفراد وتحديداً عندما يكون التفاعل باتجاه الحالات الأعلى، في الوقت ذاته، علماً بأنَّ هذه الحركة تعبِّر عن نضوج اجتماعيّ ما، وغنيٌّ عن البيان أنَّ حالات الهوية تمثّل نتاجات عملية تكوين الهوية، والخصائص البنائيَّة للشخصيَّة، ومن هنا، تؤثِّر حالات الهوية بسلوكيات الفرد، وتوجهاته، وتطلعاته بشكل بالغ في أغلب الأحيان، وهذه الحالات الخاصة بالهوية تنقسم إلى (100):

1. الهويَّة المُشَتَّتة: وهي الحالة النمائيَّة الأقلّ تقدُّماً، وتطوُّراً، ويغيب فيها الالتزام لدى الفرد اتجاه مجموعة من القيم، والأهداف الداخلية الثابتة، ويبدو جلياً أنَّ الاستكشاف في حالة

الهوية المُشتَّتَة يكون مفقوداً أو باهتاً إلى حدٍّ كبير، وهي هوية تتصف بالفشل وعدم القدرة على تحقيق إحساس كامل وثابت مع الذات، وتقود الفرد نحو النكوص عن تحديد ذاته، وتقويتها.

2. الهوية المُستَتِرَة: وهي هوية تتميّز بحالة خاصة ومتقدِّمة من الالتزام، بل ولا يوجد في خضمِّها استكشاف، أو لعلَّه يوجد بنسبة بسيطة، وظاهرٌ أنَّ الأفراد أصحاب الهويات المُستَتِرَة لا توجد لديهم طموحات كبرى نحو تحقيق الهوية، وهم ينتقلون من موقف إلى آخر، ولديهم القابليَّة باعتماد توقُّعات الآخرين ذوي الأهمية السيكولوجية مثل الآباء، وأصحاب الكاريزما المتفوِّقة في المجتمع.
3. الهوية المُؤجَّلة: وهي حالة متفرّدة من الكفاح والنضال الذي يقوم به الفرد من أجل إيجاد هويته، واجتراحها، وتحديد ذاته، وتأطيرها، ولكنه أثناء رحلة بحثه عن هويته لا يقدّم أي التزامات اتجاه قضاياه أو قضايا مجتمعه المصيريَّة، وعليه، يظلُّ الفرد صاحب الهوية المؤجَّلة يتماهى مع تجارب غيره، ويقوم بأدوار متعدِّدة، ويؤمن بمعتقدات متناقضة في كل مرحلة زمنية، ويقوم بسلوكيات يصعب تفسيرها فضلاً عن تبريرها.
4. الهويَّة المُحقَّقة: وهي الحالة النهائية للفرد بعد رحلة البحث عن هويته، الشخصية والوطنية، حيث يكون قد اجتاز محنة الهوية، وامتحاناتها، وهي مرحلة الاعتراف الحقيقيّ، والإقرار بالاستقلال الذاتيّ للهوية، والعمل على دمج مجموعة من الالتزامات التي كانت في طور الاختبار أثناء مرحلة الهوية المؤجَّلة.

وإذا انتقلنا إلى مستويات الهوية وتجلياتها، فإنَّنا نواجه الحديث التقليديّ عن وجود عدة مستويات للهوية بصورة شبه مألوفة للباحثين في هذا المجال، وهي المستوى الفرديّ، والمستوى الثقافيّ، والمستوى الاجتماعي (101)، بينما يقدّم البعض الآخر أطروحة مقتضاها أنَّ الهوية الوطنيَّة لها مستويات ثلاثة: هوية على مستوى الفرد، وهوية على مستوى الجماعة، وهوية على مستوى الوطن، وليس بالضرورة أنْ تتميَّز هذه المستويات بحالة من الثبات، بل على النقيض فهي متغيِّرة، ومتداخلة، ومتأثِّرة بالظروف والصراعات والمصالح (102)، مع وجود رأي يقول بأنَّ الهوية الوطنية سياسية بامتياز ولها علاقة بالمواطنة، ويستبعد المنحى الاجتماعي والثقافيّ عن الهوية ومدخلاتها، ورأي آخر يؤكد أنَّ الحداثة ربطت بين الهويتين الثقافية والسياسية وأيقظت بالتالي صراعات اجتماعية في البلاد المختلفة، وصولاً إلى الرأي الثالث القائل بأنَّ الهوية الثقافية لا تكتمل، ولا تبرز خصوصيتها الحضارية، ولا تصبح هوية ممتلئة قادرة على محاكاة العالمية في قضية الأخذ والعطاء، إلاَّ إذا تجسَّدت مرجعيتها في كيانٍ مُشخَّص تتطابق فيه ثلاثة عناصر:

1. الوطن: بوصفه التاريخ والجغرافيا وقد أصبحا كياناً روحياً واحداً، يُعمِّر قلب كل مواطن، بحيث أصبحت الجغرافيا معطى تاريخياً، والتاريخ أصبح موقعاً جغرافيَّاً.
2. الأُمَّة: بوصفها النَّسَب الروحيّ الذي تنسجه الثقافة المشتركة، وقوامها ذاكرة تاريخية، وطموحات تعبر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن.
3. الدولة: بوصفها التجسيد القانونيّ لوحدة الوطن والأُمَّة، والمؤسسة التي تحافظ على وحدتهما ومصالحهما في آنٍ واحدٍ معاً، وتمثيلهما أمام الدول الأخرى، في الحرب والسلام، مع أهمية التمييز بين الدولة وكيانها الذي يمثِّل الأمة والوطن من جهة، والنظام السياسيّ والحكومة من جهة ثانية (103).

رابعاً: وظائف الهوية الوطنية وأبعادها

إنَّ في طوقنا القول أنَّ قضية الهويَّة بمعناها الجماعي، وإشكالياتها، وأهميتها في وحدة الأُمَّة، وتماسك الدولة، بدأت ملامحها بالظهور في الفكر الاجتماعي والسياسيّ العربيّ منذ إسهامات ابن خلدون، الذي تحدَّث عن هوية القبيلة كهوية جماعية عضوية وسياسية تمثِّل أساس قوة الدولة في عهده، وأنَّها لم تتكوَّن فقط نتيجة ما يجمع أعضائها من روابط في الدم والقرابة، بل إنَّها تبلورت وفق محددات جغرافيَّة، واجتماعيَّة، وسياسيَّة، على اعتبار أنَّ النَّسب يظلُّ غير مكتمل، إذا لم ترفده عناصر التواصل، والأُلْفَة، والتاريخ الطويل، وإذا لم يكتسب الفرد عادات وتقاليد وأعراف القبيلة، فضلاً عن بروز وعيه بأهمية وجود مصلحة عامَّة ومشتركة تجمعه مع بقية أبناء قبيلته (104).

وانطلاقاً من هذه الرؤى، يروم ابن خلدون القول بأنَّ الهوية تتشكَّل من عنصرين اثنين أولاهما موضوعيّ موروث، وثانيهما ذاتيٌّ على مستوى الشعور والوعي، وعليه، فإنَّ الوعي والشعور يستلزمان جهداً كبيراً، وصناعةً، داخل القبيلة كوحدة عضويَّة وسياسيَّة محوريَّة في المجتمع والدولة، بينما ذهب معظم الذين درسوا الهويَّة القوميَّة الأوائل إلى التركيز على الجوانب الموضوعيَّة الثابتة في الهويَّة الجماعيَّة، وتحديداً الخصائص الجماعيَّة المشتركة مثل اللغة، والأرض، والتاريخ، وغيرها، على أساس أنَّها العوامل المشتركة بين مختلف فئات المجتمع، أيّ مجتمع، بما يتضمَّن ذلك من مشاعر الولاء والاعتزاز، وبالتالي تغدو هذه الهويَّة هي القاسم المشترك بينهم تأسيساً على الخلفيَّة الثقافيَّة، والتاريخيَّة الواحدة (105)، كما ظهر اتجاه يرتكز على البُعْد الذاتيّ من إدراك، أو وعيْ، أو شعور بالانتماء إلى جماعة ما معيَّنة في تشكيل الهويَّة وبلورتها، مع تكريس العوامل الموضوعيَّة مثل الأرض، واللغة، والتاريخ، كخصائص جماعيَّة مشتركة (106)، ولهذا يبدو ضرورياً الإشارة إلى الوظائف التي تؤديها الهوية اتجاه المجتمع، والدولة، والأُمَّة، ومن أبرزها:

1. ضمان الاستمرارية التاريخية للأُمَّة، ذلكم أنَّه من المتعارف عليه أنَّ الشعور بالأمَّة، والهوية، والانتماء، يتعمَّق في ظلّ الأزمات، والحروب، والظروف العاصفة، وفي هذه اللحظات الحاسمة لا يجد أبناء المجتمع سوى الالتفاف حول مقومات الهوية الوطنية من أجل مواجهة الأخطار التي تسعى إلى تقويض الأُمَّة، والدولة، ومستقبل الإنسان فيهما.

2. تحقيق أقصى درجات التناغم، والتجانس، والانسجام، بين أبناء المجتمع الواحد، وتعظيم قيمة التعايش، وقبول الآخر، واحترام الثقافات الفرعية، وإعلاء قيم المواطنة، وحقوق الإنسان.

3. تساهم الهوية الوطنية في تحقيق الحدود الدُّنيا من السلوكيات الإيجابية المشتركة بين أبناء المجتمع، ورفض السلوكيات السلبية والهجينة، كما هو الحال في مختلف المناسبات الاجتماعية.

4. تُكرّس الهوية الوطنية التماسك الاجتماعيّ في أبهى صوره، وكلَّما انتشرت ثقافة المواطنة تراجعت التناقضات حتى مع الثقافات الفرعية في المجتمع، ويبرز هنا دور العلماء، والفقهاء، والمفكِّرين والمثقَّفين، في تأطير هذا التوحُّد الإيجابيّ، واستمراريته.

ويكاد الاتفاق ينعقد على كون الهوية الوطنية، في ضوء ما تقدَّم، تتعلَّق بالدولة، التي تشغل عناصر الأرض، والشعب، والسلطة، ولهذا فهي تؤدي إلى إيجاد التوافق أو التطابق أو التوازي بين الكتلة الاجتماعية ديمغرافيَّاً ورقعتها الجغرافيَّة التي تمارس عليها نتاجها الاجتماعيّ، وتعبِّر عن نفسها بصورة واضحة المعالم عبر نمطها الثقافيّ الخاص بها (107)، ولأنَّ الهوية الوطنية متعلِّقة بالوطن، فالوطن يغدو قطعةً من الأرض، والأُمَّة في حقيقة الأمر إنَّما هي جماعة من البشر، وبناءً على ذلك تصبح الوطنيَّة في أبهى تجلياتها هي ارتباط الإنسان بقطعة من الأرض تُعرف باسم الأُمَّة (108)، وهذا الارتباط يأخذ شكل العقد الاجتماعيّ بين المواطن ووطنه، ولا يمكن نجاح، وتفعيل، وتعظيم، هذا العقد دون تحديد الحقوق، والمسؤوليات، وتعميق المواطنة، ونشر ثقافة التربية على حقوق الإنسان، وسيادة القانون بصورة شاملة، ومن هنا، يمكن طرح مجموعة من المحددات التي تتعلَّق بالهوية الوطنية، من أبرزها:

1. الهوية الوطنية تجسِّد مجموعة العناصر الجوهرية التي تميّز الفرد أو الجماعة، عن غيرهم من الأفراد والجماعات، حيث التفرُّد، والخصوصية، في ذات الوقت.
2. الهوية الوطنية تتشكَّل اجتماعياً، بل إنَّها تكاد تكون مرادفة للوعي الاجتماعيّ.
3. ترتبط الهوية الوطنية بعناصر الثبات التي يتسم بها الفرد، وتتميّز بها الجماعة.
4. الهوية الوطنية ليست واقعاً معطى يتشكَّل مرة واحدة وإلى الأبد، بل إنَّها تتشكَّل عبر صيرورة تاريخية واجتماعية، تجعلها ذات طبيعة متغيِّرة، ومتجدِّدة، ومتطوِّرة، حسب تطور الظروف الاجتماعية والتاريخية أيضاً.

5. تتلازم الهوية الوطنية بصورة أساسية مع المواطنة، فهي المجال الذي يدرك فيه الفرد ذاته، كما تدرك الجماعة ذاتها، ويشعر الفرد بالانتماء إلى هذه الجماعة، ويكتسب بمقتضى هذا الانتماء مجموعة من الحقوق مثل التعليم، والرعاية الصحيَّة، والمشاركة السياسية، ويتحمَّل مجموعة من الواجبات مثل الالتزام بالقانون، واحترام الآخرين، ودفع الضرائب.
6. لا تعيش الهوية الوطنية بمعزل عن غيرها من الهويَّات الأخرى، فالهوية الوطنية التي تُميِّز جماعة ما ثقافياً واجتماعياً لا يمكنها النمو والتطوُّر بمعزل عن التواصل مع غيرها.
7. تجمع الهوية الوطنية بين الذاتيّ والموضوعيّ، وبين الفرديّ والجماعيّ، وبين المحليّ والعالميّ، ولذا فإنَّ دوائر الهوية تتسع وتضيق حسب الظرف التاريخيّ وتجلياته (109).

وبهذا يمكن القول أنَّ الهوية الوطنية ليست كياناً ثابتاً ومطلقاً، وإنَّما هي متغيِّر، وعناصر الهوية الفردية والجماعية لا يمكن أنْ تُختَزَل بعناصر مادية وحسب، بل إنَّها تضمُّ مجموعة من العناصر المادية والفيزيائية كالقدرات الاقتصادية والعقلية، والعناصر التاريخية التي تتضمَّن الأصول التاريخية، والأحداث التاريخية كذلك، والعقائد، والعادات، والقيم، والتقاليد، وثالثها العناصر الثقافية، والتي تشتمل على النظام الثقافيّ، والأيديولوجيا، وأشكال التعبير الفنيّ والأدبيّ، ورابعها العناصر النفسية والاجتماعية مثل التكيُّف، ونمط السلوك، والدور الاجتماعيّ، والقدرات الخاصة بالمستقبل، والانتماءات بأشكالها المتعددة (110)، وفي المجمل فإنَّ أبعاد الهوية الوطنية حسب أغلب الباحثين تكاد تنحصر في عدة أبعاد هي:

1. الدِّين: حيث يمثِّل الدِّين أحد أهم ركائز وأبعاد تشكُّل الهوية الوطنيَّة، وهو أبرز معايير انتماء الفرد أو الجماعة إلى هويَّة معيَّنة، ذلكم أنَّ الدِّين يمثِّل نسق المعتقدات التي يؤمن بها أفراد المجتمع، وهو كذلك مصدر القيم، والتصوُّرات ، والممارسات الأخلاقية، التي يشترك فيها أبناء الديانة الواحدة، والتي تساهم في توجيه سلوكهم، ، وتحثُّهم على التماسك، والتلاحم الروحيّ، وتمنحهم الشعور بالانتماء إلى هوية واحدة (111).
2. اللغة: فاللغة هي صورة السلوك الإنسانيّ الشاملة التي تنطوي على الاتصال الرمزيّ من خلال نسق النماذج الصوتيَّة المتفق عليه ثقافياً، وتعتبر اللغة جزءاً من التراث الثقافيّ (112)، وهي من أهمّ وسائل الحفاظ على الهوية، بل إنَّ اللغة هي الوعاء الحاوي للثقافة ووسيلة التفكير الذي يحدِّد رؤية العالم وتجلياته، لذلك شكَّلت معرفة اللغة والاهتمام بها أحد أهم ركائز تحصين الهوية (113).
3. الجغرافيا " المكان ": تساهم الجغرافيا او المكان عموماً في تشكيل الهوية الوطنية بصورة واضحة المعالم، غير أنَّ المقصود بالمكان هنا ليس المكان الطبيعيّ وحسب، وإنَّما المكان

اجتماعياً وثقافياً، والذي تتأسَّس بينه وبين الإنسان روابط متينة، وتفاعلات بيئية وجغرافية، تؤدي في المحصلة النهائية إلى تعميق قيمة الانتماء لهذا المكان، وما ينبني على ذلك من طموحات، ومشاريع، وأهداف، وذكريات مشتركة (114).

4. التاريخ " الزمان ": وهو من أبرز أبعاد الهوية الوطنية نظراً للدور المحوري الذي تمارسه القواسم التاريخية المشتركة، والعقل الجمعيّ، وكيف أنَّ قدرة الفرد على استلهام الماضي، وفهم الواقع " فقه الواقع "، واستشراف المستقبل، لا يكون هذا كلُّه إيجابياً وفي مصلحة الوطن ما لم يكن منطلقاً من هوية مشتركة تكون الإطار الجامع، والسياق الآمن، للهوية في مواكبتها للتطور، والتغيير، والإنجاز.

خامساً: آليات تشكُّل الهويَّة الوطنيَّة

يبدو خطاب الهويَّة خطاباً متشابكاً ذلكم أنَّه يتحرّك في مجالات متنوعة، وأيَّة محاولة لفهم الهوية وآليات تشكُّلها بصورة أُحادية، واختزالية، سوف تقود إلى التضليل، ومن هنا، يمكن القول بأنَّ الهوية الوطنية في أبهى صورها تسعى إلى استعادة المفقود بين لحظة الفرد الممكنة ولحظة الجماعة الدائمة، وهي لحظة تبدو المجتمعات الإنسانية، وتحديداً العربية، بحاجة ماسة إلى التماهي معها، وتمثُّلها، لأنَّ فقدان تلكم اللحظة سوف يقود المجتمع إلى الفشل في البناء، والتنمية، والمواطنة، بينما التمسُّك بهذه اللحظة، وتطويرها، والبناء عليها، سوف يؤدي بالضرورة إلى الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع المدنيّ، ومحاربة الغلو، ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

لا ريبَ أنَّ الهوية تُصْنَع ويتمُّ تشكيلها من الإنسان نفسه، وأنَّها من القضايا المكتسبة، وينبغي الاجتهاد للحصول عليها، وأنَّها تظلُّ في طور الإنتاج وإعادة الإنتاج طالما هنالك تفاعل اجتماعيّ، ويمكن القول بأنَّ تشكُّل الهوية أحد المحاور المهمَّة في نمو الشخصية للإنسان، حيث يرتبط ذلك بتصوُّرات الإنسان حول وجوده، وكينونته، ويظهر ذلك من خلال استلهام مبادىء معيَّنة، والالتزام بأدوار محددة، على المستوى الذاتي والاجتماعيّ معاً، ولأنَّ الهوية سواء الوطنية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، هي نظام من الفعل، وعمليات معقَّدة من التكيُّف مع الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، فهي تبدأ بالظهور، والتشكُّل، منذ مراحل مبكِّرة من حياة الإنسان، ومنذ إحساسه بالانتماء أو الاختلاف عن الآخر، والشعور بقيمته، والاستقلالية، وتقدير الذات، وهذه الآليات هي:

1. التوحُّد:

وتشتمل هذه الآلية على عمليتين أساسيتيْن بخصوص الهوية الوطنية هما تحديد الآخر، والتوحُّد مع الآخر (115)، وينطلق التعرُّف على الآخر من نماذج الهوية الثقافية، والاجتماعية، والشخصية، والتي توجد في ذاكرة الإنسان من خلال تجاربه المتواترة مع الآخر، وإذا كان

مخزون الذاكرة، والتجارب السابقة، قادرة على كشف حقيقة الآخر، فإنَّها تنطلق أيضاً نحو برمجة حدود سلوكنا الاجتماعيّ، إذ الإنسان يسعى إلى تحقيق التوافق مع ما يواجه في حياته بصورة تلقائية وفقاً لصورة الهوية الذاتية، أي بما يعتقد أنَّه يجب أنْ يفعل، وهذا يعني أنَّ الرموز الاجتماعية مشتركة، وأنَّ الهوية الوطنية قادرة على الفرز، والتصنيف، والحياد الإيجابيّ، وتعظيم الوحدة الوطنية فردياً وجماعياً.

2. النمذجة الثقافية مع الآخر الوطنيّ:

ذلكم أنَّ بناء هوية وطنية جماعية ينبغي أنْ يقوم على أساس وجود نموذج مرجعيّ، جوهريّ وقيميّ، داخل إطار المجتمع ذاته، ومن تاريخه، وضمن خصوصياته الثقافية، والدينية، بحيث يغدو ذلك النموذج الوطنيّ في حالة محاكاة وتماهي بصورة دائمة مع النموذج الوطنيّ الجديد، المختلف زمانياً معه، والمتفق مضموناً مع غاياته ومطامحه، ومن الأفضل أنْ يكون هذا النموذج في الإطار الحضاريّ للفرد والمجتمع.

3. الإحساس بالهوية:

يتبلور الإحساس بالهويَّة الوطنيَّة من سلسلة عمليات التكامل، والتفاعل، والتوحُّد، والنمذجة الثقافية مع الآخر الوطنيّ، بمعنى تبدأ مشاعر الإحساس بالهوية الوطنية تنبثق مع إحساس المواطن بالكينونة المادية للوطن بأرضه، وشعبه، وإمكانياته، وموارده، إلى جانب ارتفاع مستوى الشعور بالانتماء لأبناء الوطن، وإرادة العمل، والتغيير للأفضل، ومشاعر الوحدة الوطنية، والاندماج، والترفُّع عن التناقضات التي تعيق عمليات التنمية الوطنية الشاملة، وكذلك الإحساس بالاستمرارية، والاستقلالية الوطنية.

الهوامش:

1. القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 25.
2. ابن منظور المصري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1994، ج13، ص 451.
3. أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط5، 1992، ج2، ص 115.
4. مجمع اللغة العربية في مصر، المعجم الوسيط، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط5، 2011، ص 1042.
5. حسين جمعة، الوطن والمواطنة، مجلة الفكر السياسيّ، دمشق، العدد 25، 2006، ص 30.
6. علي الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص 30.
7. المرجع نفسه، ص 31.
8. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994، ص 373 – 374.
9. سناء يوسف، تربية المواطنة في ضوء التحديات المعاصرة، دسوق، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 26.
10. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة، ط1، 2009، ص 56.
11. Bernard C. (1999) National Curriculum Citizenship, Citizenship Foundation, p2.
12. صابر أحمد عبد الباقي، المواطنة حقوق وواجبات، مقالة منشورة على موقع:

Www. Kenanaonline.com.

13. Marshall, T. H. (1994) Citizenship and Social Class, In B.S Turner and P.Hamilton, Eds Citizenship: Critical Concepts (volume 11). London, Rutledge, pp 5 – 43.
14. إبراهيم ناصر، المواطنة، عمَّان، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، ط2، 2003، ص 45 – 46.
15. Patrick John. (1999) the Concept of Citizenship in Education for Democracy p 2 – 3

Www.eric.ed.gov

16. Grainne Mckeever. (2007), Citizenship and Social Exclusion, the Re-integration of political prisoners in Northern Ireland, the British Journal of criminology, London, vol 74, pp 424 – 425.
17. نبيل الصالح، ما هي الموطنة؟، رام الله، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، ط1، 1994، ص 3.
18. أمين شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، القاهرة، دار الكتب القانونية، ط1، 2012، ص 29.
19. المرجع نفسه، ص 30.
20. سامي الجبوري، حقوق الإنسان السياسية في الإسلام والنظم العالمية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2005، ص 25.

21. بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص 227 – 228.
22. رشاد حسن خليل، نظرية المساواة في الشريعة الإسلامية، القاهرة، دار الفاروق، ط1، 2007، ج1، ص 67.
23. المرجع نفسه، ج1، ص 68.
24. علي الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ص 21 – 24.
25. المرجع نفسه، ص 26 – 30.
26. خالد الفهداوي، الفقه السياسي للوثائق النبوية (المعاهدات، الأحلاف، الدبلوماسية الإسلامية)، عمَّان، دار عمَّار، ط1، 1998، ص 39 – 40.
27. علا أبو زيد وهبة رؤوف عزت (محرران)، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤية جديدة لعالم متغيّر، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2005، ص 1070.
28. طارق عامر، المواطنة والتربية الوطنية: اتجاهات عالمية معاصرة، القاهرة، مؤسسة طيبة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 31 وما بعدها.
29. جابر عصفور وآخرون، العولمة والهوية الثقافية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 1998، ص 34.
30. معن بشور " محرراً "، الموسوعة العربية الفلسفية، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط1، 1988، ج1، ص 121.
31. جميل صليبا، المعجم الفلسفيّ، بيروت، دار الكتاب اللبنانيّ، ط1، 1972، ج2، ص 529 – 532.
32. مراد وهبة، المعجم الفلسفي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ط3، 1979، ص 383 وص 460.
33. جابر عصفور وآخرون، العولمة والهوية الثقافية، ص 36.
34. صامويل هنتنغتون، أمريكا: الأنا والآخر، ترجمة عثمان الجبالي، بنغازي، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 2006، ص 43.
35. أليكس ميكشللي، الهوية، ترجمة علي أسعد وطفة، دمشق، دار الوسيم للخدمات والطباعة، ط1، 1993، ص 40 – 46.
36. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 6 – 62.
37. رشاد الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، العدد 224، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والآداب والفنون، ط1، 1997، ص 7.
38. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، القاهرة، مجلة أدب ونقد، العدد السادس، 1998، ص 45.
39. عزمي بشارة، في المسألة العربية، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2008، ص 189 – 210.
40. رفاعة الطهطاوي، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، بيروت، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، ط1، 1973، ص 433.

41. عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1984، ص 143.
42. برهان غليون، المحنة العربية " الدولة ضد الأمة "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1994، ص 75.
43. مسعود ضاهر، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، نيقوسيا، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط1، 1994، ص 108 – 112.
44. برهان غليون، المحنة العربية، ص 76 – 80.
45. يزيد الصايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 – 1993، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 2003، ص 40 – 45.
46. آمال العبيدي، الهوية في ليبيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربيّ، العدد 267، 2001، ص 142.
47. سامي نصار وفهد الرويشد، الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مجلة البحث التربوي، العدد 1، 2005، ص 111– 112.
48. عبد الكريم غلاب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998، ص 30 – 40 .
49. عليّ الدين هلال، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 60 – 62.
50. السيد عليوة، تنشئة الشباب: الواقع والآفاق، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة الديمقراطية، العدد 6، 2002، ص 104 – 106.
51. نديم البيطار، حدود الهوية القومية، بيروت، دار الوحدة، ط1، 1982، ص 20 – 30.
52. جان فرانسوا بايار، أوهام الهوية، ترجمة حليم طوسون، القاهرة، دار العالم الثالث للنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص 6 – 15.
53. عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، ص 82 – 110.
54. عزمي بشارة، في المسألة العربية، ص 211.
55. سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات، القاهرة، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، ط1، 2012، ص 11 – 12.
56. سامح فوزي، المواطنة، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2007، ص 97.
57. المرجع نفسه، ص 118.
58. حسين جمعة، الوطن والمواطنة، ص 54.
59. المرجع نفسه، ص 55.
60. سامح فوزي، المواطنة، ص 120.
61. موسى شحادة، مبدأ المساواة أمام المرافق العامة، الشارقة، مجلة الفكر الشرطيّ، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2000، ص 240.

62. المرجع نفسه، ص 243.
63. إسماعيل الكافي، موسوعة القيم والأخلاق الإسلامية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، 2005، ص 48.
64. محمد درويش، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، القاهرة، مكتبة عالم الكتب، ط1، 2009، ص 289.
65. عبد الودود مكروم، الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، القاهرة، مجلة مستقبل التربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد العاشر، العدد 33، 2004، ص 68.
66. إبراهيم القاعود وزايد الطاهات، أثر الهيئات الثقافية في محافظة اربد في ترسيخ الانتماء الوطني، الكرك، جامعة مؤتة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الخامس، 1995، ص 112.
67. حسن منصور، الانتماء والاغتراب، عمَّان، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2013، ص 82.
68. لطيفة خضر، دور التعليم في تعزيز الانتماء، القاهرة، دار عالم الكتب، ط1، 2000، ص 46.
69. إسماعيل عبد الكافي، التعليم والهوية في العالم المعاصر، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 66، 2001، ص 132.
70. لطيفة خضر، دور التعليم في تعزيز الانتماء، ص 153.
71. سامح فوزي، المواطنة، ص 69.
72. منى مكرم عبيد، المواطنة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ط1، 2006، ص 6.
73. بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ص 38.
74. علي لية، المجتمع المدني: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2007، ص 89.
75. سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات، ص 13.
76. محمد الخطيب، الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدولي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2006، ص 144 – 145.
77. علي لية، المجتمع المدني، ص 90.
78. خالد الشريدة، صناعة المواطنة في عالم متغير، ورقة بحثية مقدَّمة إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربويين، المملكة العربية السعودية، الباحة، 2006، ص 76.

Www.transparency.org.kuw.au-ti.org

79. محمد الخطيب، الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدولي، ص 162.
80. سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات، ص 23.
81. محمد محفوظ وآخرون، المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2008، ص 140 – 145.
82. محمد الخطيب، الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدولي، ص 145– 146.
83. عبد المنعم نافع، وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادىء المواطنة: دراسة ميدانية، القاهرة، جامعة الزقازيق، مجلة كلية التربية، العدد الخامس، 2005، ص 264.

84. عثمان العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية، دراسة مقدَّمة إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربويين، 2006، ص 17.

Www.scribd.com

85. هند عروب، ثقافة المواطنة في بلاد الرعيَّة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص 185.

86. عبد المنعم نافع، وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادىء المواطنة، ص 282.

87. المرجع نفسه، ص 283.

88. رسول محمد رسول، محنة الهوية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2002، ص 104.

89. محمد مسلَّم، الهوية والعولمة، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 27 – 28.

90. المرجع نفسه، ص 29.

91. سمير مرقص، هويَّات في شراكة على قاعدة المواطنة الثقافية، ضمن التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2015، ص 31.

92. المرجع نفسه، ص 32.

93. أحمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات: قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات، الكويت، مجموعة المطابع الدولية، ط1، 2006، ص 10 – 16.

94. المرجع نفسه، ص 18 – 23.

95. المرجع نفسه، ص 30 – 35.

96. حليم بركات، الهوية: أزمة الحداثة والوعي التقليدي، بيروت، دار رياض الريّس للكتب والنشر، ط1، 2004، ص 85.

97. أحمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، ص 76.

98. أمين معلوف، الهويَّات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة نبيل محسن، دمشق، دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص 31.

99. هارلمبس وهولبورن، سوسيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، دمشق، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 59 – 62.

100. أليكس ميكشللي، الهوية، ص 25.

101. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، ص 47.

102. المرجع نفسه، ص 50.

103. المختار الهراس، القبيلة والدورة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 98، 1987، ص 50 – 60.

104. سعدون حمادي وآخرون، دراسات في القومية العربية والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1984، ص 21.

105. محمود ميعاري، تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 74 – 75، 1996، ص 30 – 38.

106. محمد الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية، بيروت – دمشق، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص 22.

107. ساطع الحصري، الأعمال القومية: القسم الأول، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1967، ص 9.

108. شما بنت محمد، التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية، الإسكندرية، دار العين للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 230.

109. جابر عصفور وآخرون، العولمة والهوية الثقافية، ص 230.

110. شما بنت محمد، التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية، ص 65.

111. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ص 266.

112. جون جوزيف، اللغة والهوية، ترجمة عبد النور خراقي، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 342، ط1، 2007، ص 7.

113. شمت بنت محمد، التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية، ص 63.

114. المرجع نفسه، ص 64.

115. أليكس ميكشللي، الهوية، ص 90.

الفصل الثالث

المُوَاطَنة والهُويَّة الوطنيَّة في المجتمع العربيّ

المبحث الأول: المدخل إلى قضية المواطنة والهوية الوطنية في المجتمع العربيّ المعاصر

شَهِدَ التاريخ العربيّ الحديث مجموعة من التحولات ذات الأبعاد السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والفكرية، ويبدو جلياً أثر هذه التحولات على الهوية العربية القومية، وتصورات الإنسان العربيّ عنها، حيث تأخَّر بروز الهويَّة الوطنيَّة إلى بدايات القرن العشرين، وصولاً إلى ظهور مبدأ المواطنة لاحقاً، ولقد استطاع المجتمع العربيّ إبان الدولة العثمانية من التواصل مع أوروبا المتقدِّمة، سواءً من خلال البعثات العلمية، أو الجهود الدبلوماسية، فضلاً عن الاتصال الإجباريّ من خلال الاستعمار الغربيّ الحديث وآثاره التدميرية (1)، ومنذ بدايات القرن العشرين بدأت الدولة الوطنيَّة الحديثة في المجتمع العربيّ بالظهور، وخاصة في أعقاب تفكّك الدولة العثمانية، وانهيار الخلافة الإسلامية بصورتها الشَّكليَّة، وحرصت الدولة الوطنيَّة الحديثة على نشر مشاعر الولاء والانتماء بين المجموعات البشرية التي تقع داخل حدودها الجغرافية، وكان الهدف الأساسيّ آنذاك حشد التأييد للدولة من أجل تأكيد وجودها، ونفوذها، واستمرارية السلطة السياسيَّة الحاكمة، وكان النموذج القوميّ الأوروبيّ هو الغاية التي سعت إليها الدولة الوطنيَّة حديثاً في مجتمعنا العربيّ، ذلكم أنَّ هذه الدولة العربية تعتقد أنَّها محرومة من المرجعيَّة المؤسساتية لماضٍ إسلاميّ مُلغى منذ زمن طويل، بل إنَّها مسحورة بقوة النموذج القوميّ الأوروبيّ الحديث وفاعليته (2).

وأكثر من ذلك، نتج عن هذه الإرادة في تكوين دولة عربية حديثة وفق النموذج القوميّ الغربيّ تناقضاً بين الهوية التي تسعى تلكم الدولة إلى تأسيسها، وبلورتها، في أذهان، وعقول، وتفكير، وخطاب، الفرد والمجتمع العربيّ، حيث لا يعرف العرب المسلمون إطاراً مرجعياً يحددون به هويتهم غير الإسلام (3)، فالشريعة الإسلاميَّة لم تكن تشتمل على الإطار الإثنيّ، أو القوميّ، الدينيّ، وحسب، بل كانت تتشكَّل وفق قاعدة استمرارية تاريخية، إلى جانب الانتماء إلى نمط الحياة، والحضارة، مروراً بالإطار الأخلاقيّ، والسياسيّ، والثقافيّ، والجغرافيّ، ومن هنا، فالإسلامُ هو المرجعيَّة، والمنهل، طوال قرون لجميع العرب والمسلمين، ولمَّا أردات الدولة الوطنية الحديثة أنْ تحصل على الانتماء بديلاً عن الأُمَّة الإسلاميَّة، وبديلاً ثانياً عن العصبيَّة القبليَّة، حدث الشرخ – الصَّدْع الاجتماعيّ بين الإنسان العربيّ والدولة الوطنية الحديثة.

وظاهرٌ، عند هذه النقطة من السياق، أنَّ ذلك الصَّدْع الاجتماعي انتقل إلى علاقة الإنسان العربيّ بالدولة الوطنية الحديثة كمؤسسة، فهو ما يزال يشعر، ويرى، ويؤمن، بأنَّ محددات هويته الحضارية، والثقافية، والدينية، تتجاوز حدود تلك الدولة، وما يزال الانتماء الاجتماعي له يقوم على القبيلة، ومن هنا كانت إشكالية الدولة الوطنية الحديثة في معالجتها لهذه المسألة، فلا هي أدركت أنَّها دولة تقوم على فكرة المؤسسة، ولا هي انعتقت من هيمنة السلطة الحاكمة، وعليه، ظلَّت قضية الهوية الوطنية،

ومبدأ المواطنة، قضايا عالقة في الفكر العربيّ الحديث، وباتت النهضة حلماً، والتقدُّم محض أمنيات، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة للإنسان العربيّ خطة طويلة الأمد بلا نهاية (4)، وبصورة أدقّ، لم تتمكَّن الدولة الوطنية الحديثة العربية من تحقيق رهاناتها، وخياراتها، ومشاريعها، القائمة على النموذج الغربيّ بصورة جوهريَّة، ولا هي أيضاً حافظت على مرجعيتها العربية والإسلامية بصورة حقيقية، وفي ضوء هذا، وَجَدَ الإنسان العربيّ نفسه في تيهٍ أخلاقيٍّ بين دولة متناقضة مع نفسها، وتطلعاتها من زاوية، وعدم قدرتها على تعميق الهوية الوطنية، وتعظيم المواطنة، والحريات السياسية، والتنمية الاقتصادية من زاوية ثانية، بل وبرزت تيارات فكرية مختلفة التوجهات فيما يتعلَّق بالثنائية التي شغلت الساحة العربية والإسلامية منذ القرن 19م وطرفاها هما التراث الإسلاميّ بكل مضامينه من جهة، والحداثة الأوروبية من جهة ثانية (5).

وما أحسبُ أنَّ بإمكاننا، ونحن نخوض غمار قضية الهوية الوطنية والمواطنة، أنْ نبتعد عن الحقيقة، والمنهجية العلميَّة، بالقول أنَّ الهوية الوطنية، والقومية، والإسلامية، حافظت على ثباتها، ووجودها، في وجه كل التغيُّرات، وأنَّ المواطنة باتت مشروعاً واقعياً في المجتمع العربيّ، فالمؤكَّد أنَّ الهوية والمواطنة لم يكن لهما من الحصانة، والحماية، والتأطير القانونيّ، والقبول التاريخيّ، الكثير من الأسهم، والبقاء، والصمود، ومن الواضح أنَّ الهوية الوطنية والمواطنة في المجتمع العربيّ لا تملكان إجابات نهائية تاريخية تمنحنا القدرة على عبور اختبارات التاريخ، بما يتضمَّنه من وقائع جديَّة، وتحديات كبيرة، كما أنَّ أسطورة الهوية الساكنة، غير القابلة للمراجعة، ذات المرجعية الحاكمة، والقدرة على ضبط توجهات الإنسان (6)، أصيبت بشكل عميق في جوهرها، ومن هذا المنطلق، بات ضرورياً إعادة دراسة الهوية الوطنية، والمواطنة، من جديد، وفق أسس علمية، وخصوصية الحضارة، والثقافة، العربية والإسلاميَّة.

ولمَّا كانت الأحداث التي عصفت بالدولة الوطنية الحديثة في المجتمع العربيّ كثيرة جداً، وفي شتى المجالات، حيث ظهر القصور في أداء دولة ما بعد الاستقلال، وازداد النكوص في خطط التنمية، وانتشرت الإقصاءات الثقافية، وعاد الاستعمار بصوره الجديدة، وبات الإرهاب تحدياً جديداً يواجه الدولة العربية، والإنسان العربيّ بصورة يومية، ولهذا يبدو محورياً إعادة التفكير بتجديد الهوية الوطنية، وتفعيل المواطنة، في إطارٍ قانونيٍّ وحيويٍّ جامع، وفق الآليات التالية (7):

1. تكريس سياسات الاعتراف: والمقصود هنا الاعتراف بالآخر في داخل المجتمع العربيّ، بحيث يغدو هذا الاعتراف مقدِّمةً للتواصل، والبناء، وهذا كلُّه يحتاج إلى جهود الدولة، والمجتمع، والمؤسسات التربوية، والإعلامية، والدينية، ومؤسسات المجتمع المدنيّ، بحيث

تصبح سياسة الاعتراف بالآخر العربيّ، والمسلم، مرحلة أولى قبل الاعتراف بالآخر الأجنبيّ.

2. تكريس سياسات القبول بالاختلاف: والمقصود هنا القبول بالتنوُّع، والإقرار بأنَّ المجتمع ما هو إلاَّ مركَّب متعدد العناصر، وكل عنصر فيه له من الخصائص التي تميّزه، وأنَّ التفاعل بين هذه العناصر لا يؤدي إلى إلغاء الآخر.
3. تكريس سياسات الدمج: والمقصود هنا تفعيل أدوار الدولة، والمجتمع، والسلطة السياسية، في إعادة جميع أبناء المجتمع على اختلافهم إلى الإطار العام المجتمعيّ، وفق قواعد تكافؤ الفرص بين الجميع، والأهليَّة، والشفافية، والمساواة.
4. تكريس سياسات التمكين: والمقصود هنا بناء آليات قانونية، واجتماعية، وتربوية، تُمكِّنْ مختلف أفراد المجتمع، والخصوصيات المتنوِّعة، بأنْ يكون لها القدرة على التفاعل مع مختلف مناحي الحياة في المجتمع، سعياً للبناء، والتطوير.

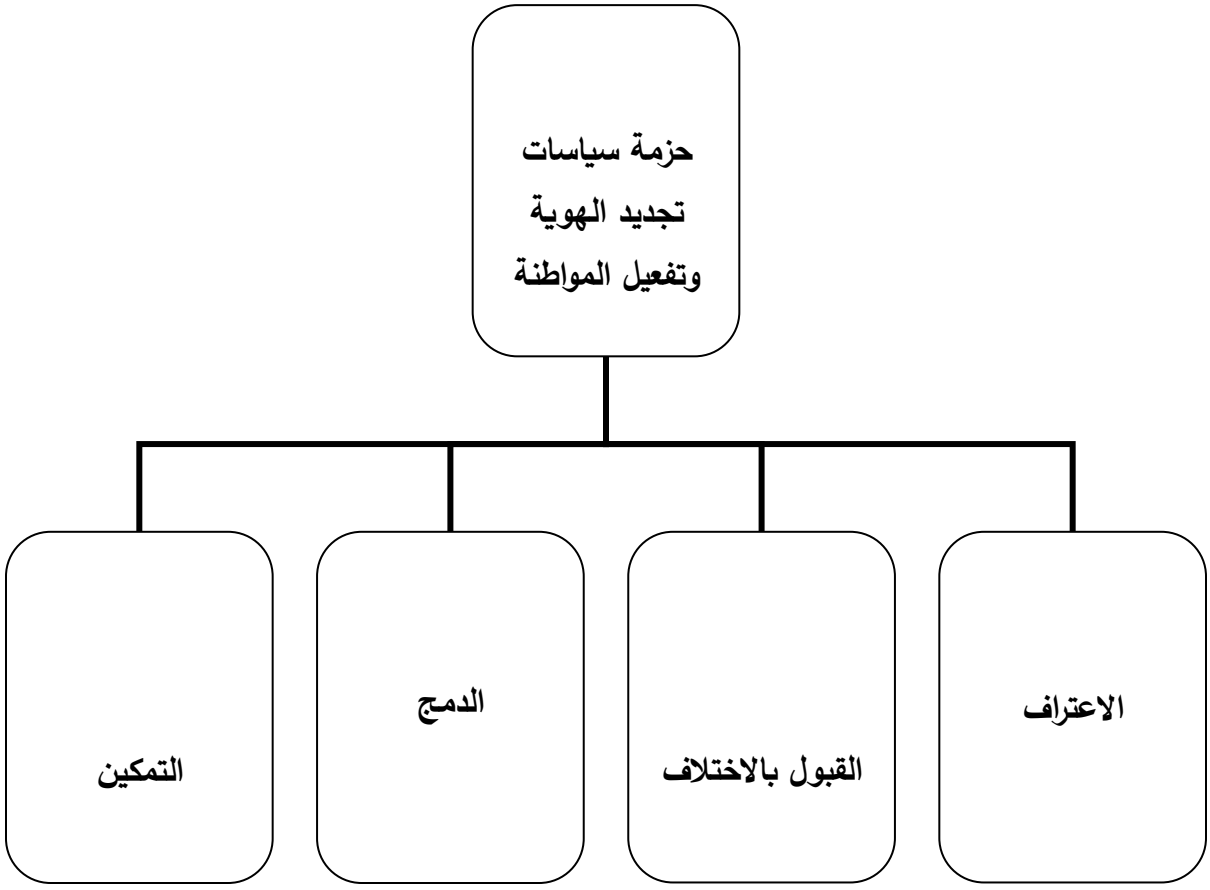

وفي السياق ذاته، ظهرت أزمة الهويَّة الوطنيَّة، والموَاطنة، في المجتمع العربيّ المعاصر بصورة صارخة منذ بدايات القرن الجديد، وبلغت ذروتها مع إرهاصات وتداعيات الربيع العربيّ، حيث بات واضحاً تآكل الدولة الوطنية العربية الحديثة، وتفكُّكها، وانهيار بنيتها المركزية، واندلاع الحروب الأهليَّة في عدد من البلاد العربيَّة، ورافق ذلك اشتعال الفتن الطائفية المنبثقة من الغلو الدينيّ الدموي، وتزايد النزعات الانفصالية القومية والعرقية، وصولاً إلى عودة القبيلة إلى قيادة الصراعات في كثير من البلاد العربية، مما جعل توصيف الظاهرة التدميرية التي عصفت بالوطن العربيّ إمَّا أنْ تذهب باتجاه تفسير المسألة من خلال رفض البنية الاجتماعية، والثقافية، العربية، للدولة الوطنية المركزية، وتعميق النظام الأبويّ، والوصاية العصبيَّة (8)، أو أنَّ ما يحدث هو دليل جديد على فشل الفكرة القومية العربية، والدولة القُطْريَّة (9)، وفي الحالتين ما تزال هنالك دائرة مفقودة هي لماذا لم تنجح الهوية الوطنية، والمواطنة، في ترشيد الواقع العربيّ، وبلورة ثقافة الحوار، والتواصل، وقبول الآخر العربيّ، والمسلم، والإنسانيّ، داخل المجتمع العربيّ؟.

ومن أبرز الأسباب التي ساهمت في نكوص الهوية الوطنية، وضعف تطبيق المواطنة، حالة الجمود الثقافيّ التي أصابت الإنسان العربيّ، وفقدانه للحيوية والفعاليَّة، وتجاهل المجتمع العربيّ ضرورة تجديد الثقافة العربية، والخطاب العربيّ، والرغبة بالحوار والتواصل مع الآخر، فضلاً عن تخلّف هذا المجتمع عن ثورة المعلوماتيَّة، والاتصالات، والتقنية، وكانت الأزمة تتفاقم كلَّما انتقلت آثار تلكم التطورات إلى مجتمعنا العربيّ، لأنَّ هذه التطورات كانت تحمل معها على الدوام ثقافة، وخصوصية، ونمط حياة، وطريقة تفكير، المجتمعات التي انبثقت منها، وهذا كلُّه أدى إلى تكريس حالة التبعيَّة السياسية، والاقتصادية، والثقافية (10)، نتيجة عدم قدرة المجتمع العربيّ على مواكبة الحضارة المتقدِّمة، ولعلّنا بالتوقّف عند هذه الفكرة نكون قد أمسكنا بطرف الخيط من حديث المُستقبل في مجتمعنا العربيّ، والذي إذا لم يخطّط لمستقبله، فإنّه يُوشك أن يُستَعمَر بدوره، كما استُعمِرَ ماضيه وحاضره، فالمستقبل ليسَ مجالاً للاستكشاف فقط، بل هو أيضاً مجال للعمل والتأثير، والدراسات المستقبليّة لا تُسعف بمناهج الكشف الذاتيّ، ومعرفة بعض ملامح المُستقبل وحسب، بل إنَّها تُقدّم الإطار العام عند صياغة السؤال الأهمّ: كيفَ نصنعُ مستقبلنا وفق آمالنا وأفكارنا وطموحاتنا ؟، ولعلّه من أهم الفروقات بين العالَم المُتقدّم والعالَم المتخلّف مدى التفكير بالمستقبل وأبعاده كافّة.

يظلُّ لنا أن نقول، إنَّ قيام المجتمع العربيّ باستبدال مفاهيم ثقافته وحضارته، بمفاهيم مُترجَمة من نُظمٍ أُخرى متناقضة مع واقعنا الثقافيّ، هو أقصر الطُّرق، للقضاء على الرؤيّة العربيَّة المُتفرّدة للأحداث، وأنَّه من دون العمل الفريقيّ المتخصّص وفق المنهجية العلمية تمَّ تغييب التقدُّم، والبناء، والهوية الوطنية، والمواطنة، وتبدو الحاجة إلى تعويض النَّاس بحضارة وثقافة غريبة عنهم مسألة

فاشلة، وهي مُهمّة استدعت على الدوام أن يصبح المتعالمون هم مصدر الشَّرعيّة، بدلاً من العلم، والاجتهاد، والعقل، والإبداع، وربما لهذا السبب يحاول البعض رفع المصاحف على السيوف مرّة أُخرى في القرن الخامس عشر الهجريّ، والخديعة الكبرى في هذه الأيديولوجيّة، أنَّها تستخدم العلم ونقيضه، والحرية وما يقتلها، والاجتهاد وما ينفيه، وليس الارتقاء بالإنسان العربيّ، في إطار مسرحيّةٍ مُتْقَنةٍ منذ قرون طويلة، آنَ لها أنْ تنتهي، وآنَ للإنسان العربيّ أنْ يستيقظ.

على أنَّ أكثر شيءٍ خطورة في هذا الإطار، هو استمرار انفصال حاضر الإنسان العربيّ عن ماضيه، وهنا، يجد هذا الإنسان نفسه أمام طريقيْن: إمَّا أنْ يظلَّ مسكوناً بتاريخه، ومتمسِّكاً به، وإمَّا أنْ يستعير حاضر غيره، وهو تطبيق لم يتوقَّف منذ عشرات السنين بخصوص متوالية الانفصام بين الأنا والآخر، والقديم والحديث، وحتى إشكالية اللاحسم، أو التوفيق بينهما، أدت إلى المزيد من التناقضات، ولعلَّ هذه المسألة هي جوهر الأزمة التي تعانيها الهوية الوطنية، والقومية، ومحاولات تطبيق المواطنة، دون أنْ تتمَّ الإجابة عنها، أو الاستجابة لتحدياتها، ذلكم أنَّ الوطن العربيّ فقد الإحساس بالهويَّة، وتملَّكته نزعات القبائل المتحاربة، ونتيجة ذلك فقد ضاع منه جامعه المشترك، ومواقفه المشتركة، وهدفه المشترك (11)، ولذا فإنَّ سؤال الهوية الوطنية، والمواطنة، يطرح نفسه بشدة في أتون النقلة النوعية للمجتمع الإنسانيّ باتجاه المعلوماتيَّة، ومجتمع المعرفة، والعولمة، وبات هذا السؤال مطلباً أساسياً في جميع خطط التنمية العربية والوطنيَّة (12).

ومستصفى القول، إنَّه ينبغي للإنسان العربيّ أنْ يؤسّس رؤيته الفكريّة على أصول علميّة تتجاوز الضجيج الإعلاميّ نحو أُطر فكريّة واضحة وقادرة على استيعاب الفكر الغربيّ، من خلال توخّي قيم العدالة، وابتغاء الحقيقة، على أساس أنَّ الوصول إلى الحقيقة والموضوعيّة أعظم وأجدى من الانتصار على الآخر، وإلاّ نكون قد كرّرنا منهج الغرب في التعامل مع الفكر الإسلاميّ، والإنسان المُسلم، ومن الأهميّة بمكان عدم الاكتفاء بتعريف الهوية الوطنية، والمواطنة، ووضع حدودهما ورسومهما، بل تحويلهما إلى حقلٍ معرفيٍّ يبحث في أسرار انتقال الغرب إلى مركز مُهيمن على جميع الأطراف عبر علومه، وقواعده الفلسفيّة، ومطامعه، وطموحاته، تكريساً لمركزيّته، واستتباع أطرافه، بعد قهر ثقافتهم وتهميشها وتقديم بدائل نمطيّة تارةً باسم " التثاقف"، وأُخرى باسم " العقلنة "، وثالثة باسم " الحريّة والديمقراطيّة "، وهذا كلّه أملاً في تمرير شبكة واسعة من المعارف، والمُعطيات التاريخيّة، والجغرافيّة، والجيوسياسيّة، والأيديولوجيّة، بحيث تُطْمَس هويّة الآخرين، ومن أبرز تجلّيات هذا الأمر ظهور تسميات يختارها الآخر مثل: الشرق الأوسط، والعالم الثالث.

المبحث الثاني: ترويض المنهج.. مقاربة في ضياع الهوية واستبعاد المواطنة

يُظْهِرُ تدقيق النَّظر أنَّ الإحساس بالتقهقر الحضاريّ، والتأخُّر الثقافيّ، الذي ساهم فيه الاستعمار في الوطن العربيّ، أنَّ الإنسان العربيّ بات يرى بوضوح قصوره الحضاريّ أمام الغرب، وقد نتج عن هذه المشاعر مجموعة من الاعتقادات لدى بعض المفكرين والمثقَّفين والعلماء العرب، بأنَّ إمكانية النهوض، مرَّة أخرى، ممكنة، ولكنَّ الحقيقة أنَّ هذه الرؤى كانت متلازمة مع منطق تعويضيّ وحسب، ومن هنا، برزت بين الحربين العالميتيْن الأولى والثانية، فكرة القومية العربية، التي تأسَّست على وحدة اللغة والدين والتاريخ والهوية، أي وحدة الماضي العربيّ أمام التشرذم الحاضر، وانتشرت فكرة إحياء التراث العربيّ، والإنجازات العلمية والحضارية، بل تطوّرت المسألة إلى إحياء فكرة الشرق وخصائصه، أمام الغرب وهيمنته، وهي الفكرة الاستشراقية القديمة بامتياز (13)، ولقيت هذه الفكرة صداها بين بعض المفكرين والأدباء العرب، وكان التركيز على بيان الشرق الأخلاقيّ، الروحيّ، مقابل الغرب الماديّ، اللاأخلاقيّ (14).

وذهب بعض المفكرين العرب إلى نقد هذه الأطروحات على أساس أنَّها تفتقر إلى مقومات الفكر التاريخيّ، القادر على إيجاد وعي حديث وشامل بتأخرنا التاريخيّ الشامل، ذلكم أنَّ غياب الوعي التاريخيّ المطابق لأوضاعنا، جعل المثقَّف، والمفكِّر، العربيّ، منذ النهضة، تأخُّراً مضاعفاً، وهو تأخُّرٌ عَنْ وعي أوضاعهِ التاريخية التي تكشف انتقائية طرحه للمشكلات التي تواجه الإنسان العربيّ من جهة، وتأخُّر عن مواكبة مستجدات الفكر التاريخيّ النظريَّة والمعرفيَّة التي ظهرت في طرائق التحليل، ومكاسب العقل ومتطلباته النقدية والمنهجية من جهةٍ ثانية (15)، ولقد ظلَّ الفكر العربيّ سنوات طويلة جداً وهو في تيهٍ مفهوميٍّ مُطْبِقْ، وظلَّت تتنازعه الأهواء، والولاءات، والفكر التسويغيّ، وغياب العقل، والاجتهاد، والمنهجية العلمية النقدية.

وهذا نقدٌ مباشرٌ للأيديولوجية العربية المعاصرة ومرتكزاتها المعرفية، من خلال التمييز بين ثلاثة أشكال أساسية للوعي، التي شكَّلتْ الكيفية التي حاول المثقَّف العربيّ أنْ يفهم بها، منذ النهضة، أسباب تأخُّر المجتمع العربيّ، وأولاها وَعي المصطلح الدينيّ الذي أعاد سبب التأخر العربيّ إلى الابتعاد عن قيم العقل والحريَّة التي أقرَّها الإسلام، وبالتالي كانت الفكرة أنَّ قيم العقل والحرية السائدة في الغرب، وهي أساس حداثته، هي ذاتنا المفقودة، وهويتنا الضائعة، وأنَّ الدعوة إلى هذه القيم، الآن، هي دعوة إلى استعادة الذات والهوية، وأنَّ إمكانية استحضارها من جديد مشروطة بالعودة إلى ذاتنا، وبهذه العملية التعديلية البسيطة يستعيد الإنسان العربيّ وتحديداً صاحب الفكر الدينيّ توازنه بصورة كاملة (16)، وثانيها وعي رجل السياسة الذي رأى تدارك النَّهضة بالإصلاح السياسيّ، وأنَّ قيم الديمقراطية، والحرية السياسية، هي شروط النهضة المنشودة (17)، وثالثها وعي داعية التقنية،

الذي اختزل قوّة الغرب في علمه التطبيقيّ، ويرفض أن يكون للإصلاحات الدينية، والثورات السياسية، أي دور في تقدُّم الغرب وريادته الصناعية (18)، وهذه الرؤى جميعها في المجمل تمثِّل رؤية أحاديّة، وتفكيراً لاتاريخياً، لم يتمَّكن المجتمع العربيّ معه تحقيق النهضة المنشودة.

ومما تنبغي الإشارة إليه، في هذا السياق، أنَّ الفكر العربيّ الحديث، لم يدرك طريقاً واضحاً، أو عدة طرق متوازية، من الممكن أن تكون نهايتها الوصول إلى الانسجام مع الذات، والتماهي مع الهويَّة، واستلهام الماضي ونقده، وفقه الواقع ونقدهِ أيضاً، واستشراف المستقبل، والاستعداد له، ذلكم أنَّ ما أخذه المجتمع العربيّ من الغرب من مكتشفات، وصناعات، وأفكار، كان لا بدَّ من اتخاذه واصطناعه لأنَّ الخيرات التي تثمرها عقول البشر ليست وقفاً على ناحية من نواحيه، ولكنْ هناك فرقاً بعيداً وبوناَ شاسعاً بين مَنْ يأخذ عن غيره ويستعين بطرائق هذا الغير، وبين مَنْ يأخذ عن الغير ليركن إلى ما يأخذه فيعطِّل قواه المواتية، ونشاطه الكامن، ألا يرى مَنْ يدعو إلى الإمعان في الاقتداء بالغربيين في مسائل ثقافية وغيرها إنَّما يدعو في الوقت نفسه إلى استساغة موقف الاستكانة والركون والانقياد؟ (19)، بمعنى أنَّ فرصة الإبداع للإنسان العربيّ ما تزال متاحة، بينما التركيز على التبعيَّة لن يقوده سوى إلى المزيد من الضعف، والتخلّف الحضاريّ.

ولعَّلنا نشير، هنا، إلى ضرورة منح قضية الإبداع، والتفرُّد الحضاريّ، والخصوصية التاريخية، المساحة الكبيرة التي تستحقُّها في إطار البناء المجتمعيّ القائم على الإنجاز، والتقدُّم، وهي ذات القضية التي أغفلتها طروحات الخطاب العربيّ الحديث، وهذا يعود في أغلبه إلى عدم التفريق بين العام المُجرَّد والعام التاريخيّ في مسألة التجديد، والحداثة، وبصورة أدق، إنَّ عدم التفريق بين التجربة الأوروبية نحو التقدّم، بوصفها تجربة تاريخية عامَّة، من العسير إعادة تحقيقه، وبين الحداثة بوصفها مفهوماً عامَّاً مجرَّداً، وقابلاً للتحقُّق، في تجربة أو تجارب جديدة، فالحداثة من ناحية بنيوية مجموعة من العناصر والعلاقات التي يتألف منها الكيان الحضاريّ المسمَّى بالحديث، بينما هذه الحداثة من حيث هي وعي فإنَّها تُشكِّل نموذجاً ونمطاً فكرياً تجد فيه أوروبا أو الغرب عموماً هويته، من خلال التمييز بينها وبين ما هو غير أوروبيّ أو غربيّ (20).

كما ظهر مجموعة من الباحثين الذين ناضلوا من أجل محاربة ما يسمى الهويات المتكلّسة، التي تجعل البعض يُغلق التاريخ على نفسه باسم القومية، أو الهوية الخاصة، معتبراً أن هذه التوجهات ثمرة النزوع الزائف وغير الواعي نحو النصوص الدينيَّة، أو الإيمان الأجوف بوجود إرث ما ورائي مرعب، وهو في تصوّر آخر ينتمي إلى أحد أشكال الأصولية أو " الأصلانية "، وهو مادفع إدوارد سعيد إلى القول :" أنْ نقبل الأصلانية هو أنْ نقبل عقابيل الإمبريالية، الانقسامات العرقية، والدينية، والسياسية، التي فرضتها الإمبريالية ذاتها، هو أن نهجر التاريخ من أجل تجوهرات تملك القوة على

أن تثير البشر بعضهم ضد بعض " (21)، وإذا كان لنا من منجى من الهويات المطلقة، والمغلقة، واللاتاريخية، التي تتكاثر في أتون النصوص المتعالية على الآخر، فهو عدم التوقّف عند الهجاء المعرفي وحسب بل:" في الوقت نفسه، ويا للمفارقة، فإننا أشدّ وعياً من أي وقت مضى لمدى كون التجارب التاريخية والثقافية هجينة ومولّدة، وللكيفية التي بها تستمدّ كل منها تجارب ومجالات متعددة، وكثيراً ما تكون متناقضة، ولكيفية عبورها للحدود القومية، وتحدّيها ورفضها الخضوع للعمل الشُّرَطيّ الذي تمارسه المذهبيات الجامدة والوطنيات الصارخة، هيهات أن تكون الثقافات وحدانية موحّدة، أو مستقلّة ذاتياً، بل إنها بحقّ لتكتسب عناصر أجنبية، وأخريات، وفروق، تفوق ما تقوم واعيةً بإقصائه، مَنْ يستطيع في الهند أو الجزائر اليوم أن يعزل بثقة المكوّن البريطاني أو الفرنسي للماضي عن الوقائع الراهنة" (22).

وأمّا منتهى الغاية التي ينبغي للفكر العربي الحديث إقرارها، فهي أهمية المنهج العلمي والنقديّ في دراسة " الخطاب " الذي مكّن الغرب من الصمود المعرفيّ كل ذلك الوقت فيما يتعلّق بمسألة السيطرة على الآخر، وانبهار مجموعة من المفكرين العرب بالغرب، والاستشراق، من خلال التماهي بل وربما تجاوز ما طرحه المفكّر الفرنسيّ ميشيل فوكو(23)، حيث يؤكّد إدوارد سعيد أنّنا ما لم :" نفحص الاستشراق باعتباره لوناً من ألوان الخطاب، فلن نتمكّن مطلقاً من تفهّم المبحث البالغ الانتظام الذي مكّن الثقافة الأوروبية من تدبير أمور الشرق – بل وابتداعه – في مجالات السياسة وعلم الاجتماع، وفي المجالات العسكرية والأيديولوجية والعلمية والخيالية، في الفترة التالية لعصر التنوير" (24)، وإنَّ أي محاولة علمية ونقدية، في آنٍ واحدٍ معاً، لهذا الغرب المتعالي تجعله يتحوّل من الحوار المُدَّعى إلى الإقصاء، ومن قبول الآخر والقواسم المشتركة الإنسانية الرابضة في الخطاب الغربي إلى سياسات الطمس والإلغاء.

ويكادُ الاتفاق ينعقد على رسوخ هذه الازدواجية في العقلية الغربية حتى يومنا هذا، وتبرز هنا في الفكر العربيّ الحديث إحدى أبرز وظائف هذا الفكر وهي إزالة الركام الذي غطّى به الغرب نفسه أحياناً، أو غابت معالمه من تعاظم الاضطهاد، فالمُستعمِر الغربيّ يدّعي الإنسانية من أجل ممارسة الطغيان والإلغاء، ويعتزّ بهويته ويقوم بإقصاء هويات الآخرين، ويقدِّس المواطنة ويستكثرها على غيره، وفي الوقت الذي يشجب فيه الغرب أعمال المقاومة ضده فإنه يمارس أقسى أشكال العنف، وما يقوم باستبعاده ونفيه من زاوية، يقوم بتحضيره وعقلنته وتبريره من زاوية أخرى، فالغرب يكرس الاستبداد باسم عشق الحريّة، ويدعو إلى المساواة ولا يقدر إلاّ على التفاضل والتعالي، ويعلن الحرب على الفاشية من أجل تسويغ الإرهاب الفكريّ الذي يقوده، وهذا شأن مَنْ يدعو إلى الحرية، في وقتٍ يمارس فيه على البشر وصايته النخبويَّة لكي يستبدّ بهم بوصفه أولى منهم بأنفسهم (25).

وغنيٌّ عن البيان، أنَّ المنهج وحده لم يكن سوى الطائر بجناح واحد دون الإطار المرجعيّ الذي يسدّد هذا المنهج، ويسعى إلى ترشيده، وتجويده، ولقد أوضح عبد الوهاب المسيري الأسس الفكرية التي قام عليها منهجه، وواحدها الانتقال من الموضوعية الفوتوغرافية المتلقّية والتوثيقية والمعلوماتية إلى الموضوعية الاجتهادية، وثانيها رفض العقل السلبيّ من أجل تبنّي رؤية توليدية للعقل، وثالثها رفض الرصد المباشر في سبيل اعتماد النموذج منهجاً في الدراسة والتحليل، مع التأكيد، هنا، على استفادة المسيري من كثير من المناهج المعروفة في دراساته حول الحضارة والحداثة الغربية ونقده لهما، فقد وظّف المنهج التفكيكيّ، والمنهج التاريخي التراكميّ، ناهيك عن المنهج التحليليّ التفسيريّ، وغيرها من المناهج والرؤى والأطروحات.

ويرى أنَّ الموضوعيَّة المتلقية في هذا السياق تمثّل نموذجاً تحليلياً يقوم على أساس أنَّ المعرفة عملية تراكمية ترتكز على جمع أعظم عدد متاح من التفاصيل في الواقع على صورته الحقيقية، وعليه فإنَّ العقل الإنسانيّ وفق هذه المعطيات يصبح مسلوباً من مزايا الاختيار والحذف والاستدعاء والإبعاد لأنَّ المرجعية العليا والنهائية هي الواقع الماديّ وحده، وأنَّ اقتصار البحث والإبداع على المظاهر الخارجية يمنع الإنسان من الحصول على الجوهر الكامن في دواخل أي نصّ أدبيّ أو ظاهرة إنسانية (26)، ولمّا كانت الحضارة الغربية المهيمنة على أغلب مظاهر الحياة في المجتمع العربيّ تقوم على استبعاد الجانب الروحيّ بصورة أساسية مقابل التركيز شبه الكليّ على المنهج التجريبيّ، فقد انعكست النظرة الغربية المادية على رؤى مجتمعنا بحيث ساد النموذج الموضوعيّ الذي لا يضع فروقاً جوهرية بين الظاهرتين الطبيعية والإنسانية، بينما ينبغي الاتجاه نحو نموذج اجتهاديّ إبداعيّ يسمو بالظاهرة الإنسانية، ولا يستبعد الظاهرة الطبيعية، ذلكم أنَّ الموضوعيّة المتلقية تنسجم مع الظاهرة الطبيعية التي تتكوّن من:" عدد محدود من العناصر الماديَّة، التي يمكن حصرها ورصدها، على عكس الظاهرة الإنسانية التي تمتاز بتداخل مكوناتها، حيث تتفاعل فيها عناصر مادية ونفسية وتراثيَّة وثقافيَّة، ولذا فإنَّنا إنْ درسنا ظاهرة طبيعية دراسة معينة كان بوسعنا أن نُحدّد علّة ظهورها على عكس الظاهرة الإنسانية التي يصعب حصر كل أسبابها " (27) .

ويواصل المسيري تحديد الأسس التي يقوم عليها منهجه وصولاً إلى توظيف العقل التوليديّ الذي يشكّل أبرز وسيلة غربية في البحث العلميّ، وهو ينطلق، هذه المرة أيضاً، من نقد النموذج الموضوعي المتلقّي الذي يُغفل قدرات العقل على الإبداع، وتوليد النقد والفكر والنماذج التحليلية، لأنَّ:" نموذج الموضوعية المتلقية فيه إنكار لمقدرة العقل على الإبداع والتوليد، فهو يفترض أنَّ عقل الأديب والدارس يقف كالفقير أمام عتبات الواقع يلتقط منه الفتات، وليس كالأمير يراه في كلّيته، فيختار منه، ويفكّكه ويركّبه كما يشاء ليصل إلى تصورات أكثر تفسيرية " (28)، وبهذا يمكن للعقل

العربيّ الانعتاق من أسر التقليد وخوض غمار التجديد والإبداع، ويصرّ على فكرة النموذج على أساس أنَّه نظرية أو فكرة محددة ضمن خصوصية زمان ومكان بعينهما، لما يمتاز به النموذج من قدرات تفسيرية تجعله :" أقرب إلى الفرض العلميّ، ولكنه فرض لن تتمّ البرهنة عليه، أو تفنيده، فهو أداة تفسيرية تصلح لتفسير كل من الظواهر الطبيعية والإنسانية، فهو أداة تستند إلى الإيمان بالمقدرة الإبداعية للعقل البشري، ولكنه لا يؤدي حتماً إلى الإدراك المركّب وتشغيل الخيال، فهناك مَنْ يصوغون نماذج تحليلية، بسيطة واختزالية " (29)، ولهذا فإنّه يرفض مفهوم الرصد المباشر القادم من الرصد الموضوعي المادي والذي يتنكّر للعقل، ويعتمد على الأفكار والمعلومات الجاهزة دون الاهتمام بالنقد والتفسير، والتماهي مع الظاهرة وصولاً إلى دائرة الفهم والحقيقية، ذلكم أنَّ الرصد المباشر ما هو سوى :" بنية تصوريّة يجرّدها عقل الإنسان من كَمٍّ هائل من العلاقات والتفاصيل والحقائق، ويستبعد بعضها لعدم دلالتها من وجهة نظره ويستبقي البعض الآخر، وهذه العملية تدلّ في حدّ ذاتها على أنَّ عقل الإنسان ليس خاملاً، يتلقى الواقع بشكل سلبي مباشر، وإنَّما هو مبدع وخلاَّق، يُعيد صياغة الواقع من خلال نماذج " (30).

وإذا انتقلنا إلى تجربة أخرى في التعامل مع الحداثة الغربية والتأصيل لحداثة عربية، وتكوين الهوية، وتوطين المواطنة، نجد طه عبد الرحمن في مشروعه نحو بناء حداثة عربية الوجه واليد واللسان ينطلق من الخوض في التعاريف التي اشتهرت لمفهوم الحداثة، حيث يرى البعض أنها حقبة تاريخية متواصلة ابتدأت في الغرب ثم انتقلت آثارها إلى العالم بأسره، بينما قيل أنها النهوض بأسباب العقل والتقدّم والتحرّر، في حين يؤكّد آخرون أنها ممارسة السيادات الثلاث عن طريق العلم والتقنية: السيادة على الطبيعة، والسيادة على المجتمع، والسيادة على الذات، بل هنالك مّنْ يرى الحداثة بأنها قطع الصلة بالتراث، أو طلب التجديد، أو محو القدسية عن العالم، أو أنها قطع الصلة بالدِّين، أو العلمانية، وبناء على هذه الرؤى لا عجب أن يقال في الحداثة أنها مشروع غير مكتمل (31).

وكان مما استقرَّ عليه أمر طه عبد الرحمن نحو هذه التعاريف السابقة أنها تقع في باب تهويل هذا المفهوم لكأنه كائن تاريخي عجيب، والسبيل إلى دراسة الحداثة تستلزم التفريق بين " روح الحداثة " و " واقع الحداثة "، وبالتالي يقدّم من أجل هذه الغاية رؤيته حول مبادىء الحداثة، وهو يبتعد عن المبادىء التي اشتهرت بين أوساط الدارسين للحداثة مثل مبدأ العقلانية، ومبدأ الذاتية، ومبدأ الحرية، ومبدأ العلمانية، على أساس أنَّ ما يقدّمه هو من مبادىء يشتمل بصورة أو أخرى على مجمل ما سبق ذكره، ومن هنا، تبرز ثلاثة مبادىء ضمن رؤى طه عبد الرحمن هي: مبدأ الرشد، ومبدأ النقد، ومبدأ الشمول.

1. مبدأ الرشد principle of majority:

وآية طه عبد الرحمن حول مبدأ الرشد في هذا السياق أنَّ :" الأصل في الحداثة الانتقال من حال القصور إلى حال الرشد، والمراد بالقصور هنا – كما جاء في جواب " كانط " عن السؤال: ما هي الأنوار؟ – هي عدم قدرة المرء على استخدام فكره في الأمور دون إشراف الغير عليه، مع وقوع مسؤولية هذا القصور عليه هو، لا على الغير، أو قل بإيجاز، إنَّ القصور هو اختيار التبعية للغير "(32)، ثمَّ لا يلبث أن يقدّم أشكال هذه التبعية بصورة جليّة، فأحدها التبعية الاتباعية، وهي أن يُسْلِمَ القاصر قياده عن طواعية لغيره ليفكّر مكانه، والثاني، التبعية الاستنساخية، والتي يرى أنها اختيار القاصر بمحض إرادته أن ينقل طرائق ونتائج تفكير غيره ويُنْزِلها بصورتها الأصلية على واقعه وأفقه، وثالثها، التبعية الآلية، وتعني أن ينساق القاصر، من حيث لا يشعر، إلى تقليد غيره في مناهج تفكيره ونتائجه لشدّة تماهيه مع هذا الغير(33)، ويواصل طه عبد الرحمن توضيح مراميه حول مبدأ الرشد بأن مبناه يقع على ركنين رئيسين، هما، الاستقلال، والذي يرى فيه استغناء الإنسان الراشد عن كلّ وصاية فيما يحقّ له أن يفكّر فيه، ويصرف كلّ سلطة تقف دون ما يريد أن ينظر إليه (34)، أمّا الركن الثاني، الإبداع، فهو سعي الإنسان الراشد إلى الإبداع في أفكاره وأقواله وأفعاله، وتأسيسها على قيم جديدة من لدنه، أو يعيد إبداعها، حتى كأنها قيم غير مسبوقة (35).

2. مبدأ النقد principle of criticism :

والملمح الذي يقدّمه طه عبد الرحمن في هذا المبدأ أن :" الأصل في الحداثة هو الانتقال من حال الاعتقاد إلى حال الانتقاد " (36)، وهو يرى أنَّ الاعتقاد يعني التسليم بالشيء من غير وجود عليه، بينما يكون الانتقاد هو المطالبة بالدليل على الشيء كي يحصل التسليم به، وفي ضوء هذا التوضيح يواصل سبر أغوار هذا المبدأ عندما يقسمه إلى ركنين اثنين، أولهما، التعقيل أو العقلنة، وهو إخضاع ظواهر العالم ومؤسسات المجتمع وسلوكات الإنسان وموروثات التاريخ كلها لمبادىء العقلانية، بل إنه يؤكّد على أنَّ التعقيل الحداثيّ بلغ ذروة سنامه فيما سُمّيَ " العلم – التقنية " بحيث باتت المبادرة ضمن سياق التقنية لا سياق العلم، وهي التي تقوده وتحدد مجالاته وتجلياته (37).

والركن الثاني، ضمن مبدأ النقد هو، التفصيل، أي :" نقل الشيء من صفة التجانس إلى صفة التغاير، بحيث تتحوّل عناصره المتشابهة إلى عناصر متباينة، وذلك من أجل ضبط آليات كل عنصر منها، وتميّزت الحداثة بهذا التفصيل في مختلف المؤسسات وأشكال الحياة الجماعية والفردية كالتفصيل في ميدان المعرفة بين دوائر العلم والقانون والأخلاق والفنون، وأيضاً التفريق في ميدان الثقافة بين دوائر القيم النظرية والقيم العملية والقيم الرمزية، وكذلك التفصيل في حقل المجتمع المتمثّل في اختلاف المهام والأدوار التي تُسند إلى الفاعلين الاجتماعيين، وحقُّ كلّ واحدة من هذه

الدوائر المنفصلة داخل كل واحد من الميادين المذكورة أن تنفرد بمنطقها وشرعيتها وتتطوّر في استقلال عن باقي الدوائر " (38) .

3. مبدأ الشمول principle of universality :

ولعلّ من تمام العدل والموضوعية، الإشارة إلى كون طه عبد الرحمن يقدّم أطروحة فكرية متماسكة وتجديدية إلى حدٍّ كبير، حيث يرى أن هذا المبدأ في جوهره يشير إلى أنَّ :" الأصل في الحداثة الإخراج من حال الخصوص إلى حال الشمول " (39)، فالخصوص هنا شيئين اثنين متتابعيْن هما وجود الشيء في دائرة محدودة من جهة، ووجود الشيء بصفات محددة من جهة ثانية، وبصورة أكثر وضوحاً، فإنَّ فكرة الخصوص تدلّ على خصوص المجال، ذلك أنَّ المجال الذي يوجد فيه الشيء تكون له حدود معلومة، وتدلّ كذلك على خصوص المجتمع، ذلك أنَّ أفراد المجتمع يتميزون بصفات حضارية وثقافية معينة، وتأسيساً على هذا، يغدو الشمول الحداثيّ عبارة عن تجاوز لهذه الخصوصية بفرعيها.

في السياق ذاته، لا بدّ أن يكون مبنى هذا الشمول على ركنين اثنين، أحدهما، التوسّع، والذي يبدو من خلاله أن أفعال الحداثة لا تنحصر في مجال واحدٍ بعينه :" بل إنها تنفذ في كل مجالات الحياة ومستويات السلوك، فتؤثر في مجالات الفكر والعلم والدين والأخلاق كما تؤثر في مجالات القانون والسياسة والاقتصاد، فضلاً عن أنَّ الروح النقدية التي تتمتّع بها الحداثة تجعلها لا تفرّق بين مجال ومجال واجب الاستيفاء لمقتضيات النظر العقليّ " (40) ، وثانيها، هو التعميم الذي يجعل الحداثة غير حبيسة المجتمع الذي نشأت فيه وحسب، بل إنَّ منتجاتها التي تمتاز بتقنية عالية وقيمها التي تنادي بصورة دائمة إلى تحرير الإنسان تهاجر إلى مجتمعات أخرى بعيدة أو قريبة، دون تأشيرةٍ أو استئذان، دون أدنى اعتبار للفروق التاريخية والثقافية بين الطرفين، بل إنها تواصل هجومها من خلال الإلغاء التدريجيّ لكل تلك الفروق، وكلما ازداد تقدّم التقنية في النقل والاتصال تضاعفت سرعة وشدّة الحداثة (41).

إنَّ من أبرز التحديات التي يحتاجها المجتمع العربيّ هي خوض غمار النقد الأخلاقيّ للحداثة، وذلك الحضور الطاغي لها في الوعي الجمعيّ المعاصر للعرب والمسلمين، سواءً كان هذا الحضور إبهاراً وجاذبية، أو رفضاً وعدائية، أو تيهٌ بين الحالين، ويزداد هذا الحضور خطورة نتيجة ما شكّله من شروخ معرفية في البنية الاخلاقية للعرب والمسلمين من زاوية، والشعور الداخلي أنَّ الأخلاق والقيم العربية والإسلامية هي الرصيد الأكبر الذي سيواجه هذا الطغيان الحضاري بعد العجز عن التماهي معه تقنياً أو فكرياً، ذلكم أن أي حديث عن تأسيس حداثة عربية وإسلامية ينبغي أنْ يسبقه رؤى:" تتداخل فيها القيمة الأخلاقية والفلسفية، وتراهن على أولوية الأخلاقيّ قبل العقلانيّ، والدين كمصدر

لهذا التأسيس سواء في الأخلاق، أو في غيرها من دوائر الثقافة المختلفة " (42)، إذ تتجه معظم الثقافات المعاصرة نحو البحث الأخلاقيّ النظريّ في ظلّ تلاشي المظاهر الإيجابية، وفقدان اليقين تجاه كلّ ما هو أخلاقي وموضوعي وعام.

وإنَّ ثقتنا بأصالة وسموّ الأخلاق العربية والإسلامية الدافع الكبير نحو النقد الأخلاقيّ للحداثة، وأنها هي التي تملك القدرة على تدارك ما اعترى الحداثة من تشوهات وشروخات أخلاقية، حيث من المهم النَّظر إلى كل صورة عقلية على أساس أنَّها خريطة معرفية، تمنح الإنسان القدرة على الرؤية من خلالها، وهذه الخريطة – النموذج ليست ناجزة بقدر ما هي نتاج عمليات ذهنيَّة خاصة تصل في خاتمتها إلى طريق الإنسان من أجل فهم العالم، ولا جرم أنَّ هذه الخريطة – النموذج تبلور إدراكاً متبايناً بين حضارة وأخرى، ومن إنسان في مكان وزمان ما إلى إنسان آخر (43)، وأن يقدّم بعض المفكرين رؤاهم واستنتاجاتهم حول مفهوم الحداثة، حيث يرى البعض أنها بنية فكرية وفلسفية تمثّلت في الغرب ببروز النزعة الإنسانية، التي تعطي الإنسان قيمة مركزية في الكون، وكذلك بظهور النزعة الأداتية في مجال المعرفة والعمل، فضلاً عن غياب المعاني والقيم المثالية الكبرى (44)، وهذه استنتاجات لا تقف على قدمين لدى البعض ممن يرى أنَّ طه عبد الرحمن استطاع بلورة نظرية خاصة حول الحداثة، بسبب طبيعة الجهد المعرفي والتأسيسي في مواجهة محاولات الأخرين الضعيفة منهجياً ومعرفياً (45)،

وتتمحور قيمة محاولات طه عبد الرحمن في البرهان على إمكانية تأسيس حداثة إسلامية، أو قل بناء نظرية في الحداثة الإسلامية، يمكن من خلالها المساهمة في إعادة الثقة بالفكر الإسلاميّ، وتمنح الفكر العربيّ والإسلاميّ القدرة على الانعتاق من النظريات والمواقف المفتونة والمنبهرة تجاه الحداثة الغربية خصوصاً، وكأنه لا حداثة لنا (46)، من هنا، كان لازماً البحث عن مقومات للإبداع، وشرائط التجديد من خلال مفاهيم القيم، والمنهاج، والتخلّق، والتكوثر، والاتساع، وغيرها من المسائل التي أبدعها وطرحها طه عبد الرحمن من أجل التحرّر من آفات التقليد والقدامة التي كرّستها القيم الغربية عموماً، وأبرزها الاستتباع، والتخريب الثقافي، والتنميط الثقافي، حيث يرى الخلاص من الاستتباع الثقافي لا يكون إلا من خلال :" التحرّر الثقافي والتكافؤ الثقافي " (47)، ومقاومة التخريب الثقافي تكون عبر :" الإعداد الثقافي " (48)، وعليه، تغدو هذه المقومات وغيرها مقدّمة نحو نهوض الأمّة وإبداعها.

إنَّ تجديد الهوية الوطنية، وتكريس المواطنة، وإبداع حداثة عربية وإسلامية تبدو ممكنة التحقّق إذا ما تظافرت الجهود، وتكاملت المبادرات، وتوحّدت الإرادات، وابتعد الإنسان العربيّ عن إلغاء الآخر، والمقصود هنا الإنسان العربيّ الآخر قبل الأجنبيّ، ونجد أنه من الممكن توافر مجموعة من الشروط

العامة والمبادىء الجامعة من أجل التطبيق العربيّ والإسلامي لروح الحداثة، وتبدأ من ضرورة الإشارة إلى " اجتناب آفة التطبيق الغربيّ لروح الحداثة " (49)، والانتقال من الحداثة المُقلِّدة إلى الحداثة المبدعة، وهذا لا يكون إلا من خلال مجموعة من الشروط في إطار مبادىء الرشد والنقد والشمول هي :

1. الانتقال من الاستقلال المقلِّد إلى الاستقلال المبدع.
2. الانتقال من الإبداع المُقلِّد إلى الإبداع المُبدع.
3. الانتقال من التعقيل المُقلِّد إلى التعقيل المُبدع.
4. الانتقال من التفصيل المُقلِّد إلى التفصيل المُبدع.
5. الانتقال من التوسّع المُقلِّد إلى التوسع المُبدع.
6. الانتقال من التعميم المُقلِّد إلى التعميم المُبدع (50).

كما أنَّ ابتكار الحداثة العربية والإسلامية من منظور طه عبد الرحمن يستلزم إبطال مجموعة من المسلّمات التي رافقت تطبيق الغرب للحداثة المعاصرة، بل وأدخلت نتيجة ذلك مجموعة من الآفات، والظواهر السلبية، والمساحات البيضاء الفارغة، والمسلّمات المنقوصة التي اختلفت باختلاف أركان هذه الحداثة، وهذه المهمة ليست يسيرة، ولكنها أيضاً غير مستحيلة، ويبقى الفيصل في كل ذلك مدى الالتزام بالمنهجية العلمية، والخصوصية الحضارية والثقافية، وهي (51):

1. إبطال مسلّمات الاستقلال الغربي:

حيث أنَّ وصاية الأقوى الخارجيّ ليست عناية بالأضعف، لأنها وصاية مُستعمِر، كما أنَّ الوصاية في الداخل قد لا تكون وصاية رجال الدين، وإنما وصاية رجال الاستعمار، وفي النهاية قد لا يكون الاستقلال استقلالاً عن الوصاية الدينية بقدر كونه استقلالاً عن الوصاية الأجنبية.

2. إبطال مسلّمات الإبداع الغربي:

إذ الإبداع الحقيقيّ لا يستلزم الانقطاع المطلق، لأنَّ الحداثة الحقّة هي حداثة قيم لا حداثة زمن، وهو أيضاً يقتضي الاختراع المطلق للحاجات، لأن الحاجات الحقيقية هي الحاجات الروحية، وهو أيضاً يقتضي ازدهار الذات المطلق، لأنَّ الازدهار الحقيقيّ هو ما تعدّى نفعه على الغير ولم يقتصر على الذات.

3. إبطال مسلّمات التعقيل الغربيّ:

ومؤدّى هذه المسألة أنَّ العقل لا يعقل كلَّ شيء، لأنه لا يمكن أن يعقل ذاته، كما أنّه لا يَنْفُدْ كلَّ شيء، ذلكم أنَّ الأشياء ليست كلّها ظواهر، وأخيراً لا يسود الطبيعة، لأنّها أُمّ الإنسان وليست أَمَةً له.

4. إبطال مسلّمات التفصيل الغربي:

حيث لا إطلاق في الفصل بين الحداثة والدين، لأنَّ أهل الحداثة توسّلوا بمفاهيم دينية كما أنَّ رجال الدين ساهموا في بناء الحداثة، وذهب كذلك إلى أنَّه لا إطلاق في الفصل بين العقل والدِّين، لأنَّ العقلانية مراتب، يَنْزِلُ الدِّينُ إحداها، وفي الختام لا محو للقدسيَّة من أفق الإنسان، لأنَّ الإنسان كائن متّصل، ولأنّهَ كذلك جملة من الآيات، فضلاً عن كونه جملة من الظاهرات.

5. إبطال مسلّمات التوسّع الغربيّ:

والمقصود أنَّ التطبيق الغربيّ لروح الحداثة الغربية ليس واقعاً حتمياً، لأنَّ الإنسان أقوى من هذا التطبيق، ولا هو أيضاً يورّث القوة الشاملة، لأنَّ جسمانية الإنسان بقيت فيه منقطعة عن روحانيته، وفي الجملة فإنَّ ماهية الحداثة ليست ماهية اقتصادية، لأنَّ ماهية الإنسان الحقيقية ماهية أخلاقيّة.

6. إبطال مسلمات التعميم الغربي:

والحداثة هنا إلى جانب كون روحها لا توجب التفكير الفردانيّ، ولكنّها توجب التفكير المتعدّي المناسب للمجتمع العالميّ، كما أنَّ الحداثة العلمانية لا تحفظ حرمة الأديان، لأنَّها تنفي عنها عقلانية الآلات، وتتكر عليها عقلانية الآيات، وأخيراً إنَّ كونية قيم الحداثة الغربية ليست كونية إطلاقية، وإنَّما كونية سياقيَّة.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المواطنة والهوية الوطنيَّة عربيَّاً

ما يزال الإنسان العربيّ، في الألفية الثالثة، والقرن الخامس عشر الهجريّ، تائهاً في عالم الأفكار، ومشحوناً في مساحات ضِيق الفِكْر داخل بنيته الثقافيَّة، ولمَّا تصبح المواَطنة مشروعاً واقعيَّاً، فضلاً عن الإجابة على أسئلة الهويَّة، الوطنيَّة أو القوميَّة أو الدينيَّة، إلى جانب الانفصام المريع بين الإنسان العربيّ والنُّخَبْ السياسية والثقافية، في مجتمعنا العربيّ الكبير، ولعلَّ أقسى ما تقوم به هذه النُّخَبْ العربية والإسلاميَّة هو إقصاء البُعْد الثقافيّ في قضية المواطنة، والهوية الوطنيَّة، فالبعض يسعى إلى مجتمع خالص ونقيٍّ بالمعنى الدينيّ للمفهوم، والبعض الآخر يناضل من أجل عَلمانية المجتمع، وإجباره على الفهم الدنيويّ المطلق بعيداً عن الإيمان والمقدَّسات، وفي الحالتين الخاسر هو الإنسان العربيّ، لأنَّ الطريق إلى المواطنة والهوية الوطنيَّة لا يمرُّ من هاتين المحطتيْن.

وتشير جميع الدراسات العلميَّة والموضوعيَّة أنَّ الشريعة الإسلامية لعبت دوراً ثقافياً بالغ الأثر في إنتاج، وبلورة، وتكوين، آفاق التواصل مع المواطنة، واحترام خصوصيات الهويَّات المتنوِّعة، وما انتقال هذه الشريعة إلى فكرة الدولة إلاَّ نتيجة عمليَّة لهذه الاستراتيجية الإسلاميَّة، وليس جديداً التأكيد على أنَّ الإسلام قد انتشر ضمن ثقافات متعدِّدة، وجماعات بشرية ذات أصول تاريخية شتَّى، وكان

التحاق هؤلاء بالإسلام ليس شرطاً لانضمامهم إلى الدولة الإسلاميَّة، وإنّما يتمُّ تقديم الشريعة الإسلاميَّة في إطار الدعوة إليها أثناء فترات الفتوحات الإسلاميَّة، وللجماعات بصورة فردية أو جماعية حقَّ اختيار البقاء على معتقداتهم أو دخول الإسلام، فكانت ثقافة الاختيار هي الأسلوب والمنهج، وكانت ثقافة قبول الآخر هي الاستراتيجية والبرنامج، وأضحى أفق الانتماء إلى الدولة الإسلاميَّة خارج حدود الحصر الإيمانيّ، وبصورة أدقّ، للفرد أو الجماعة حق الاحتفاظ بدياناتهم والانضمام إلى وطن جديد يستوعبهم، وفي إطار ثقافة جامعة ومتنوّعة ومتآزرة، وصولاً إلى التفريق بين أُمَّة الإيمان ومرجعيتها الدينيَّة وأُمَّة المواطنة ومرجعيتها الاجتماعية (52).

ولسنا نملُّ مِنْ تكرار أنَّ مسألة الحريَّة وعدم وجود تراث حقيقيّ لها في فكرنا العربيّ والإسلاميّ، وغياب ضوابطها المنهجية، هي التي قادت حملات محاربة المواَطنة، والهويَّة، في حياة الإنسان العربيّ منذ قرونٍ طويلة، إضافةً إلى عدم توافر آليات قانونية ومؤسسية مرتبطة بأجهزة الدولة تاريخياً ساهم في تحويل قضية الحرية من أفق ثقافيّ متنوّع تنبثق منه قضايا الحريات السياسية، والمشاركة، والمواطنة، والهوية، إلى الانحدار نحو البحث في النوايا، وصناعة الخوف من الآخر، وصولاً إلى آفة الرعب، وفتنة القتل المعنويّ والماديّ، أو ما اصطلح على تسميته بالاغتراب، الاغتراب في الثقافة والمجتمع المدنيّ والحياة بكافة أشكالها، وبات الإنسان العربيّ إمَّا أنَّه يخضع لاغترابٍ من الدِّين بحيث يرفض كلَّ شيء فيه وينفيه عن حياته، وإمَّا اغترابٌ في الدِّين بمعنى أنَّه ينغلق على ذاته ويرفض كل ما حوله بصورة كاملة (53)، وهذا التناقض أفسد تاريخ وحاضر ومستقبل الإنسان العربيّ بصورة كبيرة جداً، بحيث أصبح يسوّغ لنفسه جميع أشكال السيطرة، والإقصاء والهيمنة، دون تفويض من شريعته، أو صلاحيات من مجتمعه.

إنَّ أخطر ما في هذه التسويَّة الظالمة هو فقدان القيمة الاخلاقيَّة للمجتمع العربيّ، على الرغم من أنَّ أبرز مقوماته وتجلياته هي أخلاقيَّة بامتياز، وإذا كانت المنهجية العلميَّة تستلزم القول أنَّ مسؤولية هذا التردّي تقع على عاتق منظومة بأكملها من السلطة السياسية، مروراً بالنخبة المثقّفة من علماء، وفقهاء، ومفكّرين، ومثقَّفين، وصولاً إلى الإنسان العربيّ نفسه، ولكنْ من الأهمية بمكان الإشارة إلى الدور الأكبر الذي ساهمت فيه النخبة المثقَّفة تاريخياً نتيجة عجزهم عن إدراك حقيقة عصرهم وعن استشفاف المستقبل، وهم حريصون على امتيازاتهم ومصالح السلطة السياسية، يحبسون الشريعة الإسلامية والمنهج النبويّ في الماضي بذريعة أنَّهم يقدّمون لها الحياة الأبدية، دون أنْ يدركوا أنَّهم بفعلهم هذا إنَّما يقتلون حيويتها الروحانية قتلاً، ويقايضون ما هو خالدٌ بحياةٍ شكليَّة شبيهة بحياة المومياء المُحنَّطة، متخذين من العرب والمسلمين رهائن لتغطية طروحاتهم، قاطعين العالم الإسلاميّ عن ماضيه وعن مستقبله في آنٍ واحد (54).

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية البُعْد الثقافيّ، والتربويّ، في صياغة وصيانة وتكريس وتعظيم الخطاب الثقافيّ العربيّ والإسلاميّ في بلورة موَاطنة حقيقيَّة تسير على قدميْن، وهوية وطنيَّة لا تتعارض مع الإطار القوميّ، أو المرجعية الإسلاميَّة، ويغدو معيار انتماء الفرد إلى مجتمعه هو حجم إنجازه وإبداعه في خدمة هذا المجتمع وأهله، وليس السؤال الاستباقيّ عن ديانته، إلى جانب توظيف قيم الإيمان والعقل والاجتهاد والعدل والمساواة من أجل بناء نظام اجتماعيّ تكون من أبرز مكوناته تحقيق المواطنة والهوية الوطنية، وأنْ تقوم النخب العربية والإسلامية بأدوارها الحقيقية بدلاً من التعالي عن المجتمع، فالمطلوب هو استلهام وتمثُّل الخصوصية الحضارية، والثقافية، والسعي نحو بناء المجتمع المدنيّ الذي يجمع بين كل المواطنين على قاعدة العطاء وإقامة العدل (55) وليس على قاعدة الإقصاء والتهميش، بحيث تغدو قيم الثقافة العربية والإسلاميَّة الأصيلة واقع حقيقيّ ينبثق منها عقد اجتماعيّ يحياه المواطن بصورة عمليَّة ودائمة، ومن هنا، يمكن إجمال التحديات التي تواجه المواطنة والهوية الوطنيَّة في المجتمع العربيّ كالآتي:

1. التغيُّرات المُعاصِرة في شتَّى مجالات الحياة:

شَهِدَ المجتمع العربيّ في العقود الأخيرة مجموعة كبيرة من التغيُّرات المحورية التي طبعت حياة الإنسان العربيّ بطابعها الخاص بصورة إجبارية أو اختيارية، ونظراً للتأخر الحضاري الذي يعاني منه المجتمع العربيّ عموماً فقد تمَّ التعامل مع هذه التغيُّرات بصورة مزدوجة هي صورة الرفض الكامل بدون دراسة أو منهجيَّة علميَّة، وصورة القبول المطلق بدون تمحيص أو دراية، وبرزت مجموعة من الآفات التي عصفت بالموَاطنة ، والهويَّة الوطنيَّة، بشكل خاص، مثل التعصُّب، والغلو، وإلغاء الآخر، وهي ظاهرة تنتشر في المجتمع العربيّ انطلاقاً من اعتبار أنَّ البعض لديه الحقيقة المطلقة والوحيدة، وما ينتج عن ذلك من فتن، وصراعات، وحروب أهليَّة.

كما ازداد ضعف الثقافة الوطنية لدى فئات واسعة من أبناء المجتمعات العربية، ونكوص برامج التربية والتعليم بمراحله المختلفة المدرسية والعليا عن تعميق تلكم الثقافة، وبلورتها من خلال المناهج الدراسيَّة، كما ارتبطت مجموعة من النُّخب السياسية، والاجتماعية، والثقافية، بأفكار، وجهات، خارج المجتمع العربيّ، حيث نتج عن ذلك بروز الهويَّات الفرعيَّة، وتهميش مبدأ التعدُّدية في مختلف المجالات، بل لم يعد خافياً الولاء من قِبَل هذه النُّخب لجهاتٍ تتناقض في أفكارها، وتوجهاتها، وطموحاتها عن المشروع الوطني، والعربيّ، للنهضة، والديمقراطيَّة، والتغيير، فضلاً عن ضعف المؤسسات في الدول العربية سواء الدستوريَّة، أو القانونية، وتراجع الوعي الجمعيّ، والانتماء للدولة، والأُمَّة، وصولاً إلى التدخُّل الخارجيّ الإقليميّ والدوليّ كمرحلة استعماريّة جديدة تهدِّد الأمن الوطنيّ، والعربيّ، بصورة أكبر من أيّ تجربة استعماريَّة سابقة.

أبرز التغيُّرات المُعاصرة المؤثِّرة في المواطنة والهوية الوطنية في المجتمع العربيّ (56)

	التغيُّرات المُعاصرة	خصائصها
1	المجال المعرفيّ	سرعة إنتاج المعرفة. تراكم المعرفة. توليد المعرفة. تخصصات وعلوم جديدة. تداخل العلوم أو ما يعرف بالدراسات البينية.
2	المجال المعلوماتيّ	سرعة تبادل المعلومات. انفجار المعلومات. تنوع مصادر المعلومات وتعدد أشكالها. زيادة أهمية المعلومات كمحور حيوي واستراتيجي. نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات. تنامي النشر الإلكتروني. فوضى الاتصال وتهديد السيادة الوطنية. تعدد فئات المستفيدين.
3	المجال الاقتصادي	تحرير الأسواق ودمجها في سوق واحدة. الهيمنة على اقتصاديات العالم. ظهور الشركات عابرة القارات. تدفق الاستثمارات الأجنبية.
4	المجال السياسيّ	تحديد نطاق الدول وتحجيم أدوراها السيادية. توسيع المشاركة الشعبية. بروز مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات. تغير كبير في مفهوم المواطنة وبروز مفهوم المواطنة العالمية.
5	المجال الثقافيّ	الثقافة الكونية. ذوبان الهويات المحلية على حساب الهويات الثقافية العالمية. طغيان النموذج الثقافي الغربيّ في كافة المجتمعات. عولمة الإعلام.

2. التبعيَّة الثقافية:

ليس جديداً دراسة التبعيَّة الثقافية في مجتمعنا العربيّ، إذ أنَّ هذه المسألة رافقت جميع محاولات السيطرة على الوطن العربيّ والحملات الاستعمارية، قديماً وحديثاً، بهدف القضاء على الرموز الأساسيَّة للثقافة العربية والإسلاميَّة، وإحداث تغييرات اجتماعية، واقتصادية، وتربوية، يكون نتاجها النهائيّ بلورة قناعات جديدة لدى الإنسان العربيّ بأنَّ تقدُّمه، وتطوُّره، لن يحدث دون التبعيَّة المطلقة للنمط الأوروبيّ، أو الغربيّ، في الحياة، والتفكير، ومن أبرز مظاهر التبعيَّة الثقافيَّة التي تعمل على تحجيم المواطنة، وتشظِّي الهوية الوطنية، والقوميَّة، عمليات الإنتاج الثقافيّ القائمة بصورة محورية على تشويه المنجز الحضاريّ العربيّ والإسلاميّ، ودفع المجتمع العربيّ إلى التكيُّف، أو التأقلم، أو القابليَّة للاستعمار في كل مكان وزمان، وبأي صورة جديدة كانت، وثانيها نشر ثقافة الاستهلاك، والقيم المادية البحتة، ومحاربة الإنتاج، والإبداع، وثالثها قيام المؤسسات الثقافية، والتربوية، والإعلاميَّة، والدينية، في المجتمع العربيّ، بدعم وتوجيه من الجهات الغربيَّة، بنشر أوهام، وأكاذيب، واستراتيجيات (57)، من أجل تشكيل قناعات عربيَّة بقبول النموذج الحضاريّ الغربيّ كنموذج نهائيّ وناجز ووحيد في مواجهة التخلّف الحضاري الذي يحياه المجتمع العربيّ.

3. العولمة:

يبدو جليَّاً أنَّ مفهوم العولمة ما يزال يكتنفه الغموض إلى حدٍّ كبير بعد مرور سنوات طويلة على انتشاره، وتأثيراته الكبيرة على مختلف المجالات، كما أنَّه لا يمكن اختزاله في تعريف واحد، فالبعض يرى أنَّه تداخلٌ بين الشأن الوطنيّ والشأن العالميّ سياسياً واقتصادياً وعلمياً وثقافياً، وأسلوب حياة تتلاشى معه الهوية الثقافية والوطنيَّة (58)، بينما يؤكد البعض الآخر بأنَّها ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى، فضلاً عن كونها عملية انصهار اقتصاديّ وسياسيّ وثقافي واجتماعيّ لشعوب وثقافات الأرض في بوتقة واحدة تظهر بصيغة القوى الفاعلة والمؤثرة فيها (59)، بل إنَّ هنالك مَنْ يرى أنَّها ثقافة اختراق ولا تُقدِّم مشروعاً للمستقبل بقدر ما تشلُّ التغيير لدى الأفراد والجماعات بتكريس الأوهام (60)، وهكذا بات واضحاً أنَّ آثار ومخاطر العولمة تلامس بصورة مباشرة المجال الثقافيّ، والخصوصية الحضاريَّة، ومن هنا، فإنَّ النتيجة الحتمية للهيمنة الثقافية للعولمة هو إمَّا ذوبان تلكم الثقافات الأخرى وفي أفضل الأحوال تصاب بالتكلُّس المزمن، وإمَّا أن تتقوقع حول ذاتها، أو إنَّها تتعرَّض للتفجير من الداخل بحيث تظهر الفتن الطائفية، والمذهبيَّة (61)، وفي جميع الحالات تكون ثقافات الشعوب في العالم الثالث هي الضحيَّة.

ولمَّا كانت القيم لها جانبان هما قيم المحور والتي تتمثَّل في القيم الدينية والتي هي ثوابت الهوية في المجتمع العربيّ والإسلاميّ، وقيم وسيليَّة تنبثق خلالها قيم التفاعل الحضاريّ، والجدير بالإشارة هنا

أنَّ العولمة تتجه بمطامحها وأطماعها نحو قيم المحور بصورة أساسية، وتشكيل اتجاهات جديدة لدى الإنسان العربيَّ مؤدَّاها أنَّه لا سبيل إلى التقدُّم دون النموذج الحضاريّ الغربيّ، ونتج عن هذا كلِّه ظاهرة الاغتراب Alienation لدى الإنسان العربيّ بصورة مريعة، واندلع صراع بين ثقافتين متناقضتيْن في وقتٍ واحد، إحداها خارج النفس والأخرى تسكن بين قلبه وروحه وعقله، ولذا تقوم العولمة باستهداف قيم الأصالة والانتماء، وتكريس ذوبان الهوية الوطنية، والعربيَّة، والإسلاميَّة، ومحاربة المواطنة لما تقوم به من تفعيل للهوية، ووصل الأمر إلى درجة انَّ العولمة تحارب الدولة ذاتها في الاستقلاليّة والبناء، حيث يقوم رجال الأعمال، والمثقَّفين، والنُّخب الحاكمة، بدور يتجاوز التماهي مع الدولة إلى الدور الذي يقوم بمنافستها (62) وتوجيه سياساتها نحو مصالحهم من جهة، ومصالح ومشاريع الشركات العالمية، والنموذج الحضاريّ الغربيّ من جهة ثانية.

الهوامش:

1. سيَّار كوكب الجميل، تكوين العرب الحديث، عمَّان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 2، 1997، ص 400 وما بعدها.
2. محمد أركون، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح، بيروت، دار الساقي، ط 2، 1992، ص 75.
3. هشام جعيط، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربيّ، ترجمة المنجي الصيَّادي، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1990، ص 21 – 23.
4. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط 6، 1998، ص 150.
5. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1985، ص 34.
6. سمير مرقص، هويَّات في شراكة على قاعدة المواطنة الثقافية، ص 35 – 36.
7. المرجع نفسه، ص 36.
8. هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1993، ص 60 وما بعدها.
9. جورج طرابيشي، الدولة القُطْرية والنظرية القومية، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1982، ص 110 – 120.
10. سمير عبد الوهاب، طفل واحد وثقافات متعددة: أثر وسائل العالم والعمالة الأجنبية على ثقافة الطفل الخليجي، دراسة تحليلية، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المُقارَنة والإدارة التعليمية، مجلة التربية، المجلد الثالث، العدد الأول، 2000، ص 149.
11. محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن 21، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربيّ، العدد 12، 1994، ص 21.
12. جورج قرم، مشكلة الهويَّة والانتماء القومي عند العرب، الكويت، مجلة العربيّ، العدد 537، آب 2003، ص 32.
13. إدوارد سعيد، الاستشراق، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 2، 1984، ص 167 – 168.
14. ألبرت حوراني، الإسلام في الفكر الأوروبي، بيروت، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1994، ص 38.
15. الطاهر لبيب وآخرون، صور الآخر: العربيّ ناظراً ومنظوراً إليه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1999، ص 196.
16. عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، بيروت، دار الحقيقة، ط 3، 1980، ص 14 – 15.
17. عبد الله العروي، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 2، 1999، ص 40 – 41.
18. المرجع نفسه، ص 43 – 45.
19. المرجع نفسه، ص 46 – 48.
20. فهمي جدعان، أسس التقدم الفكري عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1981، ص 327.

21. هشام شرابي، البنية البطريركية، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1987، ص 33.
22. إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت، دار الآداب، ط 3، 2004، ص 286.
23. المرجع نفسه، ص 287.
24. ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، بيروت، دار التنوير، ط 2، 2007، ص 157.
25. إدوارد سعيد، الاستشراق، ص 46.
26. علي حرب، هكذا أقرأ ما بعد التفكيك، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 2005، ص 32.
27. عبد الوهاب المسيري، دفاع عن الإنسان: دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركَّبة، القاهرة، دار الشروق، ط2، 2003، ص 270.
28. المرجع نفسه، ص 274.
29. عبد الهوب المسيري، رحلتي الفكرية في البدور والجذور والثمر: سيرة غير ذاتية وغير موضوعية، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط1، 2000، ص 439.
30. عبد الوهاب المسيري، الغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود، القاهرة، دار الشروق، ط1، 2002، ص 217.
31. عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر، ص 274.
32. طه عبد الرحمن، روح الحداثة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط2، 2009، ص 23.
33. المرجع نفسه، ص 25.
34. المرجع نفسه، ص 25.
35. المرجع نفسه، ص 26.
36. المرجع نفسه، ص 26.
37. المرجع نفسه، ص 26.
38. المرجع نفسه، ص 27.
39. المرجع نفسه، ص 28.
40. المرجع نفسه، ص 29.
41. المرجع نفسه، ص 29.
42. عبد الرزاق بلعقروز، تحولات الفكر الفلسفيّ المعاصر، الجزائر، الدار العربية للعلوم، ط1، 2009، ص 197.
43. حسين علي، العلم والأيديولوجيا، بيروت، دار التنوير، ط1، 2011، ص 79.
44. محمد سبيلا، دفاعاً عن العقل والحداثة، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ط1، 2004، ص 27.
45. زكي ميلاد، الإسلام والحداثة، بيروت، د.ن، ط 1، 2011، ص 161.
46. المرجع نفسه، ص 162.
47. طه عبد الرحمن، الحق العربيّ في الاختلاف الفلسفيّ، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربيّ، ط3، 2006، ص 90.
48. المرجع نفسه، ص 91.
49. طه عبد الرحمن، روح الحداثة، ص 31 – 62.

50. طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة " الكتاب الثاني: القول الفلسفي، كتاب المفهو والتأثيل "، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 1995، ص 432.
51. طه عبد الرحمن، روح الحداثة، ص 94.
52. محمد عمارة، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1988، ص 65.
53. حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص 137.
54. فريدو هويدا، الإسلام مُعطَّلاً: العالم الإسلاميّ ومعضلة الفوات التاريخي، ترجمة حسين قبيسي، دمشق، دار بترا للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 185.
55. الصادق النيهوم، إسلام ضدَّ الإسلام: شريعة من ورق، لندن، دار رياض نجيب الريّس، ط 1، 1994، ص 28.
56. علي نصَّار ومحسن عبد الرحمن، تصور مقترح لتفعيل قيم المواطنة لدى الطلاب والمعلمين في كليات التربية بالجامعات السعودية على ضوء التحديات المعاصرة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، ص 27 وما بعدها بحث منشور على موقع الجامعة: Www.srd.qu.edu.sa
57. سعيد إسماعيل، رؤية سياسية للتعليم، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1999، ص 214.
58. رولاند روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، القاهرة، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد 78، ط1، 1999، ص 28.
59. السيد يس، العولمة فرص ومخاطر، القاهرة، دار ميريت للنشر والمعلومات، ط1، 2000، ص 35 وما بعدها.
60. محمد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، ص 50.
61. حمدي المحروقي، دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية، القاهرة، مركز تطوير التعليم الجامعي في جامعة عين شمس، مجلة دراسات في التعليم الجامعيّ، العدد 7، 2004، ص 177.
62. زكي نجيب محمود، ثقافتنا في مواجهة العصر، القاهرة، دار الشروق، ط 3، 1982، ص 160.

الفصل الرابع

دور المُوَاطَنة والهُويَّة الوطنيَّة
في تحقيق البناء والأمن المجتمعيّ

المبحث الأول: تبيئة حقوق الإنسان من أجل تكريس المُوَاطَنة والهوية الوطنيَّة

إنَّ أبرز ما يُميّز المجتمعات المُتحضِّرة المتمركزة حول الدولة الحديثة، هو المكانة العظيمة التي تحوز عليها حقوق الإنسان فيها، ولا يقتصر نهج الدولة الحديثة على تعظيم حقوق الإنسان بالاكتفاء باحترام هذه الحقوق، وإنَّما من خلال اعتبارها أولويات تتعلَّق بسيادة الدولة وأبجدياتها، ولعلَّ الأمن المجتمعيّ، الذي يمثِّل أرقى أبعاد الأمن الإنسانيّ، هو الضامن للتنوّع الثقافيّ، وتكريس المواطنة، واحترام الهويَّة الوطنيَّة، ومن هنا، انبثق مفهوم الأمن الثقافيّ كاستمرارية لتبيئة حقوق الإنسان في المجتمع، والدولة، ولذا ينبغي الخروج بالحقوق الثقافية من فئة الحقوق المتخلِّفة من حقوق الإنسان إلى مرتبة الحقوق المدنيَّة، والسياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، ولا يكون ذلك إلاَّ بتوصيفها بصورة جوهرية، وشرح مجالها الفكريّ، وقابليتها للتطبيق، حيث ما تزال الحقوق الثقافية مادة مهملة في أغلب قوانين حتى الدول المتقدِّمة (1).

ويرى البعض أنَّ السبب الأساسيّ الذي جعل الحقوق الثقافية ومخرجاتها تأتي في مراتب متأخِّرة من بقية الحقوق هو تشتُّت هذه الحقوق بين الكثير من النصوص والوثائق والمعاهدات الدولية والمحليَّة، فضلاً عن خشية بعض الدول من نتائج هكذا معاهدات مما قد يُشجّع على ظهور الرغبة الانفصاليَّة لدى بعض الفئات الاجتماعية التي تعاني من التهميش، وبالتالي تهديد الوحدة السياسية والسيادية القائمة وإمكانية تمزيقها (2)، ونتيجة هذه الاعتبارات تمَّ تجميد مسألة الحقوق الثقافيَّة في ميثاق الأمم المتحدة، ولم تظهر في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، حيث تمَّ الاكتفاء بالإشارة إليها في البند السابع والعشرين من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (3).

وانتظر العالم حتى بدايات الثمانينيَّات من القرن العشرين من أجل الإقرار بمحورية هذه الحقوق، حيث عُقِدَ المؤتمر العالمي بخصوص السياسات الثقافية في مدينة المكسيك عام 1982م (4)، وصدر عن هذا المؤتمر " إعلان مكسيكو للسياسات الثقافية " الذي أقرَّ بأنَّ الاعتراف بالهويات الثقافية وإثباتها سيكون عاملاً حاسماً في تقدُّم المجتمعات وتحرُّرها، وعليه برزت الحقوق الثقافية في إطار الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، وغيره من المواثيق والاتفاقيات الدولية، وأصبحت بمثابة حقوق مانحة للسلطة، أيْ أنَّه بدون التسليم بها، وتطبيقها، والاعتراف بحق الهوية الثقافية، والتعليم، والمعلومات، لن يكون هنالك ضمانات تتبلور من خلال كرامة الإنسان وذاته، وبما أنَّ حقوق الإنسان منظومة واحدة فلا نجاح لأحدها دون تطبيق الآخر كذلك، فضلاً عن أنَّه بدون التسليم بالحقوق الثقافية، والتنوّع الثقافيّ، لن تصل المجتمعات إلى الديمقراطية بصورها الناصعة (5).

وانطلاقاً من هذه الرؤى، يحتاج الأمن المجتمعي إلى توافر مؤسسات سياسية، وأفكار منهجية، يجمعها كلها سياق من الشرعيَّة في صورها الاجتماعية، والقانونيَّة، ولديها القدرة على اكتساب ثقة

المواطنين (6)، وتمكين منظومة حقوق الإنسان من الحياة والاستمرار في المجتمع، ذلكم أنَّ فشل الدولة في تحقيق إرادة المواطنين في بيئة آمنة وحقيقية سيكون انتقاصاً صارخاً من شرعيَّة هذه الدولة، إذ حاجة الأمن الثقافيّ والمجتمعيّ لوجود دولة فاعلة وقوية هو شرط أساسيّ من أجل تحقيق واستمرارية شرعية تلكم الدولة، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى كون الحقيقة تؤكِّد أنَّ تسويق أوهام النُّخب السياسية، والثقافية، في مجتمعات الدول النامية، بأنَّ التحولات الديمقراطية تبدأ وتنتهي أيضاً في ظلِّ وجود صندوق انتخابي، ونزاهة في العملية الانتخابية، في تجاوز جوهريّ، وقفز عن الحقائق، بأنَّ الانتخابات ما هي سوى إحدى آليات المجال السياسيّ في المجتمع، والدولة، ولا ينبغي لها أنْ تكون تعويضاً عن البناء المؤسسيّ الذي تنصهر فيه الرؤى السياسية، مع النسيج الاجتماعيّ، وقيم المواطنة، واحترام الهوية الوطنيَّة، وقبول الآخر، والتشاركيَّة.

ينبثق من الأفكار السابقة حقيقة مؤدَّاها أنَّ المواطنة، والهوية الوطنيَّة، من أهمّ ركائز مؤسسة الديمقراطيَّة، وأنَّهما ترتبطان بسيادة الدولة الحديثة، وتعزيز قيم الانتماء والولاء، وأكثر من ذلك، يبدو جليَّاً بروز فكرة المواطنة الدستوريَّة (7)، والمواطنة المتنوِّعة ثقافياً، والهوية الوطنيَّة، حيث التأكيد بصورة دائمة على دور هذه الأفكار والمفاهيم في بلورة السلم الأهليّ، والأمن الاجتماعيّ، والوحدة الوطنية، والبناء الديمقراطيّ، مع ضرورة الانتباه إلى مسألة تأطير تلكم المقاربات الفكرية والنظريَّة في مؤسسات تتوافق مع المجتمع وخصوصياته، وتحافظ عليها الدولة، ويجب على أصحاب الولاءات الخارجية، والنُّخب السياسية والثقافية، إدراك خطأ أنَّ الوحدة الكيانية من العسير تحقيقها إلاَّ بعد مرحلة متقدِّمة من الوعي الفكريّ، لأنَّ القضية ليست مجرَّد أيديولوجية، أو ارتقاء فكريّ، أو تطور ثقافيّ، وهذه أولويات لدى النُّخب الغارقة في الأطر الأكاديمية، أو البعيدة عن نبض المجتمع، أمَّا المواطن البسيط فمعياره للوحدة الوطنيَّة، والهوية الوطنيَّة، والمواطنة، والتشاركيَّة، هو الإنجازات والخدمات التي يحصل عليها في مجال الرعاية الصحية، وفرص العمل، ومحاربة الفساد، وسيادة القانون، والحقوق السياسية والثقافية (8).

وبصورةٍ أدقّ، طالما تحقَّقت شروط الحياة الكريمة للمواطن في مجتمعه، ولمس بصورة واقعية وعمليَّة قيم المواطنة ضمن سياقاتها القانونية، واحترام خصوصية الهوية الوطنية، كانت الطريق نحو الاندماج الاجتماعيّ، أكثر يُسْراً واقتراباً، وكلَّما ظهرت صور التهميش الاقتصادي، والإقصاء السياسيّ، والإلغاء الاجتماعيّ، تبلورت مُهدِّدات الأمن المجتمعيّ، وليس من قبيل المبالغة القول بأنَّ دعوات الانفصال تبدأ بشكل متواضع في المطالبة بقضايا وحقوق أساسية، مروراً بالمشاركة السياسية، تليها مرحلة المطالبة بالاعتراف بالحقوق الثقافية للجماعات الفرعيَّة، ولمَّا يتمُّ تجاهل تلك المطالب تطلُّ الطائفية والمذهبيَّة برأسها، ونتيجة تعنُّت الدول المتوقَّع في العالم الثالث تبلغ سقوف

تلك المطالب إلى مرحلة الفيدراليَّة، أو الانفصال، فضلاً عن توصيف الأغلبية في الدولة بأنَّها قوة محتلَّة (9)، وبالتالي ينبغي للدولة، والمجتمع، ومؤسساتهما التربوية، والإعلامية، والسياسية، والدينية، أن تقوم بأدوارها الحقيقية في زيادة التلاحم، والتضامن، والتكافل، بين المواطنين داخل الدولة، لأنَّ تقاعس تلك المؤسسات عن أدوارها سيكون انتقاص من شرعية الدولة أمام المواطن من جهة، ومقدِّمة لحدوث شرخ في البناء الاجتماعي نتيجة ضعف تطبيق قيم المواطنة، وإهمال تعميق الهوية الوطنيَّة ومخرجاتها من جهة أخرى، ولذا يمكن إجمال شروط تفعيل دور المواطنة والهوية الوطنية في البناء والأمن المجتمعيّ كالتالي:

1. الديمقراطيَّة نموذج الحكم:

من لوازم المنهجية العلميَّة، والحقيقة أيضاً، التأكيد على دور الديمقراطيَّة في تفعيل دور المواطنة، والهوية الوطنيَّة، كونها مُركَّب مضمون ومأمون في بناء الوطن، وتكوين الأُمَّة، وبها يتحقَّق الوجه السياسي للاندماج الاجتماعيّ الذي لا يتمُّ توحيد وطنيّ بدونه، خاصة وأنَّها توفِّر طريقاً آمناً نحو نمو الوعي الجمعيّ بفائدة المواطنة في حفظ الحقوق العامة وصونها (10)، بل إنَّ نجاح ونجاعة استراتيجيتيّ المواطنة والهوية الوطنيَّة يتوقَّف على اتِّباع نظام حكم ديمقراطيّ مشاركاتيّ مؤسَّسيّ وعمليّ، يمنح معنى لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وقادر على إنتاج الإطار السياسيّ الأمثل لتجسيد هذه الحقوق على أرض الواقع، وأيضاً إدراج شرائح واسعة من المواطنين في العمليَّة السياسية، بناءً على توافر قنوات شرعية تُمكِّنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسيّ وفقاً لما يخدم مصالحهم (11).

ولا تنحصر عوائد المشاركة الديمقراطية على النظام السياسيّ وحده، بل إنَّها تصل إلى مختلف مجالات الدولة، ومن ذلك أنَّه إذا تمَّ توسيع المشاركة العامة للمواطنين وممثِّليهم في صنع القرارات حول كيفية وطريقة وأماكن إنفاق الموارد المتاحة للخدمات التعليميَّة والصحيَّة والعمل، أدى ذلك إلى تحسين المستويات التعليمية والصحية وفرص العمل، وإذا تمَّ توسيع قاعدة التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة في مسألة ما، والسماح لهم بإجراء حوارات حقيقية، والتواصل الفعَّال، بحيث يشعر المواطن بالحريَّة في التعبير، ويشعر المجتمع عموماً بالمساحة الآمنة للتفاعل، إذا حدث هذا كلُّه فإنَّ النظام السياسيّ، والحكومة، يصبحان أكثر احتمالاً للمساءلة، وأكثر ميلاً إلى احترام القانون، ووضع الشعب بكافة أطيافه موضع الاعتبار (12)، في هذه اللحظة التاريخية، تغدو المواطنة أسلوب حياة، والهوية الوطنية برنامج عمل، وما لم تدرك جميع أطراف معادلة التغيير في المجتمع أهمية هذه العناصر فإنَّ إمكانية تحقيق تطوير حقيقي في مختلف المجالات سوف يظلُّ حبراً على ورق، ومجرَّد أمنيات مؤجَّلة لا طائل من ورائها.

2. الحكم الرشيد:

وقد قدَّمت الأمم المتحدة تعريفاً لمفهوم الحكم الرشيد يقوم على أساس أنَّه العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسية والسوسيو– اقتصادية بشفافية ومسؤولية، ويضمّ هذا المفهوم مجموعة من الخصائص للحكم الرشيد هي المشاركة لجميع أفراد المجتمع، وحكم القانون، والشفافية في تدفق المعلومات وسهولة تبادلها، وتحقيق الإجماع الوطنيّ نحو قضايا المجتمع، والعدالة في التوزيع الماديّ والقيميّ، وإدارة مؤسسات الدولة العامة بفعالية وكفاءة، وصولاً إلى المساءلة في ظلِّ سيادة القانون، وتحقيق الرؤية الاستراتيجية في التنمية الشاملة والمستدامة، والبناء المجتمعيّ، ومن هنا، يغدو الحكم الرشيد أسلوب حكم يعكس مناخاً مجتمعياً وتشاركيَّاً بين جميع المكونات في الدولة، ويعبِّر عن جديَّة الحكم وحُسْن الإدارة (13).

وتساهم منظومة الحكم الرشيد في حال تطبيقها في دعم قيم المواطنة، والحفاظ على الهوية الوطنيَّة، ذلكم أنَّ بلورة الحقوق الثقافية في إطارها العام يستلزم استلهام الديمقراطية وتحويلها إلى واقع عمليّ، وبناء سياسات تشاركيَّة لكل المواطنين، من خلال الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنيّ، وبالتالي يصبح الحكم الرشيد ليس مجرد وسيلة إلى تحقيق الإدارة النزيهة للدولة، وتفعيل مؤسساتها بصورة حقيقية وعادلة، وإنَّما هو الطريق نحو إقامة دولة قانونية تسعى إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان، والديمقراطية، حيث أنَّ هذه المسائل باتت الفيصل الحقيقي بين الدولة التي تُهمِّش مواطنيها وتحوّلهم إلى رعايا، وبين الدولة التي يكون المواطن فيها لا يختلف عن أي مواطن آخر إلاَّ في كفاياته، ومؤهلاته، وخبراته، وحسب.

المبحث الثاني: دور التعليم في تكريس المواطنة وتنمية الهوية الوطنيَّة

يرتبط تطبيق المواطنة وتعميق الهوية الوطنيَّة بتأسيس الدولة كسياق اجتماعيّ يحمي حقوق الأفراد، والحريات العامَّة، ضمن مخرجات سيادة القانون، وبالتالي لا يمكن فصل المواطنة والهوية الوطنيَّة عن فكرة العقد الاجتماعيّ الذي يتلازم تكريسه في المجتمع مع ضرورة وجود الإرادة العامَّة وأنَّ الحكومات هي الضامنة للحريات وليست أداة القمع والاضطهاد، ومنذ بواكير القرن العشرين انتشرت فكرة المواطنة والهوية الوطنية بصورة كبيرة جعلها تشمل حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ضوء التطورات التي حصلت منذ إقرار الشرعة الدوليَّة لحقوق الإنسان ونتج عنه تأسيس مفهوم جديد للدولة هو دولة الرعاية (14)، والتي تقوم بأدوار متعدِّدة تشمل رعاية المواطن في مجالات الحياة كافَّة مقابل الالتزامات والمسؤوليات التي يقدِّمها المواطن للدولة، بمعنى أنَّ العلاقة تبادلية وتكاملية في ذات الوقت، ولا يمكن أنْ تنجح معادلة دولة الرعاية دون أحد هذيْن العنصرين: الدولة والمواطن وفق قاعدة الحقوق والواجبات.

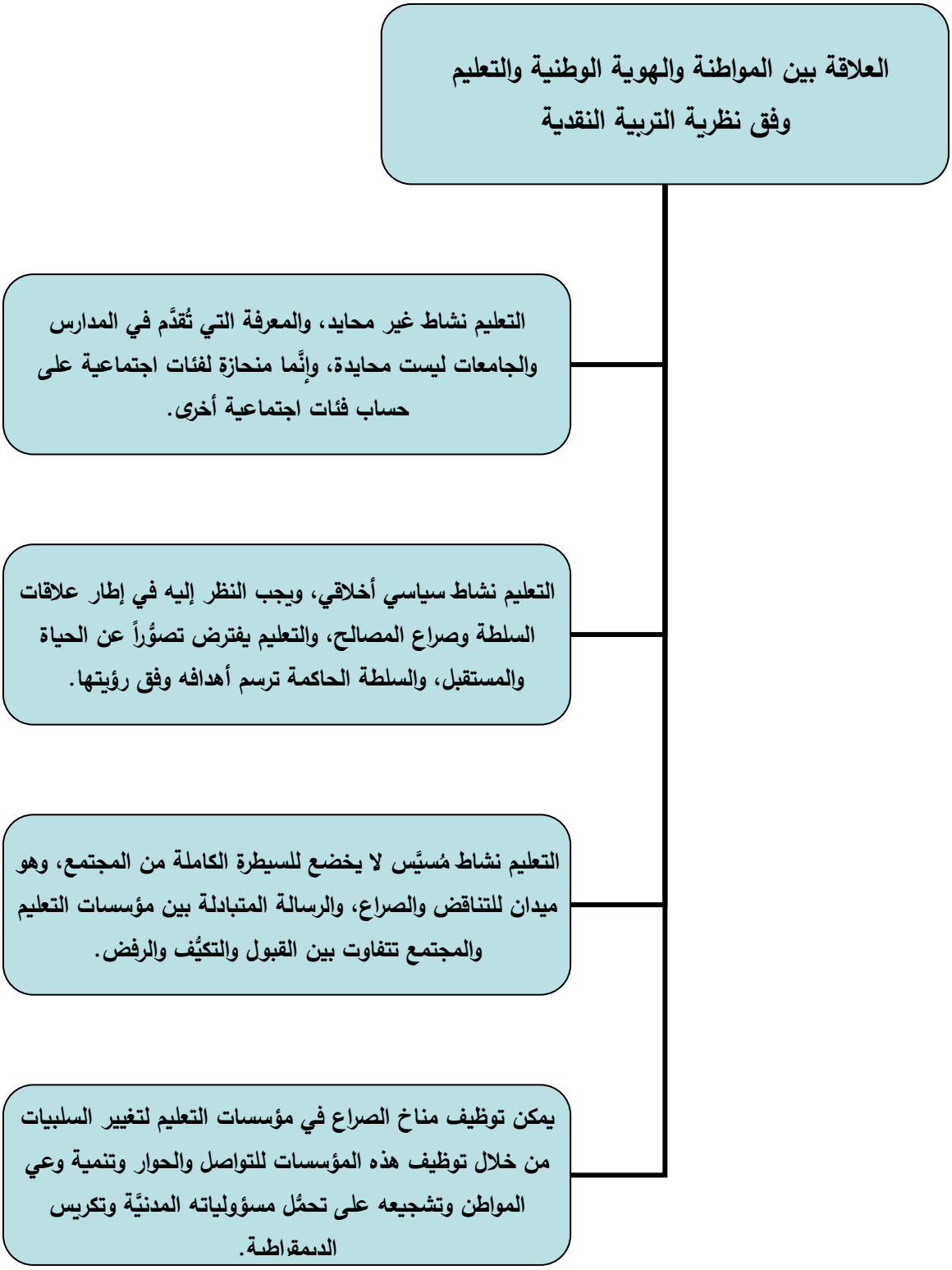
العلاقة بين المواطنة والهوية الوطنية والتعليم
وفق نظرية التربية النقدية
التعليم نشاط غير محايد، والمعرفة التي تُقدَّم في المدارس والجامعات ليست محايدة، وإنَّما منحازة لفئات اجتماعية على حساب فئات اجتماعية أخرى.
التعليم نشاط سياسي أخلاقي، ويجب النظر إليه في إطار علاقات السلطة وصراع المصالح، والتعليم يفترض تصوُّراً عن الحياة والمستقبل، والسلطة الحاكمة ترسم أهدافه وفق رؤيتها.
التعليم نشاط مُسيَّس لا يخضع للسيطرة الكاملة من المجتمع، وهو ميدان للتناقض والصراع، والرسالة المتبادلة بين مؤسسات التعليم والمجتمع تتفاوت بين القبول والتكيُّف والرفض.
يمكن توظيف مناخ الصراع في مؤسسات التعليم لتغيير السلبيات من خلال توظيف هذه المؤسسات للتواصل والحوار وتنمية وعي المواطن وتشجيعه على تحمُّل مسؤولياته المدنيَّة وتكريس الديمقراطية.

من هنا، تتأسَّس نظرية التربيَّة النقديَّة على ضرورة رفع مستوى وعي الطالب – المواطن في المؤسسات التعليمية وتفكيكها ومناقشة أهدافها ودواعيها، وذلك من أجل إدراك منظومة العلاقات المتبادلة وإدراك الفرد لمكانه في هذه المنظومة كخطوة أولى ثمَّ السعي العمليّ لتغيير الوضع القائم، ولذا يؤكِّد المختصون بنظرية التربية النقدية على أنَّ التعليم هدف ووسيلة للتغيير في الوقت ذاته من أجل تشكيل مجتمع جديد متكامل ومتضامن، وهنا تبرز الحاجة الكبيرة بأن تلتزم المناهج الدراسية في توظيف الوعي النقديّ والعمل النقديّ في إطار مشروع سياسي للتغيير، أو أنْ تكرِّس رؤية وعلاقات السلطة القائمة، وأكثر من ذلك، تنبثق المواطنة والهوية الوطنيَّة من منظور حقوق الإنسان كمشروع تربويّ للتغيير الاقتصاديّ والسياسيّ والثقافيّ في الدولة العربية الحديثة، وتنشئة الأجيال على فهم حقوق الإنسان والديمقراطية كوسيلة لازمة لممارسة الحقوق والحريات، بحيث يتم من خلالها تغيير علاقات السلطة ومنع إعادة إنتاج الأنظمة السلطوية وقيمها لفترة ما بعد الربيع العربيّ (16).

ويجب أنْ ترتقي المناهج الدراسيَّة في مجتمعنا العربيّ عند تضمينها برامج التربية على المواطنة وتعميق الهوية الوطنيَّة بما يتفق مع المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان وتحديداً الحرية والعدالة والمساواة، وأنْ تقوم المؤسسات التعليمية في مختلف مراحلها بتشجيع المواطنين – الطلبة على أنْ يصبحوا مواطنين يملكون زمام السلطة في المجتمع، وفي الوقت نفسه يمثِّل التعليم على المواطنة وتعميق الهوية الوطنيَّة من منظور حقوق الإنسان عملية تربوية جوهرية لإعداد الطلبة للمشاركة في المجتمع، والمشاركة في عملية البناء، وتزويدهم بالمعرفة اللازمة للتعامل مع العالم المعاصر المحيط بهم، وتلكم أهم شروط المواطنة (17)، وأبرز مضامين الهوية الوطنية، وإذا قامت المؤسسات التربوية والتعليمية في مجتمعنا بأدوارها المنشودة بات الأمل المقرون بالبرامج العملية والاستراتيجيات بعيدة المدى طريقاً مشروعاً نحو التغيير والتطوير.

ومن الأهميَّة بمكان، في ضوء ما تقدَّم، القول بأنَّ تعليم المواطنة وتكريس الهوية الوطنية في المجتمع هو الاهتمام بالعلاقات بين المواطنين فيما بينهم من زاوية، وبين المواطنين ومؤسسات الدولة من زاوية ثانية، والتركيز على تنمية المواطنين كفاعلين اجتماعيين بينهم اعتماد متبادل، والتأكيد على دمج الأفراد في المجتمع، وبناء سمات الشخصيَّة الأساسية مثل: الانفتاح، والمساءلة، وتنمية الكفاءة والثقافة السياسية، ومهارات المشاركة، إلى جانب مهارات إحداث التغيير (18)، ومن الواضح تماهي هذا المفهوم مع مفهوم آخر هو الاندماج الوطنيّ، وهو مفهومٌ مركَّبٌ بامتياز، ويعكس مجموعة من الأبعاد الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية، ويعبِّر عن حالة اندماج كافة الشرائح الاجتماعيَّة والعرقيَّة والقوميَّة واللغويَّة والدينيَّة والمذهبيَّة على مستوى الدولة داخل بنى

وهياكل ومؤسسات الدولة ذاتها، دون تجاهل حقيقة التنوّع بين هؤلاء جميعاً في إطارها (19)، ويمكن تحديد جوانب متعددة مرتبطة بتحقيق الاندماج الوطنيّ هي:

1. دمج المعايير والثقافات: وتشمل مشاركة القيم، وأساليب التعبير، وأنماط الحياة، واللغة المشتركة.
2. تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل.
3. تضييق الفجوة بين النُّخب والجماهير، والمناطق الحضريَّة والريفيَّة، والمناطق الغنيَّة والفقيرة.
4. حلّ الصراعات الناشئة دون استدعاء العنف.
5. مشاركة الخبرات المتبادلة بحيث يستطيع الأفراد اكتشاف ما مروا به من تجارب مهمة مشتركة.

وممَّا تنبغي الإشارة إليه أنَّ الاندماج الوطنيّ يختلف عن الاندماج الاجتماعي في أنَّ الأخير يستهدف فقط الفئات التي تعاني من الحرمان أو التهميش، بهدف تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في الوصول إلى الموارد والثروات، بينما يشير الاندماج الوطنيّ في جوهره إلى مجموعة كبيرة من القضايا من بينها المواطنة والهوية الوطنيَّة في سياقات التوافق، ونبذ الخلافات، والتحكُّم في وسائل العنف، علماً بأنَّ التداخل بين المواطنة والهوية الوطنيَّة يبدو جلياً في السمات العامَّة لتعليم المواطنة التي تلبّي حاجات متجددة للمجتمع على المستوى السياسي، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والثقافيّ، إلى جانب الحاجات الشخصيَّة الفردية للمتعلِّمين، وهذه الأبعاد هي (20):

1. معرفة الحقوق والواجبات: ويشمل الجوانب التشريعية التي تنظِّم علاقة المواطن مع الحكومة، وعلاقته مع مؤسساتها، والحقوق التي يحصل عليها، في كلِّ المجالات، مقابل الواجبات التي يلتزم بها، فالمواطنة ليست مجرد ارتباط بالأرض، وإنَّما هي عقد اجتماعيّ بين الإنسان ووطنه، وكلَّما كان العقد عادلاً ومتوزناً، وتمتَّع بموجبه المواطن فعلياً بحقوقه، ازداد شعور الفرد بمواطنته، ورغبته في التضحية، والإخلاص، وفي خدمة وطنه.
2. فهم الهويَّة الوطنيَّة: يحتاج المواطنون إلى دراسة كيفية تطوّر هذه الهوية الوطنية ومقوماتها وقيمها ومميزاتها التي من الواجب الحفاظ عليها، ودور سلطات ومؤسسات الدولة والمواطنين في الحفاظ على هذه الهويَّة.
3. تعزيز الانتماء: تقوم مؤسسات التنشئة الاجتماعيَّة بدوريٍّ محوريٍّ في توضيح أهمية الانتماء الوطنيّ، والأسس التي يقوم عليها، ودور سلطات الدولة وأجهزتها في الحفاظ على حق المواطنين في الاحتفاظ بانتماءاتهم، وتوضيح الآثار السلبية التي تلحق بالتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية عند تغليب هذه الانتماءات على الانتماء الوطنيّ.
4. تعزيز المشاركة: وهي أبرز حقوق وواجبات المواطن في الوقت ذاته، وتمنحه دوراً في صناعة القرارات المرتبطة به، ويكمن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومؤسسات التمكين في تعريف

المواطن بأنواع المشاركة السياسية وأهميتها، والقوانين الناظمة لها، والمجالس التي تتمُّ من خلالها، والشروط التي تحكمها.

وتأسيساً على ما سبق، من الواضح أنَّ تعليم المواطنة وتكريس الهوية الوطنيَّة في المؤسسات التعليمية المتعددة في المجتمع يتألف من ثلاثة عناصر أساسية هي التي تتضمَّن جميع مدخلات ومخرجات التربية المرتبطة بهذيْن المفهوميْن، وإمكانية صناعة مواطن متكامل ومتضامن ومتوازن بصورة كبيرة تجعله جزءاً أساسياً في عملية التنمية والبناء الاجتماعي المتين (21)، وهي:

1. المعرفة المدنيَّة: وهي منظومة تضم ما ينبغي أنْ يعرفه الفرد عن وطنه، والعالم الذي يعيش فيه، ويشمل أسس النظام السياسيّ للدولة، والتشريعات السياسية والمدنيَّة، والهياكل الإدارية في المجتمع، وإدراك حجم التنوّع الثقافيّ في المجتمع، وفي المجتمعات الخارجية.

2. القيم المدنيَّة: وتتمثَّل في تنمية القيم والاتجاهات الضرورية لممارسة المواطنة مثل: سيادة القانون، والتعدديَّة، واحترام التنوّع، واحترام قيمة الفرد وكرامة الإنسان، والاستماع، وقبول الآخر، والتكافل الاجتماعيّ، وروح الفريق، والانتماء، ونبذ التعصُّب، والكراهية، والعنف.

3. المهارات المدنيَّة: وتتبلور في تنمية مجموعة من القدرات تشمل القدرة على فهم الرموز الوطنيَّة مثل العلم الوطنيّ، والأحداث السياسية والمدنيَّة، والقدرة على التماهي مع القضايا الوطنية وتاريخها وصلتها بالحاضر، والتمييز بين الحقيقة والرأي اعتماداً على المنهجيَّة العلميَّة، والعقلية النقديَّة، والتعايش مع الآخرين، وتفعيل التواصل.

المداخل العامَّة في سبيل توظيف المواطنة والهوية الوطنيَّة في المناهج الدراسيَّة (22)

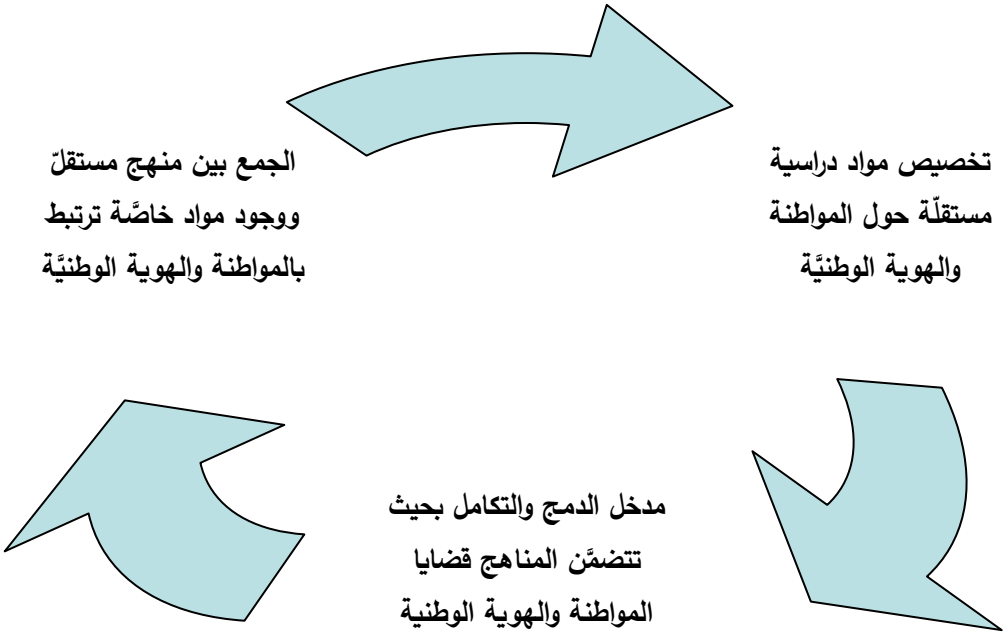

ولقد كان للتعليم دوماً وظيفة مميزة اجتماعية ومواطنيَّة وسياسية، كونه يرتبط بالهوية الوطنيَّة، وتكوين إحساس بالمصير المشترك، وصياغة المواطنة، ، ذلكم أنَّ مفهوم المواطنة يحيل إلى عضوية الفرد في جماعة سياسية محددة داخل دولة أُمَّة، والمواطنة والهوية الوطنيّة يمكن أن يكونا موضوعاً خلافيَّاً، خاضعاً للتأويلات، وبالذات في المجتمعات المُقسَّمة، وهكذا يواجه دور الدولة في تعريف وتكوين المواطنة والهوية الوطنيَّة تحدياً متزايداً، جرَّاء نشوء أشكال من المواطنة والهوية تتجاوز الأوطان، وهذا أمر حقيقيّ، وإنْ بقيت الدولة أهم مكان للمواطنة والهوية الوطنيَّة، على كلا الاعتباريْن كوضع قانونيّ نظاميّ ومشروع معياريّ أو كتطلُّع، والحافز الأساسيّ لهذا التحوُّل، خصوصاً بين الشباب، هو تكنولوجيا الاتِّصال ووسائط التواصل الاجتماعيّ، والدور الذي يؤديه التعليم النظاميّ يتحدَّاه تأثير العلاقات والديناميات التي تقدِّمها الوسائط الرقميَّة، وعلاوةً على ذلك، يتطلَّب العالم الرقميّ الجديد، المُتَّسم بالمدوَّنات وفيسبوك وتويتر (23) وغيرها من وسائط التواصل الاجتماعيّ، أنْ نعيد التفكير في المعاني الأساسيَّة للعام والخاص والعناصر التي تميّزهما في مجتمع جديد له محددات وتجليات جديدة.

ويمكن القول بأنَّ تنامي الاعتراف بالتنوّع الثقافيّ، سواء كان تاريخياً متأصلاً في الدول، أو ناجماً عن الهجرة، فالهجرة، على وجه الخصوص، تسهم في زيادة التنوّع الثقافيّ داخل أنظمة التعليم، ومواقع العمل، والمجتمع عموماً، ولكن في الوقت نفسه يتصاعد التعصُّب الثقافيّ، والتعبئة السياسية المبنيَّة على الهويَّة، ما يُمثِّل تحديات كبيرة بوجه التماسك الاجتماعيّ على امتداد العالم، وفي حين يمثِّل التنوّع الثقافيّ مصدر غنى وإبداع، يمكنْ أنْ يولِّد أيضاً نزاعاً حين يتعرَّض التماسك الاجتماعيّ للضغط، وللتربية والتعليم دور حاسم في النهوض بالمعارف التي نحتاج إلى تنميتها، وأولاها الشعور بالمصير المشترك مع البيئات المحليَّة والوطنية، والاجتماعية والثقافية والسياسية، وثانيها إدراك التحديات التي يطرحها نمو الجماعات، من خلال فهم التكافل بين أنماط التغيّر الاجتماعي والاقتصاديّ والبيئي، وثالثها الالتزام بالانخراط في العمل المدنيّ والاجتماعيّ، على أساس الشعور بمسؤولية الفرد تجاه الجماعات داخل الوطن (24).

على أنَّ هنالك ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية في الدولة هي المسؤولة عن تحديد أشكال المواطنة وتفعيل الهوية الوطنيَّة من الناحية التعليمية، وهي الثقافة السياسية المُشارِكة ومحورها إحساس المواطنين بالفخر بنظامهم السياسيّ، والمشاركة في صنع القرار، وثاينها ثقافة الخضوع ويشعر المواطن في ظلِّها بالعجز وعدم إمكانية المشاركة في صنع القرار، وثالثها الثقافة الهامشيَّة وتقوم على عدم الاهتمام بالنظام السياسيّ القوميّ، وحصر الولاءات باهتمامات ضيّقة، ولا يشعر أفرادها بالمواطنة وإنَّما بالتبعيَّة.

خريطة التربية على المواطنة وفهم الهويَّة الوطنيَّة (26)

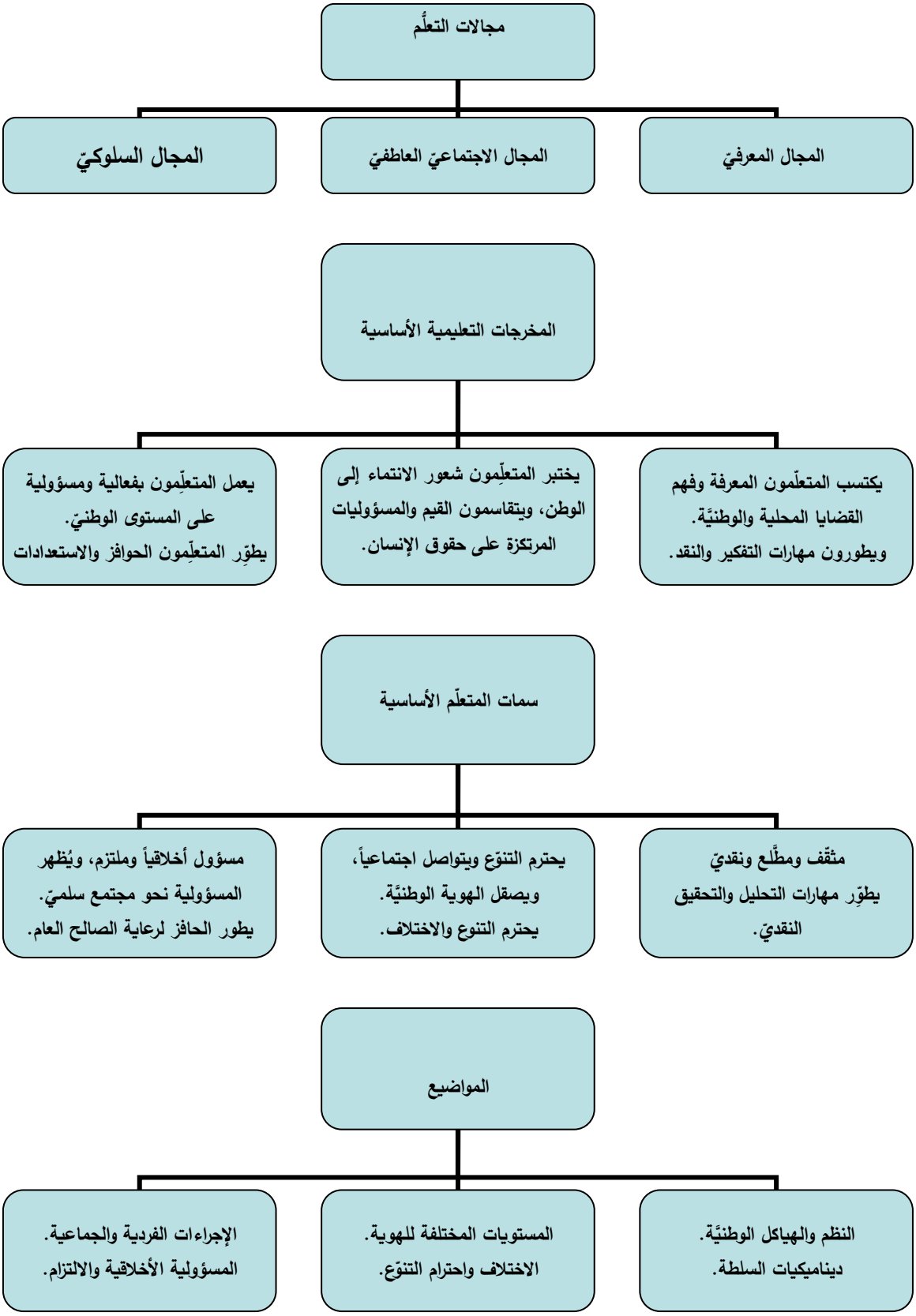

الهوامش:

1. جانوس سيمونيدس، الحقوق الثقافية نوعية مُهملة من حقوق الإنسان، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد السابع، 2000، ص 113.

2. ألان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011، ص 253.

3. جانوس سيمونيدس، الحقوق الثقافية نوعية مهملة من حقوق الإنسان، ص 115.

4. UNESCO World Report "Investing in cultural diversity and intercultural dialogue" United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2008, p 10.

5. جانوس سيمونيدس، الحقوق الثقافية نوعية مهملة من حقوق الإنسان، ص 116.

6. علي مراد، ديمقراطية عصر العولمة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2007، ص 84.

7. حسن مصدَّق، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت النظرية النقدية التواصليَّة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 2005، ص 230 وما بعدها.

8. عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008، ص 126.

9. المرجع نفسه، ص 127.

10. المرجع نفسه، ص 275.

11. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسيّ، الاسكندرية، دار المعارف، ط1، 1986، ج1، ص 130.

12. محمد درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2010، ص 193.

13. Sam Agere, Promoting Good Governance, practices and perspectives, Commonwealth Secretariat, 2000, p 7 – 8.

14. ديفيد هال، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط 1، 2006، ص 218.

15. كمال بو منير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، الرباط، دار الأمان للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 145 وما بعدها.

16. محمد يعقوب وآخرون، المواطنة من منظور حقوق الإنسان في مناهج التربية الوطنية في الأقطار العربية: دراسة حالة لكل من الأردن ومصر ولبنان، عمَّان، منشورات معهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ط1، 2012، ص 16.

17. المرجع نفسه، ص 17.

18. مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2006، ص 85.

19. رضوى عمَّار، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، القاهرة، مركز العقد الاجتماعيّ، ط1، 2014، ص 10.
20. المرجع نفسه، ص 13 – 14.
21. المرجع نفسه، ص 14 – 15.
22. المرجع نفسه، ص 22 – 25.
23. تقرير " إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالميّ "، منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسكو "، باريس، 2015، ص 67 – 68.
Www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar.
24 . المرجع نفسه، ص 68.
25. مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة، ص 93.
26. تمَّ إعداد الخريطة بتصرُّف من تقرير: " التربية على المواطنة العالمية: مواضيع وأهداف تعليمية "، منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسكو "، بيروت، 2015، ص 29.
Www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar.

الفصل الخامس

المُواطَنة والـهُويَّة الوطنيَّة في الأردن
دراسة حالة

المبحث الأول: هوامشٌ من واقع المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة المُعاصِر

تمثِّل المملكة الأردنية الهاشمية نموذجاً مميّزاً للدولة الصغيرة في مساحتها، ومواردها، والكبيرة في عطائها، وإنسانها، وهي تقع في جنوبيّ غرب قارة آسيا، ضمن الوحدة الجغرافيَّة المعروفة تاريخيَّاً باسم بلاد الشام، ولديها موقع استراتيجيّ مؤثِّر ضمن طرق المواصلات القديمة التي كانت تربط ما بين مصر وسورية من جهة، والجزيرة العربية وبلاد الرافدين من جهة ثانية، ويحدُّ الأردن من الشرق الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية، ومن الشمال الجمهورية السورية، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الغرب فلسطين المحتلَّة (1)، وهذه الدول جميعها تفوق الأردن حجماً وسكاناً، فضلاً عن الاحتلال الإسرائيليّ في فلسطين والذي يملك قوة عسكرية كبيرة ومجموعة تحالفات مع الدول الكبرى في العالم (2).

والأردن، بموقعه الجغرافيّ الاستراتيجيّ، تميّز بالحضور التاريخيّ كهمزة وصل بين ثقافات بلاد الرافدين ووادي النيل، فضلاً عن كونه البوابة الجنوبية لبلاد الشام وبالذات في رحلة الصيف القادمة من الحجاز واليمن، وازدهرت في الأردن مجموعة من الممالك العربية التي امتدت منذ العصر الحديديّ الأكَّاديّ 1200 – 330 ق. م، فظهرت مملكة أدوم في مدينة معان وعاصمتها بلدة بصيرا، ومملكة مؤاب في مدينة الكرك وعاصمتها ذيبان، ومملكة العموريين في منطقة وادي الموجب وعاضمتها حسبان، ومملكة عمون وعاصمتها عمَّان التي ازدهرت منذ الألف الأول ق. م (3)، ولقد ظلَّ الأردن على الدوام بمثابة دولة عازلة Buffer state بين الدول المحيطة به نتيجة وجوده بين دول قوية، وبالتالي ما تزال تداعيات الأحداث في الدول المجاورة تتفاعل في داخله (4).

ويبدو جلياً أن جغرافيا الأردن تقوم بأدوار محورية في تاريخه، وقد تأثَّر الأردن سلباً وإيجاباً بموقعه المتميِّز عبر تاريخه الحديث والمعاصر وبالذات من خلال عاملَيْن اثنين هما:

1. الارتباط التاريخيّ والجغرافيّ بالقضية الفلسطينية، والتي تمثِّل أبرز قضايا السياسة الأردنية على الصعيدَيْن الداخليّ والخارجيّ، حيث تداخلت تطورات القضية الفلسطينية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم مع التوجهات الأردنية بصورة عميقة جداً.

2. قرب الأردن من منابع النفط في الدول العربية المجاورة جعله هدفاً للتنافس الدولي حول مصادر الطاقة، ومن هنا، يتأثر الأردن بصورة مباشرة بالسياسات الدولية المتعلِّقة بهذه الثروات العربية، وتوازناتها، وحروبها (5).

ومن الواضح أنَّ خريطة الأردن قد تعرَّضت إلى تغييرات حدودية جاءت متتابعة منذ الانتداب البريطانيّ حتى بدايات حرب فلسطين عام 1948م، مروراً بسيطرة الاحتلال الإسرائيليّ على أجزاء كبيرة من فلسطين في أعقاب تلكم الحرب، وصولاً إلى احتلال الضفة الغربيّة في فلسطين عام

1967م والتي كانت جزءاً من الأردن آنذاك (6)، وهذا الموقع الجغرافيّ يساهم بصورة حاسمة في بناء السياسة الأردنيَّة، بحيث ظلَّت تفاعلاته الإقليمية غير بعيدة عن امتداداته الحيوية ومجالات تأثيره العربيّ ، وهذه الصيغة من العمل السياسيّ محفوفة بالمخاطر نتيجة عدم ثبات سياسات الدول المجاورة للأردن، وقد لا يستطيع الأردن التماهي سياسياً مع هذه الدول – وبالذات العربية – في معظم الحالات حيث التوازن الذي طبع السياسة الأردنية من العناصر المفقودة في أغلب سياسات تلك الدول (7)، وعليه، أصبح موقع الأردن أحد معوقات القرار السياسيّ الاردنيّ وتطلعاته الاقتصادية لأنَّ حجم الاضطرابات التي عصفت بالدول المحيطة به منذ خمسينيات القرن الماضي حتى اليوم لم تمنح الأردن فرصة الازدهار الحقيقيّ الذي يسعى إليه.

ويسعى الأردن إلى بلورة سياسة داخلية وخارجية تنأى به عن انعكاسات الأحداث العربية والإقليمية في ضوء تفكُّك العراق شرقاً واشتعال الطائفية فيه، والحرب الأهلية في سورية، وعدم استقرار النظام السياسيّ في لبنان، وتحولات السياسة الخليجية، إلى جانب الارتدادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن الربيع العربيّ منذ أواخر عام 2010م، وصولاً إلى التماس المباشر واليوميّ مع تفاعلات القضية الفلسطينية، هذا كلُّه جعل الأردن في قلب الأحداث والمشاريع التي يتمُّ رسمها وتطبيقها في المنطقة العربية، ونتيجة تواجد الأردن في بؤرة مشتعلة بالتغيُّرات والتوتر الدائم منذ نشأته حتى يومنا هذا، فإنَّه سعى إلى تحقيق وتوفير الأمن والاستقرار الداخليّ، ومحاولة تخفيض نسبة الخلافات البينيَّة العربيَّة بصورة لم تتوقف منذ عقودٍ طويلة (8).

وليس جديداً التأكيد على أنَّ تحقيق الازدهار والرخاء، وبناء مجتمع قوي، في البلدان التي تفتقر للثروات الطبيعية كالأردن، يعتمد كلياً على القدرات البشرية وتنافسيتها والتي ما كانت تتحقَّق لولا وجود توجهات واضحة من الدولة نحو تطوير المجتمع، وبناء الإنسان، وسيادة القانون، وهي مقدمات جوهرية نحو تكريس قيم المواطنة، وتعميق مدخلات الهوية الوطنيَّة، وبدون تنمية شاملة ومستدامة تنعكس على التطوّر في مختلف الأصعدة الاقتصاديَّة والاجتماعية والبيئية، وتطبيق مبادىء الحاكمية على منظومة تنمية الموارد البشرية وأولاها إتاحة الفرصة لجميع المواطنين بالحصول على تعليم متميّز وفرصة عمل عادلة، وثانيها الجودة من خلال توفير أفضل الممارسات والمخرجات الوطنية وتفعيل المساءلة قبل وأثناء وبعد أي إنجاز وطنيّ، وثالثها الابتكار من خلال توفير إمكانية الوصول الدائم إلى مصادر المعلومات، واللحاق بمجتمع المعرفة بصورة حقيقية، ورابعها الارتقاء بأنماط التفكير في المجتمع من خلال تعزيز منظومة القيم الوطنية، والتماهي مع التراث الوطنيّ بأشكاله، وتعميق مفاهيم الوحدة الوطنيَّة بين جميع المواطنين في المجتمع، والتشجيع

على التعلُّم المستمرّ مدى الحياة، والانتقال من مفهوم المواطن السلبيّ إلى المواطن المنتج في المجتمع والاقتصاد.

وقد أقرَّ الأردن الاستراتيجية الوطنيَّة لتنمية الموارد البشرية وفق رؤية مؤدَّاها أنَّ الوطن بحاجة إلى قوى عاملة تتمتَّع بالكفاءة والمهارة والقدرات والسلوكيات الضرورية لتحقيق طموحات الأردن على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مستوى الشباب عموماً من بداية طفولتهم مروراً بمرحلة التعليم المدرسيَّة والجامعية فتسعى الاستراتيجية إلى توفير الفرص الأمثل لاستكشاف واستغلال إمكانياتهم القصوى والكاملة كمواطنين فاعلين ذوي قدرة وإمكانيات، ويمتلكون شغفاً للسعي وراء التعلُّم مدى الحياة ويطمحون لتحقيق تطلعاتهم وأمانيهم الخاصَّة أكاديمياً واقتصادياً واجتماعياً، وبخصوص المجتمع ككل تسعى تلكم المنظومة إلى تنمية الموارد البشرية بصورة تمنح المواطن إحساساً بالفخر، وتُسْهم في تعزيز الانتاجية والتعاون والقدرة على التكيُّف في المجتمع، فضلاً عن الاستئناس بأفضل التجارب العالمية في تقديم إصلاحات منهجيَّة لتنمية الموارد البشرية وفق احتياجات وتطلعات الأردن (9).

الفرص المُعزِّزة للتنمية والتحديات التي تواجه التنمية في الأردن (10)

فرص تسارع النمو	التحديات التي تواجه النمو
النمو الاقتصاديّ بنسبة 3.1 %	في المرتبة 113 عالمياً من حيث البيئة المناسبة للأعمال
إضافي تدفقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر 1.8 مليار دولار	في المرتبة 64 وفق مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالميّ
نسبة اقتصاد الخدمات 66.4% من الناتج المحلي الإجمالي	ارتفاع تكاليف المعيشة، في المرتبة 47 وفق مؤشر أسعار المستهلكين
قيمة الناتج المحلي الإجمالي 38.65 مليار دولار في العام 2016	نسبة البطالة العامة 18% في العام 2017
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين 98.4 %	في المرتبة 5 عالمياً لأسوأ معدل لمشاركة القوى العاملة النشطة اقتصادياً
إجمالي عدد السكان 10 مليون نسمة عام 2017	في المرتبة 77 على مؤشر المساواة

ومن الجدير بالذكر أنَّه إلى جانب النقاط سابقة الذكر فإنَّ الاردن يواجه تحديات خاصة مرتبطة بوجود اللاجئين السوريين الذين يزيد عددهم عن 1.3 مليون سوري، وهو وجود يُلقي أعباء إضافية

على منظومة التعليم وسوق العمل والخدمات العامة والبنية التحتية في الأردن، ويزيد من حجم تلك التحديات أيضاً الزيادة المتسارعة والمستمرة في عدد سكان الأردن، إذ من المتوقع أنَّ يرتفع عدد السكان في المملكة بنسبة 1.4% سنوياً على مدى العقد المقبل، وهو أمر يزيد الطلب على المدارس ومقاعد التعليم ويُرسل المزيد من الخريجين إلى سوق العمل، على الرغم من كون هذه التحولات السكانية توفر فرصة اقتصادية فريدة من نوعها للأردن نظراً لأنَّ عدد العاملين سيتجاوز عدد المُعَالين على امتداد الأعوام العشرين المقبلة، وبالتالي من المهم الإشارة إلى كون الأردن بحاجة إلى أكثر من 660 ألف فرصة عمل جديدة خلال عشر سنوات من أجل تخفيض معدل البطالة إلى أقل من 8% وفق رؤية الأردن لعام 2025، وهنا بالتحديد، يبرز دور الشباب والتعليم في مواجهة التحديات الديمغرافية والسياسية نحو آفاق النمو والتنمية (11).

المحاور التي ترتكز عليها رؤية الأردن 2025: التطلعات المستقبلية للمملكة (12)

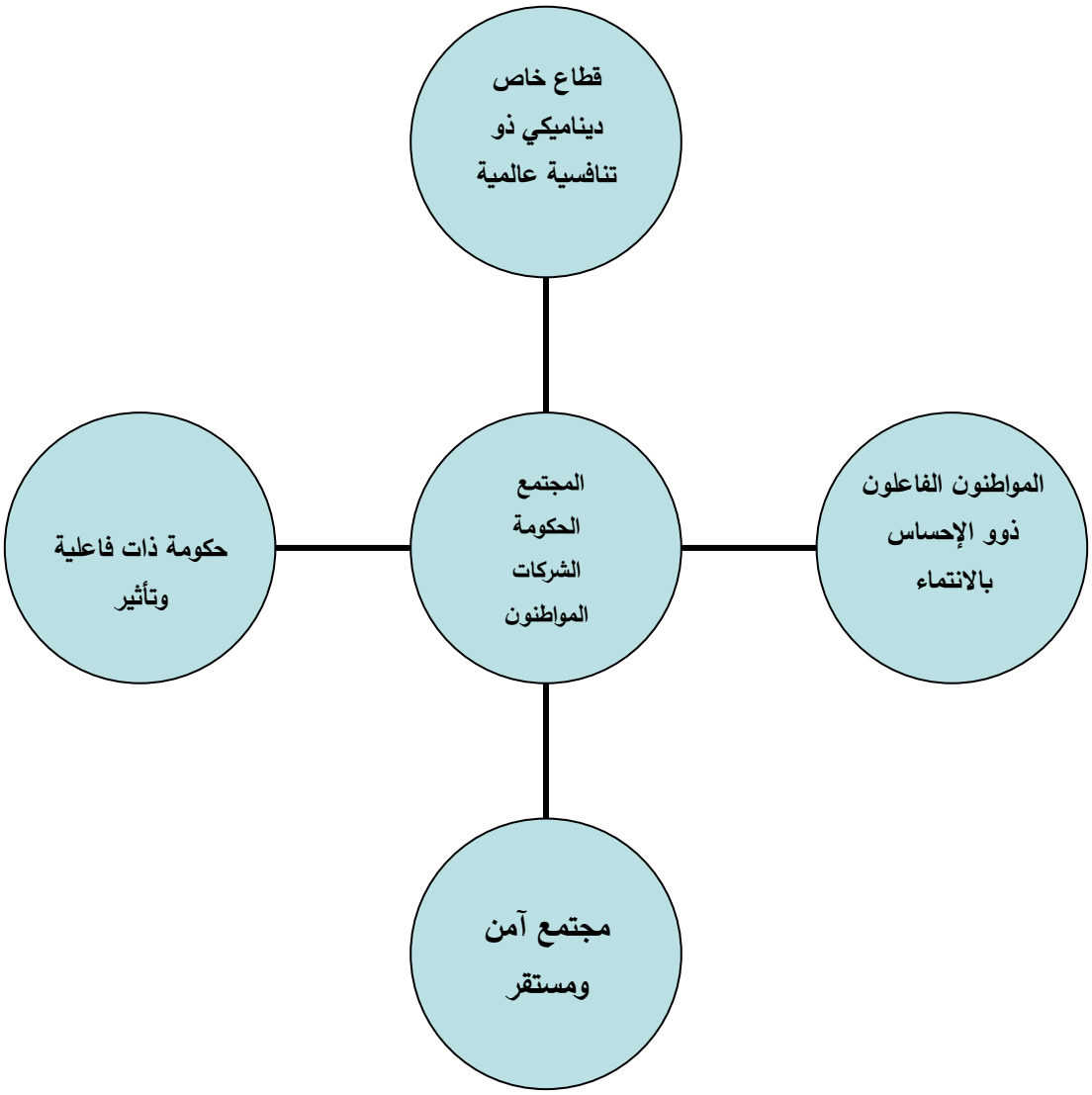

النتائج المنشودة من رؤية 2025 في الأردن على مستوى المواطن والمجتمع (12)

على مستوى المواطن	على مستوى المجتمع
المواطن **تحقيق المواطنة الفاعلة والإحساس بالانتماء**	**المجتمع** **مجتمع آمن ومستقر**
الصحة **مستوى صحي رفيع**	**سيادة القانون** **الثقة بالقانون والامتثال لأحكامه**
التعليم **امتلاك الأردنيين للمهارات اللازمة للنجاح**	**المواطنة الفاعلة** **مجتمع فعَّال مبني على المواطنة الفاعلة**
المشاركة في القوى العاملة **مشاركة الأردنيين بفعالية في الاقتصاد**	**الأُسر والمجتمع** **نسيج أُسريّ متماسك**
التشغيل **فرص عمل لائقة ومجزية للأردنيين**	**الفقر والحماية الاجتماعية** **حماية وتمكين الفئات المحتاجة وتوفير الحياة الكريمة**
	السلامة والأمن **مجتمع آمن ومستقر ومتماسك**

وفي ضوء ما تقدَّم يبدو الأردن يملك العديد من عناصر القوة، ويواجه تحديات كبرى على الصعيد الخارجيّ فضلاً عن كونها تؤثر في أوضاعه الداخلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن القول أنَّ البناء الدستوريّ والقانونيّ في الأردن بمثابة المرجعية الأساسية، والآليات الضامنة لأي تحول إيجابيّ نحو تفعيل المواطنة، وتعميق الهوية الوطنيَّة، وتحديد قدرة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدنيّ في عمليات البناء والتطوير إلى جانب مؤسسات الدولة، والدستور الأردنيّ، المعمول به حالياً منذ عام 1952م وتعديلاته، ركَّز على قيام الحكم الديمقراطي لكونه نشأ عن طريق العقد الاجتماعيّ، وارتكز على مبدأ سيادة الأُمَّة، والأخذ بالمجلس المنتخب، والسلطة التنفيذية المسؤولة أمام البرلمان، والفصل بين السلطات، وبالتالي إقرار الحريات لكلِّ الأردنيين، على اختلاف أديانهم وجذورهم، والحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها (13).

ويعتبر الميثاق الوطنيّ الأردنيّ الذي صدر عام 1991م، من الأسس التي تسهم في مسيرة التحول الديمقراطي، والمساهمة في تفعيل المواطنة، وتعظيم الهوية الوطنيَّة، وجاءت مصادر قوة هذا الميثاق لأن صياغته شاركت بها مختلف أشكال الطيف السياسي الأردني بمختلف توجهاتها، فقد شاركت رموز سياسية، ممثلة بالعديد من رجالات الفكر القادرين على تحديد ملامح الحياة السياسية

المستقبلية، كما أنَّ له أهميته القانونية والبنائية لكونه أكَّد على تفعيل الدستور من خلال الحثّ على اتباع السياسات والتشريعات، وممارستها عملاً، واعتبار أنَّ قواعد المشاركة والتعدديَّة السياسيَّة، وبالتالي حقوق الإنسان التي تناولها الدستور، ركيزة أساسية للنهج الديمقراطي، فضلاً عن كونه أكَّد على أهمية إرساء دولة القانون والمؤسسات، واعتبر أنَّ دولة القانون هي الدولة الديمقراطية التي تلتزم بسيادة القانون، وتستمد شرعيتها وسلطاتها من إرادة الشعب الحرَّة، إلى جانب التزام كل السلطات بتوفير الضمانات القانونية والإدارية لحماية حقوق الأفراد التي أرسى الدِّين الإسلاميّ قواعدها (14)، وأكَّدها الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، وجميع المواثيق الدولية، والاتفاقيات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بهذا الشأن.

وبخصوص مسألة المواطنة والهوية الوطنية فقد بيَّن الميثاق الوطني أنَّ الدولة هي دولة المواطنين جميعاً، مهما اختلفت آراؤهم أو تعددت اجتهاداتهم، وهي تستمد قوتها من التطبيق الفعلي المعلن لمبادئ المساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص، وإتاحة المجال العمليَّ للشعب الأردني للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياته وشؤونها، واعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي في التعبير عن الرأي عن كل أساليب الضغط وأشكال الإرهاب الفكري على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية، كما أكدَّ الميثاق الوطني الحفاظ على الصفة المدنية والديمقراطية للدولة، والتأكيد على حماية الحريات السياسية، والتشاركية، وتأصيل وتعظيم الحوار والتواصل المجتمعي بصورة دائمة يصبح معها المواطن الأردنيّ عنصراً فاعلاً في مجتمعه ودولته (15).

وتُعَدُّ الإرادة السياسية من العوامل الأساسية الدافعة نحو التحول الديمقراطيّ في الأردن، حيث إنَّ الإرادة الجادة عند رأس النظام السياسي هي الضمانة التي تكفل التحول الديمقراطيّ، ومتابعة مسيرتها للوصول إلى الأهداف المرجوَّة، والمتتبِّع للمراحل التاريخيَّة التي مرَّ بها الأردن، منذ تأسيس الإمارة، حتى اليوم، يلاحظ بأنَّ القيادة الأردنية تسعى على الدوام نحو الاستجابة لضرورة التحديث والتغيير، على الرغم من التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهت الأردن منذ تأسيسه، خاصَّة بعد الاستقلال، والمتمثلة بالاحتلا الإسرائيلي في فلسطين، والتحديات الإقليمية والدولية المتعددة، ومع هذا نجد الرغبة المستمرة من القيادة السياسية في الإصلاح الشامل، للانتقال بالأردن من بلد محكوم بإمكانيات مادية محددة إلى الأخذ بمناهج التقدم التي تستخدمها العديد من الدول المتحضِّرة، بالاعتماد على سياسة الانفتاح والتعاون مع الدول الأخرى (16)، وفق المنهجيَّة العلمية.

كما تتضح الإرادة السياسية، من خلال حرصها على استصدار القوانين القادرة على تطوير مسيرة العملية الديمقراطية، وفي مرحلة عهد الملك عبدالله الأول ابن الحسين صدر القانون الأساسي عام 1928م الذي كان بمنزلة الدستور الأول بعد قيام الدولة عام 1921م، وكذلك صدر الدستور الثاني

بعد استقلال المملكة عام 1946م، إذْ بيَّن العديد من الحقوق المدنية والاقتصادية لأفراد المجتمع، وبعد وحدة الضفتين عام 1950م، وفي عهد الملك طلال بن عبد الله صدر الدستور المعمول به حالياً عام 1952م، والذي تبلورت فيه الإرادة بالعمل وفق النهج الديمقراطي، وبعد تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية عام 1953م، شهدت فترة الخمسينات من القرن الماضي إزدهار العمل الحزبيّ، وبناء مؤسسات المجتمع المدنيّ، والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ونتيجة لوجود حالة عدم الاستقرار في المنطقة والإرتباطات الخارجيَّة لبعض الأحزاب الأردنية، تمَّ إلغاء النشاط الحزبي في البلاد بمرسوم ملكيّ في عام 1957م (17).

وفي إطار توجهات الأردن باستئناف المسيرة الديمقراطية في عام 1989م، سُمِحَ للأحزاب السياسية أنْ تشارك عملياً في الانتخابات التشريعية عام 1989م، وعلى ضوء ما تضمَّنه الميثاق الوطنيّ الصادر عام 1991م، أرادت السلطة السياسية إضفاء الشرعية على العمل الحزبيّ، فصدر في عام 1992م قانون الأحزاب رقم (32)، إذْ بيَّن القانون المبادئ الأساسية التي يرتكز عليه النظام السياسي، كالأخذ بمبدأ التعدديَّة السياسية، وتعميق الحريَّة الفرديَّة، وإضفاء الشرعيَّة القانونية للحراك السياسيّ، والتأكيد على الهويَّة الأردنيَّة للأحزاب السياسية، وتجلَّت الإرادة السياسية في التحوَّل الديمقراطي في فترة التسعينات من القرن الماضي، بإلغاء قانون الدفاع لسنة 1935م، وصدور قانون دفاع جديد أنهى الأحكام العُرفيَّة، وبعده صدر قانون محكمة العدل العليا رقم (12) لسنة 1992م والذي أخضع جميع القرارات لرقابة القضاء، كما تمَّ إلغاء قانون مقاومة الشيوعية إيماناً بالتعدديَّة السياسيَّة وحرية التفكير بتاريخ 1992/11/21م، وبذلك سُمِحَ للفكر السياسيّ المتعدِّد بحريَّة العمل وممارسة نشاطه السياسيّ (18).

وفي عهد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، استمرَّت الإرادة السياسيَّة في تجسيد النهج الديمقراطيّ وتمَّ ترفيع وحدة حقوق الإنسان إلى دائرة في عام 1999م، إلا أنَّه تمَّ إلغاء هذه الدائرة عام 2000م على أثر تشكيل اللجنة الملكية لحقوق الإنسان في نفس العام، وبعدها تم تأسيس المركز الوطنيّ لحقوق الإنسان، بموجب القانون المؤقت رقم (75) لسنة 2002م، وإنشاء وزارة تُعنى بالتنميَّة السياسيَّة لتعزيز المسيرة الديمقراطيَّة، وصدور الأجندة الوطنية من أجل المساهمة في إتمام الحقوق والحريَّات الأساسيَّة للإنسان الأردنيّ، إذْ دعت إلى المشاركة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم، وحرية التعبير والتجمُّع، وتناولت واجبات المواطنة وحقوقها بشكل عام، إضافة إلى الدفع بالقطاع الإعلاميّ ليكون حرَّاً ومسؤولاً، إذْ صدر قانون جديد للمطبوعات والنشر عام 2003م بديلاً عن القانون الصادر عام 1993م، أتاح حريات أكثر للصحافة والإعلام مقارنة بالقانون السابق (19).

المبحث الثاني: التحدِّيات التي تواجه الأردن في معركة تفعيل المواَطنة وتعميق الهويَّة الوطنيَّة

1. الصراع العربيّ الإسرائيليّ:

يمثِّل المشروع الصهيونيّ، والاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، أبرز التحديات الخارجيَّة التي تواجه الأردن في معركة التنمية، والبناء المجتمعيّ، وتعظيم مشاريع الإصلاح في شتَّى المجالات، ويواجه الأردن منذ تأسيس الإمارة عام 1921م، وحتى اليوم، جميع مضامين المشروع الصهيونيّ عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وديمغرافياً بصورة مباشرة، كما ساهم ارتباط المشروع الوطنيّ الأردنيّ بالقضية الفلسطينية في عدم استقرار المشروع المدنيّ الأردنيّ، وعلى الرغم من قرار فكّ الارتباط القانونيّ والإداريّ بين الأردن والضفة الغربيَّة عام 1988م إلاَّ أنَّ التلازم في المواقف بين الأردن والقضية الفلسطينية لم يتوقف، وبالذات بخصوص الوصاية الهاشميَّة على مدينة القدس الشريف، فضلاً عن عدم وضوح الرؤية الدوليَّة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وحقَّ العودة، حيث يقوم الاحتلال الإسرائيليّ بالمناداة بصورة دائمة بنظرية الوطن البديل، والتي تقوم على ضرب الاستقرار في المشروع الوطنيّ الأردنيّ والمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في آنٍ واحدٍ معاً.

وهنالك خمسة محددات أساسية ينبثق منها القرار السياسيّ الأردنيّ يخصوص القضية الفلسطينية، وتعمل على بلورة الرؤية الأردنية للصراع العربيّ الإسرائيليّ، وأولاها ضرورة وجود حلّ سلميّ لهذا الصراع في فلسطين المحتلَّة، وثانيها مركزية الدور الأمريكي في إدارة الصراع وتسيير شؤون المفاوضات بين الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ، وثالثها التزام الأردن بالمعاهدة الأردنية الإسرائيلية، ورابعها قناعة الأردن المعلنة بإنَّ إقامة دولة فلسطينية في إطار حل الدولتيْن هي مصلحة أردنية وطنيَّة عليا تعمل على مواجهة نظرية الوطن البديل، وخامسها هو التعامل الأردنيّ الجديّ مع عملية السلام كوسيلة لحل الصراع بصورة دائمة (20)، ويؤكد الأردن بشكل محوري على أنَّ قضايا الحل النهائيّ الأساسيَّة وهي: القدس، والأمن، والحدود، والمياه، والمستوطنات، واللاجئون، بأنَّها قضايا مرتبطة بالأمن الوطنيّ الأردنيّ جوهرياً، مع العلم بأنَّ هنالك إصرار من الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون المفاوضات العربيَّة مع الاحتلال الإسرائيليّ ثنائية ومباشرة، وهو شرطٌ إسرائيليّ قديم، وهذا الإصرار الأمريكيّ يفسِّر توجهاتها نحو تجاوز الأردن في المفاوضات حول القضايا التي يعتبرها الأردن ذات مساس مباشر بأمنه الوطنيّ ووجوده أيضاً (21).

إنَّ التلويح الدائم بما يسمى الخيار الأردنيّ والوطن البديل في الصراع العربيّ الإسرائيليّ يمثُّل تقويضاً للمشروعيْن الوطنييْن الأردنيّ والفلسطينيّ معاً، وأنَّ الحفاظ على حقّ العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين هو المطلوب وليس نقل هذه القضية إلى الداخل الأردنيّ، وأنَّ دعم الهوية الوطنية الأردنية، في ذات الوقت وبنفس القَدْر من الأهمية، هو دعم للهوية الوطنيَّة الفلسطينية، وليسَ سرَّاً

أنَّ ثمة ضغوط غربية وأمريكية على الأردن للقبول بمشاريع تتناقض مع أمنه واستقراره وسيادته مثل صفقة القرن وضمّ الضفة الغربية إلى الكيان المحتل، بل وتُهدِّد الأمن القوميّ العربيّ برمَّته، وصولاً إلى تغييب هويته الوطنيَّة، وعزله عن محيطه العربيّ والإقليمي، وإضعافه إقتصادياً، وتكريس فجوة بين السلطة السياسيَّة والشعب الأردنيّ الذي يعاني اقتصادياً واجتماعياً نتيجة الظروف التي تعصف بالمنطقة العربيّة، إلى جانب السعي الحثيث نحو تفكيك مكونات ومؤسسات المجتمع المدنيّ الأردنيّ، وإثارة الفوضى، والتجييش الإعلاميّ، سعياً وراء إجبار الأردن على القبول بالمشاريع الأمريكية والإسرائيلية والتي من الجليّ أنَّها تتأسَّس على حساب تاريخ وحاضر ومستقبل الأردن (22).

2. ظاهرة الإرهاب:

يعتبر الأردن ظاهرة الإرهاب نتيجةً للفكر الظلاميّ المتناقض تماماً مع قيم العروبة والإسلام، ووفق هذه الرؤى يقوم الأردن باتخاذ سياسة ذات مصداقية فاعلة في مواجهة الإرهاب والإرهابيين من خلال محاربة الفكر المنحرف الذي يقودهم، وملاحقة المجموعات الإرهابية التي تسعى إلى النَّيْل من أمن الأردن واستقراره، والتنسيق مع المجتمع الدوليّ من أجل هذه الغاية (23)، وبهدف التصدِّي لظاهرة الإرهاب والحدِّ من تأثيرها على الأمن الأردنيّ، وتأخير الخطط التنموية، وطرد الاستثمارات الأجنبية، فقد ذهبت التشريعات الأردنيَّة إلى الحسم في وضوح النصوص القانونية في المعالجة الوقائية لهذه الظاهرة منذ بدايات القرن الجديد وصولاً إلى إصدار قانون مكافحة الإرهاب في عام 2005م.

وبخصوص الالتزام بالشرعيَّة الدولية فقد قامت الأردن باتخاذ سلسلة من الإجراءات التنفيذية لتطبيق القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وهي القرارات:" 1189، 1269، 1333، 1368 "، ومن أبرز هذه الإجراءات تجميد أموال المنظمات التي يشتبه بعملها الإرهابي، أو ممارستها للعنف، ومكافحة غسيل الأموال، ووسائل التحايل المصرفيّ، والتنسيق مع الدول العربية بخصوص تبادل المعلومات الأمنيَّة، وهذا كلُّه سعياً وراء مواجهة محاولات العبث بالأمن الأردنيّ، وبالذات في ظلِّ حالة الانفلات الأمنيّ والحروب الأهليَّة التي عصفت بمعظم بلدان الربيع العربيّ (24)، فقد واجه الأردن العديد من هذه الأحداث الإرهابية والتي كان أعنفها في تفجيرات فنادق عمَّان عام 2009 م، وصولاً إلى أحداث مدينة الكرك حيث حاولت مجموعة إرهابية العبث بالأمن الوطنيّ في عام 2016 م.

3. التحديات الفكرية والثقافية:

يواجه المجتمع الأردنيّ، كما هو الحال في عموم المجتمع العربيّ، مجموعة من التحديات الفكرية والثقافية التي تستهدف المكونات الأساسية للثقافة العربية والإسلاميَّة، ويأتي في مقدِّمة هذه التحديات طغيان العولمة، والعولمة الثقافية على وجه الخصوص، وبدأت المواجهة مع الخصوصيَّة الحضارية، والدينيَّة، واللغويَّة، والقوميَّة، بصورة صارخة، إلى جانب منافسة هذه العولمة للمؤسسات التعليميَّة

والاجتماعيَّة والدينيَّة التي ظلَّت حِصْناً للإنسان العربيّ، وكذلك الأردنيّ، ناهيك عن الانتشار المذهل لثقافة الصورة، وثورة الاتصالات (25)، وعدم القدرة على الحياة دون وجود الشبكة العنكبوتية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ بشكل يفوق التصوُّر، وعلى الرغم من وجود فوائد عديدة لهذه التطورات، ولكن هذه التطورات وصلت إلى كينونة الإنسان العربيّ، ومعتقداته، وتاريخه، وبلغت ذروتها في محاولات طمس الهويَّة العربيَّة والإسلاميَّة، وإنكار حالة تكريس المواطنة عندما يتعلَّق الأمر بالإنسان العربيّ، والدعوة الدائمة لهذه المسائل طالما أنَّها في السياق الغربيّ عموماً.

ولمَّا كانت العولمة الثقافية هي أبرز تحديات الهوية الوطنيَّة الأردنية، نتيجة ارتباطها بمدخلات ومخرجات وتصورات تتناقض في كثير من الأحيان مع خصوصية وثقافة المواطن الأردنيّ، والذي بدوره لا يمكن أنْ يعزل نفسه عن تلكم الثقافة العالميَّة، ولذا ينبغي تحديد السياقات الخاصة بالهوية الوطنية الأردنية بصورة واضحة المعالم، وتعميق قيم الولاء والانتماء للوطن، وتعظيم فهم المواطنة وتقنينها (26)، مع ضرورة الإشارة إلى ضعف القيم الروحية والأخلاقية نتيجة سيطرة القيم المادية، والثقافة الاستهلاكية على عموم فئة الشباب في المجتمع العربيّ، والمجتمع الأردنيّ كذلك، إلى جانب تراجع الاهتمام باللغة العربية والتي تمثِّل بحدِّ ذاتها الوعاء الذي يحتوي الثقافة الوطنية، والوسيلة التي تتبلور من خلالها الهوية الوطنيَّة (27)، وتبرز في هذا الإطار قضية قبول أو رفض ثقافة العصر، حيث ينبغي التفريق بين رفض الغزو الفكري، واللغوي، والثقافيّ، من جهة، وضرورة استيعاب الفكر المتقدِّم من خلال رؤية علميَّة ومنهجيَّة نقديَّة بحيث يغدو القبول والرفض لأيِّ منجز حضاريّ أجنبيّ معياره العلم وأدواته (28).

ويمكن إجمال التحدِّيات التي تواجه التحدي الثقافيّ في الأردن والتي تتلازم مع قضيتيْ المواطنة والهوية الوطنيَّة بضعف وضوح السياسات والاستراتيجيات الوطنيَّة، وضعف الوعي العام بأهمية التنميَّة الثقافية، وأنَّ التنسيق بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدنيّ والقطاع الخاص فيما يتعلَّق بالشأن الثقافيّ بحاجة إلى فعالية أكبر على الرغم من ارتفاع نسبة المتعلِّمين في المجتمع الأردنيّ، إلى جانب ضعف الموارد المالية والاقتصادية يقف عائقاً أمام زيادة وتنويع الأنشطة والاستراتيجيات الثقافية في الأردن، فضلاً عن ضعف البنية التحتيَّة للقطاع الثقافيّ، وعدم توفر بيانات ثقافيَّة متكاملة وفق نوع المنتج وجهة إنتاجه (29)، وهذه التحديات ليست هامشيَّة أو آنية ولكن الإنصاف يوجب القول بأنَّ جميع ما سبق لم يكن مسوِّغاً يرتضيه المثقّف الأردنيّ من أجل نضاله نحو ثقافته الوطنيَّة، وتعميق قيم المواطنة، وهو إنجاز بحدِّ ذاته للإنسان العربيّ في الأردن المثقّف وغير المثقّف بحاجة إلى دراسة خاصة في هذا السياق، حيث لم تكن العوائق بأنواعها حاجزاً يمنع الأردنيين من الإبداع، والحفاظ على الهويَّة، والحرص على المواَطنة.

4. العامل الاقتصاديّ:

يساهم العامل الاقتصاديّ بدورٍ محوريٍّ في تحديد خيارات وأولويات السياسة الأردنية على الصعيديْن الداخليّ والخارجيّ، ذلكم أنَّ ضعف الاقتصاد الأردنيّ الناتج عن قلّة الموارد الطبيعيَّة، والرأسماليَّة، وضآلة المساحات الصالحة للزراعة، وتدفُّق اللاجئين العرب منذ تسعينيات القرن الماضي إلى الأردن، هذه العوامل كلها جعلت الدولة تتحمَّل أعباء كبرى في شتَّى المجالات، مع ملاحظة أنَّ الاقتصاد الأردنيّ يرتبط بصورة أو أخرى باقتصاد الدول العربية المجاورة له، بمعنى أنَّ التفاعلات السياسية في المحيط العربيّ أو الإقليمي تنعكس مباشرة على الاقتصاد الأردنيّ (30)، ومن هنا، تأثَّر الاقتصاد الأردنيّ أيضاً بموقعه، وامتلاكه أطول خط حدوديّ مع الاحتلال الإسرائيليّ، وتذبذب المساعدات العربيَّة، والأجنبيَّة، بل وارتباط تلكم المساعدات في أغلب الأحيان بمحاولات الضغط على الأردن وتوجهاته السياسيَّة (31)، وبالذات بخصوص موقفه من القضيَّة الفلسطينيَّة، وقضية القدس الشريف على وجه الخصوص.

ويواجه الاقتصاد الأردنيّ منذ بدايات الربيع العربيّ وانتقال المحاولات التي قام بها الشباب في المجتمع العربيّ نحو التحرُّر، واستقلال القرار، ومحاربة الفساد، والقضاء على الاستبداد، يواجه الأردن بعد الانتقال القسري لتداعيات الربيع العربيّ نحو العنف، والدمويَّة، حالة من عدم الاستقرار الاقتصاديّ نتيجة الاختلال السياسيّ في المنطقة العربية، وقام الأردن بتطبيق عدة برامج تصحيح اقتصاديّ سعياً للتوجه نحو اقتصاد السوق، وتعديل الدور الاقتصاديّ للدولة، وتفعيل خطط التعديل الهيكليّ وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وخصخصة الكثير من المؤسسات العامَّة، وتطوير قوانين تشجيع الاستثمار، هذا كلُّه يضغط على المجتمع الأردنيّ بكافة مكوناته، ويزيد في عجز الموازنة بشكل سنويّ (32)، حيث برز ضعف القطاعات الإنتاجيَّة وبالذات الزراعيَّة والصناعيَّة، وأطلَّ التحدي المائيّ بصورة قاسية نتيجة عدم وجود مصادر مائيَّة سطحية وجوفية كافية، ناهيك عن خفض الناتج المحليّ والاعتماد على المساعدات الخارجية وما يمثّله ذلك من خطر على الأردن وحاضره ومستقبله أيضاً.

وبالأرقام فقد حقَّق الاقتصاد الأردنيّ أداءً متواضعاً خلال عام 2017 م وعلى مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث سجل الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ نمواً محدوداً بلغت نسبته 1.2%، وترافق ذلك مع ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 3.3%، وارتفاع معدَّل البطالة العام إلى ما نسبته 18% فيما بلغ معدَّل البطالة بين حَمَلة الشهادات الجامعية ما نسبته 24.6%، وتمَّ تسجيل أعلى معدَّل بطالة في الفئة العمرية (20 – 24 سنة) بواقع 38.7%، ويعتبر قطاع خدمات المال والتأمين أبرز القطاعات التي ساهمت في نسبة النمو الاقتصاديّ الحقيقي بنسبة 2.1%، إلى جانب

الصناعات الاستخراجيَّة والتحويليَّة والزراعة والخدمات الاجتماعية والشخصيَّة بنسب بسيطة جداً، بينما ساهمت قطاعات التجارة والكهرباء والماء والخدمات الحكومية بأقلّ من 1% بكثير، وإذا انتقلنا إلى السياسة الماليَّة فقد استمرَّ عجز الموازنة العامة بعد المنح الخارجية بمقدار 726 مليون دولار بنسبة 3.5%، كما استمرَّت المديونية العامة الداخلية والخارجية بالارتفاع حيث وصلت نسبة إجمالي الديْن العام حوالي 95%، وانخفضت الصادرات الكليَّة خلال عام 2017م بنسبة 2.8% بينما ارتفعت المستوردات بنسبة 5.6% مما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاريّ بنسبة 11.2% حيث وصلت إلى 6.7 مليار دينار (33).

وقد ظلَّ النشاط الاقتصادي على العموم ضعيفاً، إذ بلغ الناتج المحلي الحقيقي 109 % خلال عام 2019، بما يتفق مع الاتجاه السائد على مدى السنوات الثلاث السابقة، كما استمر التضخم الكلي ضعيفاً طوال عام 2019م، وبلغ متوسط نمو أسعار المستهلكين 9, . % مقارنة بنسبة 4,5 % في عام 2018، مع استمرارية هذا الاتجاه خلال بدايات عام 2020م، إلى جانب انكماش العجز التجاري بنسبة تصل إلى 15 % خاصة في العجز التجاري غير النفطي، ومع ضغوطات جائحة كورونا من المتوقع انكماش نمو الاقتصاد الأردني إلى (– 3.5 %) من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020م، إلى جانب انخفاض الاستثمارات الأجنبية، وتراجع تحويلات المغتربين في دول الخليج العربي، ولكن التوقعات والمؤشرات تقدَّم احتمالية انتعاش الاقتصاد الأردني تدريجياً في عام 2021م إلى 2% – 2,2 % على المدى المتوسط (34).

تأسيساً على ما سبق، وفي ضوء المشهد السياسيّ العربيّ، والإقليميّ، وبروز تحديات القضية الفلسطينية وبالذات الاعتراف الأمريكيّ بمدينة القدس عاصمةً للاحتلال الإسرائيلي في أواخر عام 2017م، يبدو الاقتصاد الأردنيّ يعاني من صعوبات كبرى، حيث سياسات مالية ونقدية انكماشيَّة، وضعف في القدرة التصديريَّة للصناعات الأردنية المختلفة والتراجع الحاد على المستوى الإقليميّ، وعليه، لا يمكن توقّع تحقيق معدلات نمو اقتصاديّ مرتفع للاقتصاد الأردنيّ، حيث أنَّ ضعف الاقتصاد الكليّ على المدى الطويل ينبع من وجود اختلالات هيكلية، إلى جانب وجود اختلالات داخلية وخارجية كبيرة والتي ينجم عنها احتياجات تمويلية كبيرة يتم تلبيتها عادة من المساعدات والمنح الخارجية التي بدأت بالانحسار، وبالتالي يحتاج الأردن إلى تعميق الإصلاحات باتجاه تحقيق النمو المتوازن من خلال استغلال المزايا النسبية والتنافسيَّة، وإيجاد فرص العمل، وجذب الاستثمارات الخارجية، وتمكين وتحفيز الاستثمارات المحليَّة، وفتح أسواق جديدة غير تقليدية، واستمرار الإصلاحات الاقتصادية الهيكليَّة وإزالة التشوُّهات الكبيرة في المشهد الاقتصاديّ (35)، وهي جهود عسيرة ولكنَّها غير مستحيلة على مجتمع أردنيّ اعتاد على مواجهة التحديات منذ تأسيس دولته.

5. العامل الاجتماعيّ:

يواجه المجتمع الأردنيّ، كغيره من المجتمعات العربيَّة، العديد من التحديات الاجتماعيَّة والتي يأتي في مقدمتها ظاهرة البطالة التي يتداخل فيها الاجتماعيّ مع الاقتصاديّ، ولا يمكن خفض معدلات البطالة دون تكاتف الجهود الرسميَّة إلى جانب مؤسسات المجتمع المدنيّ والقطاع الخاص، غير أنَّ الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي ليس وجود البطالة في دولة نامية، فهذا منتشر في جميع الدول النامية، وإنَّما المستهجن هو حجم العمالة الوافدة في بلدٍ صغير كالأردن، ومن هنا، يمكن القول بأنَّ تراجع النمو الاقتصاديّ في الأردن منذ تسعينيَّات القرن الماضي، وارتفاع معدل السكّان الطبيعي والقسريّ، وانخفاض الأجور، وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية، وعودة الكثير من الأردنيين العاملين في الخارج لأسباب سياسية (36)، هذه كلُّها ساهمت في تفاقم ظاهرة البطالة بصورة كبيرة في الأردن، مع تزايد المخاطر الاجتماعية المترتِّبة على هذه الظاهرة وتحديداً التفكُّك الأُسريّ، وسيطرة القيم الماديَّة والشخصيَّة، وهيمنة الفرديَّة على تطلعات المواطنين.

وفي السياق ذاته، تزداد ظاهرة الفقر في الأردن بصورة كبيرة نتيجة الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها، وتبلغ هذه الظاهرة ذروتها في المحافظات خارج العاصمة عمَّان وبالذات المناطق الهامشية حيث ارتفاع نسبة الأُميَّة، وضعف فرص العمل، وتقوم الدولة بجهود كبيرة من خلال صندوق المعونة الوطنيَّة من أجل مواجهة الفقر والبطالة في هذه المناطق علماً بأنَّ معدل الفقر في الأردن يصل إلى قرابة 15% من السكَّان، وهذا يؤشر على عدم العدالة في توزيع مشاريع التنميَّة بين الحضر والريف، مع الإشارة هنا إلى ضرورة تعزيز سياسات التصحيح الاقتصاديّ، ومحاربة الفساد، وتفعيل مكافحة التهرُّب الضريبيّ، فضلاً عن النزاعات الإقليمية، ووصول مئات آلاف اللاجئين العرب من العراق وسورية، وانخفاض حجم المعونات الاقتصادية العربيّة بشكل مُطَّرد (37).

ويساهم الفقر في جملة ما يساهم من آثار اقتصاديَّة واجتماعية تؤثر على استقرار الأردن وأمنه في بروز الأمراض الاجتماعيَّة، وانخفاض المستوى التعليميّ والثقافيّ، وتراجع الرعاية الصحيَّة، والتهميش، وضعف المشاركة في الحياة العامة، بل ويساهم في انعكاسات سلبية على وضع المرأة والطفل في المجتمع، ويعتبر إضعاف الولاءات الضيِّقة، أو الجهوية، أو الفئوية، أو الطائفية، لصالح الولاء الوطنيّ من أبرز التحديات الاجتماعية التي تواجه الدولة الأردنية، ويرتبط هذا التحوُّل بمستوى التعليم، وأنماط التربية والثقافة السائدة (38)، وتقوم مؤسسات المجتمع التربوية، والإعلامية، والدينية، والنخب المثقَّفة، ومؤسسات المجتمع المدنيّ، بأبرز دور في تعميق المواطنة، وتفعيل مدخلات الهوية الوطنيَّة الجامعة، وقيادة مشاريع التنمية الشاملة للمواطن الأردنيّ.

6. تحديات الربيع العربيّ:

شهد الوطن العربيّ في خمسة بلاد منه مجموعة من الحراكات والاحتجاجات منذ أواخر عام 2010، وتميّزت بوجود الحشود الجماهيرية الكبيرة، ومشاركة غير مسبوقة للشباب العربيّ، وتوظيف فعّال لوسائل التواصل الاجتماعيّ، فقد انتشرت الاعتصامات، والإضرابات، والمظاهرات، في الشوارع، والساحات العامّة، والميادين الكبرى تطالب بإسقاط الأنظمة السياسية، حيث بدأت في تونس في 2017/1/14، وانتقلت إلى مصر في 2011/2/11، بينما اتخذت أبعاداً دولية خطيرة لدى انتقالها إلى ليبيا نتيجة التدخّل العسكري الغربيّ من خلال حلف شمال الأطلسي، كما دخلت اليمن في أتون الربيع العربيّ وشهدت تحولات كبرى نتيجة التدخّل من خارج الإطار العربيّ، أمَّا ثالثة الأثافي فقد كانت سورية التي شهدت حراكاً سلمياً ما لبث أنْ تحوّل إلى صراع دموي تشترك فيه دول عظمى، وخلّف دماراً هائلاً، وخسائر بشرية بعشرات الآلاف، مع ملاحظة وجود تباينات كثيرة على مختلف الأصعدة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية بين هذه الدول.

ومن أبرز الأسباب التي كانت وراء انطلاق الثورات العربية، طغيان الأنظمة السياسية في تلك البلاد، وانتشار، الفساد بأشكاله كافّة، والبطالة، والمضايقات الأمنية بصورة دائمة، وتهميش النُّخب السياسية، والثقافية، ذات التوجهات الوطنية المتعارضة مع مصالح تلك الأنظمة، وتكريس عدم النزاهة في العمل السياسي، والبرلمانيّ، والنقابي (39)، حيث توحّد الشعار في هذه الدول العربية المذكورة آنفاً، وغيرها من الدول التي لم تشهد ذات الزخم الجماهيري، وكان هذا الشعار :" الشعب يريد إسقاط النظام "(40)، وتمكّنت هذه الحراكات والاحتجاجات من تحقيق أهداف يمكن أن نقول أنها جزئية، وإنْ كانت في نظر الجماهير في تلك البلاد انتصارات كبيرة، والسبب هو أنَّ التغيير، أو الثورة، لا يتوقّف على إسقاط رأس النظام بينما مؤسسات الدولة العميقة ذات المصالح الكبرى، لم تتغيّر، بل إنَّ بعضها ركب موجة الربيع العربيّ واستطاع القيام بما يسمى الثورات المضادة مما جعل نتائج تلك الحراكات بالمجمل وكأنها لم تحدث، فقد نجحت الثورة التونسية عندما هرب الرئيس السابق زين العابدين بن عليّ، كما نجحت الثورة المصرية في إجبار الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك على التنحّي عن السلطة (41)، واستطاعت ثورة 17 فبراير الليبية تحقيق غايتها بإسقاط النظام بل وقتل الرئيس السابق معمّر القذافي، كما أُجبر الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على التنحّي أيضاً (42)، أمَّا سورية فما تزال أوضاعها مفتوحة على كل الاحتمالات (43).

وقد شهدت الساحة الأردنية في أواخر عام 2012 م نشاطاً سياسياً كثيفاً في إطار موجة الربيع العربيّ، شاركت فيها مؤسسات المجتمع المدنيّ، والأحزاب السياسية، والشخصيات الوطنيَّة، للمطالبة بالمزيد من الإصلاح السياسيّ، والاقتصاديّ، ومحاربة الفساد والغلاء والمحسوبيَّة، وكانت التجربة

الأردنية في هذا السياق متفرِّدة حيث تماهى النظام السياسيّ مع مطالب الحراك الشعبيّ وطموحاته من جهة (44)، ولم تشهد الساحة الأردنيَّة أي مظاهر عنف، أو دماء، أو خروج على الإجماع الوطنيّ، والثوابت الوطنيَّة من جهة أخرى، على الرغم من شدَّة الضغوط التي يعاني منها المواطن الأردنيّ، إلى جانب المحاولات الخارجية التي كانت تسعى إلى عسكرة الحراك الشعبيّ الأردنيّ، وظلّت المطالبات في الإطار السياسيّ السلميّ بصورة متميِّزة.

وقد قدَّمت الأردن مبادرة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية من خلال الأوراق الملكية التي نشرها الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وهي مبادرات لأنَّها طُرِحَت للنقاش على المستوى الوطنيّ ولم تكن في سياق التعليمات أو الإرادة الملكيَّة، ولهذا فهي تمتاز بطرحها مجموعة من الأفكار على مستوى الأردن في سبيل تفعيل المشاركة للمواطنين في صياغة حاضرهم ومستقبلهم، وهي تجربة فريدة لأنَّها تأتي في ظلِّ جوار عربيّ وإقليمي مشتعل ودمويّ، فضلاً عن كونها مأسسة للعمل السياسيّ، وتفعيل المشاركة الشبابية في جميع المجالات، علماً بأنَّ هذه الأوراق النقاشية قد عالجت الكثير من القضايا على مستوى الأردن من أبرزها (45):

1. أهمية ترشيد وتطوير وتعميق التجربة الديمقراطية الأردنية وفق الخصوصية التي تطبع الحياة السياسية في المجتمع الأردن.
2. تكريس قيم الثقافة الديمقراطيَّة من خلال المؤسسات التربوية المتعددة، ومؤسسات المجتمع المدنيّ، والأحزاب السياسية.
3. التأكيد الدائم على أهمية وضرورة الحوار الوطنيّ الأردنيّ الشامل.
4. الحفاظ على التنوّع الثقافي، والتعدديَّة السياسيَّة، والفسيفساء الاجتماعية، في إطار الوطن، وتوفير جميع الفرص، والإمكانات، من أجل التغيير والتطوير وفق منهجيَّة علميَّة، والتدرُّج في عمليات التغيير على قاعدة الوحدة الوطنيَّة.

المبحث الثالث: آفاق المواطنة والهوية الوطنيَّة في الأردن

تأسَّست الدولة الأردنيَّة منذ عشرينيات القرن الماضي في مجتمع عربيٍّ تقليديّ من حيث الخصائص والرموز والتعبيرات والمعاني السياسيَّة والفكر القوميّ والارتباط بالقضية الفلسطينية، وظلَّت مضامين الحياة السياسيَّة في الأردن في السياق العام العربيّ من حيث الوسائل والأدوات، ولمَّا انتقلت الإمارة إلى مرحلة المملكة حملت اسم العائلة الهاشمية ذات الأصول الحجازيَّة رسمياً في إشارة واضحة لدور العامل الاجتماعيّ الحاسم في قيم النظام الأردنيّ واتجاهاته (46)، إلاَّ أنَّ الصيغة الهاشميَّة لنظام الحكم في الأردن نأت بنفسها في بعض الجوانب عن التيار السائد في الصيغ الأبويَّة العربيَّة التي ما يزال بعضها موجوداً حتى اليوم، وبرز ذلك من خلال العوامل الآتية:

1. استناد الفكرة الهاشمية في التعبير عن نفسها على أسس رساليَّة، باعتبار أنَّها تعبِّر عن مضمون رساليّ بأبعاد دينيَّة أكثر من الصيغة العائليَّة مع حفاظها على بعض المعايير العائلية التقليدية.
2. ظهور برنامج عمل سياسيّ هاشميّ على المستوى القوميّ، ظهر في السلوك السياسيّ منذ الملك عبد الله الأول ابن الحسين (47).

وفي الفترة ما بين تأسيس الإمارة عام 1921م وإلى غاية استقلال المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946م كان الاعتماد في الكثير المناصب العامة والحكومية على العرب من غير الأردنيين نتيجة ظروف اجتماعية واجتماعية تتعلَّق بإرهاصات وتداعيات تشكيل البيئة السياسية الأردنيَّة، وبُعيْد مرحلة الاستقلال حمل المجتمع السياسيّ الأردنيّ تناقضاته الأولى التي تمثَّلت في غربة القوى الاجتماعية المحليَّة وشعورها بالغياب عن الدولة ومؤسساتها وعدم تمثيلها بشكل موضوعي في تلك المؤسسات، وبالتالي عدم وضوح الهوية الوطنية الأردنيَّة، وعدم تبلور قيم المواطنة بشكل متكامل، إلى جانب الأحداث العاصفة بالمجتمع العربيّ عموماً، وتطورات القضية الفلسطينية وتهجير الآلاف من أبناء الشعب الفلسطينيّ إلى الأردن، مروراً بوحدة الضفتين عام 1950م، مما ساهم بظهور واقع سياسيّ واجتماعيّ جديد، وبلغت التطورات في هذا السياق ذروتها مع ظهور الدستور الأردنيّ الأكثر ليبرالية في عهد الملك طلال بن عبد الله عام 1952م، وتولّي الملك الحسين بن طلال الحكم عام 1953م وفق رؤى سياسية جديدة، واستراتيجيات تحديثية، كان لها أكبر الأثر في صياغة المشهد السياسيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والثقافيّ ما يزيد عن أربعة عقود (48).

ويمكن القول بكثير من اليقين أنَّ المعايير الأساسية التي اعتمدتها الدولة الأردنية طوال عهد الملك الحسين بن طلال في سبيل تحقيق التنمية السياسية، وبناء الدولة، والمجتمع، وبلورة الهوية الوطنيَّة الأردنية، وتعميق قيم المواطنة هي: الحرص على مشروع التحديث في ذات الوقت الذي تحافظ فيه الدولة على قيمها التقليديَّة بصورة متوازنة دون طغيان طرفٍ على آخر، وثانيها إعادة بلورة ومأسسة البرنامج الهاشميّ في الحكم والتوجهات بصيغة تتلازم مع مضمون الهوية الوطنية الأردنيَّة، وثالثها الإصرار على إيجاد حالة التوازن الاجتماعيّ والجغرافيّ والثقافيّ في تكوين النخبة السياسيَّة الأردنيَّة وتولّي المناصب العامَّة، ورابعها هو الاهتمام بأدوار القوى التقليدية المتمثِّلة بالعشائر الأردنيَّة (49) بصورة تضمن استمرارية وجود هذه القوى بصيغ جديدة وتوظيفها في إطار الدولة ومؤسساتها وخدمة المجتمع الأردنيّ بكافة أطيافه.

من زاوية أخرى، ساهمت وسائل التنشئة الاجتماعيَّة والسياسيَّة في الأردن في تعليم الأفراد في المجتمع القيم السياسيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة اللازمة ذات العلاقة المباشرة في متابعة مسيرة البناء المجتمعيّ، والديمقراطيّ، حيث ساعدت في الربط بين المواطنين والنظام السياسيّ، وجسَّدت إدارك

الفرد بأنَّ الحراك السياسيّ، والثقافيّ، حدودهُ أمن الدولة، واستقرارها، والحفاظ على الهوية الوطنيَّة، وتكريس المواطنة، ولم تُغْفِل هذه التنشئة التأثيرات الدولية والإقليمية، إلى جانب خصوصية المجتمع بما يتضمَّنه من متغيرات لها علاقة بالقيم المادية مثل طبيعة الدولة، وديمغرافية السكَّان ونوعها، والقيم غير المادية المتمثِّلة بالقيم الدينية والتراثية، والعادات والتقاليد، والتماسك الاجتماعيّ، ومع الدخول في مرحلة التحوّل الديمقراطي في عام 1989م تمَّ التركيز على مدخلات الحوار والتواصل بين أفراد المجتمع والسلطة السياسيَّة، والتأكيد على أهمية التعدُّدية في جميع أشكالها.

وظاهرٌ أنَّ الدولة الأردنية تسعى إلى تأكيد حقيقة مؤداها أنَّ معيار الخيار أمام الفرد ومؤسسات المجتمع حدودهُ المصلحة العامَّة، والحفاظ على الأمن الوطنيّ، الذي يتلازم معه أيضاً التحوّل الديمقراطيّ، ذلكم أنَّ الاستقرار والأمن مِنْ أبرز شروط تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع، وتعزيز ذلك يتأسَّس على التزام جميع المواطنين بالفعل الإيجابي نحو الوطن ومؤسساته، والإيمان بأنَّ مصلحة الأردن العليا، والولاء له، وصون هويته، واجب غير قابل للمساومة أو التجزئة أو التفاوض، وهو واجبٌ على كل مَنْ اختار الأردن وطناً له، وبصورة أدقّ، يحرص النظام السياسيّ في الأردن على اعتبار المواطنة، وتعزيز الهوية الوطنيَّة، وصدق الانتماء والولاء، هي المحور والمنطلق للتفكير والممارسة، وهي معيار التمايز بين المواطنين الأردنيين، وتحقيق هذا يقود إلى توسيع المشاركة السياسية، وتطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار الدستور والميثاق الوطنيّ الأردنيّ (50).

ولقد فتح النشاط السياسي للدولة الأردنية خلال العقود الماضية الباب واسعاً أمام عوامل تفتيت الولاء السياسي للقبيلة لصالح الولاء للنظام السياسي، وفي المقابل تخلَّت القبيلة تدريجياً عن وظائفها التي تتمتع بها لمصلحة الطبقات الاجتماعيَّة والحكومة معاً، وفي الدرجة الأولى، لمصلحة أبنائها الذين دخلوا أطر النُّخب الحكومية، حيث يظهر التعبير عن التغيرات حيال مضامين الولاء والهوية أثناء التحولات السياسية وأثناء عمليات التجنيد السياسي، وحينما تتاح الفرصة للتعبير السياسي المباشر، إلاَّ أنَّ جوهر الهويَّة العامَّة للقبيلة لم يتغير بشكل جذري وبقيت القبيلة قادرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة وعلى إنتاج شروط استمرارية دورها في ظل الولاء للدولة ومؤسساتها ورموزها ومشاريعها (51).

والهويَّة الوطنيَّة الأردنيَّة، كغيرها من الهويَّات، تنطوي بالأساس على معانٍ ودلالات رمزية وثقافية وجماعية تعطي الفرد إحساساً بالانتماء إلى الجسم الأكبر، وتخلق لديه الاعتزاز بهذا الجسم الكبير، وهذه وظيفة مهمة للهويَّة الوطنيَّة بالإضافة الى فعاليَّة الدولة التي تحتضن الهويَّة، وتوفِّرها للدفاع عن أرضها ومجتمعها أو في تنميتها الشاملة، وإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وإقرار مبدأ

العدالة للمواطن، وهذا المفهوم يشير الى وجود بُعْد ذاتيّ وبُعْد جمعيّ للهويَّة، وبُعْد آخر مرتبط بالدولة والسكان على حد سواء، فالهويَّة الوطنيَّة هي نتاج اجتماعي ثقافي تاريخي عام وتمثل علاقة متكاملة، وتغطي مدى واسعاً للتصنيف والتنظير، وتعطي الناس شعوراً بأنَّهم مرتبطون ببعضهم برابط محدَّد وتتجاوز أحياناً كل الولاءات الطبقيَّة، لذلك فان دراسة الأفكار المتعلقة بالهويَّة الوطنيَّة والوطن تحتاج إلى أنْ تأخذ بالحسبان المعطيات والافتراضات الطبيعيَّة بحيث تكون نظرتنا للعالم أكثر شمولاً، (52) ذلك أنَّه في أغلب الأحيان يدور التساؤل حول لماذا تحمل الأفكار والمعطيات المتعلقة بالوطن والهوية الوطنيَّة الاتجاهات المعروفة عند أغلب المواطنين؟.

وتمتاز الهويَّة الوطنيَّة الأردنيَّة بأنَّها هوية تقوم على التنوُّع، والتنوُّع في الهوية منبثق من تركيبة النسيج الاجتماعيّ للمجتمع الأردنيّ، فالمجتمع الأردنيّ يحتوي على مزيج من الفئات الاجتماعية التي ساهمت في تشكيل الهويَّة الوطنية، وقد ساهمت هذه المكونات جميعها في تشكيل الهويَّة الوطنية، بالرغم مِنْ أنَّ تأثير ومساهمة الأردنيين من أصول فلسطينية يظهر بشكل أكبر من الفئات الأخرى في الهويَّة الوطنيَّة، نتيجةً للبُعْد الجغرافيّ والتشابك العلائقيّ مع الأردنيين من أصول شرق أردنيَّة، وبصورة تلقائية وطوعية، ويبدو أنَّ الحديث عن تطور الهويَّة الوطنية يؤدي الى الحديث عن تطور الدولة الأردنيَّة وذلك لارتباط الهويَّة بالتطور السياسيّ والتاريخيّ لمسيرة الدولة منذ تأسيس الإمارة لأنه في الفترة التي سبقت ذلك كانت المنطقة العربيَّة جميعها تحت الحكم العثماني وكانت الهوية السائدة آنذاك الهويَّة العربيَّة التي تسعى إلى الاستقلال عن الدولة التركيَّة (53)، وحين تأسَّست إمارة شرق الأردن في بداية العشرينيات من القرن الماضي وحتى بداية الخمسينيات من الفترة نفسها كانت المهمة الأساسية والأولوية لنظام الحكم هي التوحيد الجغرافي والاجتماعي من خلال تثبيت الحدود الجغرافية واستكمال فرض سيطرة الدولة المركزية (.

ويبدو جليَّاً أنَّ مستوى تأثير المواطنة ودورها في تعزيز الانتماء الوطنيَّ في الأردن يحتلُّ مركزاً متقدِّماً وتحديداً في مجال مشاركة المواطن الأردنيّ بالانتخابات والفعاليات الوطنيَّة التي تساهم في تطوير مؤسسات الدولة، وقد تميَّز المواطن في الأردن بممارسة هذه الفعالية وخاصةً أنَّها تندرج تحت مفهوم المنافسة العشائريَّة، وتشعر بأنَّها أثبتت وضعها الاجتماعيّ والقبليّ من خلاله على مستوى الأحزاب أو العشائر (54)، كما يرتفع مستوى تأثير المواطنة في تعزيز الانتماء في المجال الثقافيّ والمعرفيّ من خلال مشاركة المواطن الأردنيّ بإصلاح المجتمع وفق الطرق والاستراتيجيات التي يتبنَّاها القادة المخلصين في الوطن، إلى جانب احترام المواطنين للقوانين والأنظمة في الأردن، والتفافهم حول قيادتهم الهاشمية (55)، مع ضرورة الإشارة إلى كون التعليم يساهم بصورة كبيرة جداً في قضايا الانتماء الوطنيّ، وقبول الآخر في الوطن حتى لو اختلفت الديانة (56)، وبالتالي يمثِّل

التعليم إحدى أهم ركائز حفظ الأردن لهويته الوطنيَّة، وتفاعل المواطنين مع قيم ومبادىء المواطنة بصورة جعلته يتجاوز جميع التحديات التي عصفت بالدول العربية المجاورة على الأقلّ.

ولمَّا كان الميثاق الوطنيّ الأردنيّ الصادر عام 1991م يحظى بإجماع وطنيٍّ على كافة المستويات، نتيجة تضمينه مختلف طموحات القيادة والمواطنين في الأردن، فضلاً عن توضيح الأدوار، والرؤى، واستراتيجيات العمل، بما يحافظ على الأمن الأردنيّ، والهوية الوطنية الأردنيَّة، ويعمّق قيم المواطنة، فإنَّ المأمول أنْ يلتزم به الجميع بصورة متكاملة، ذلكم أنَّ الأردن مع بدايات عام 2018م وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بمدينة القدس عاصمةً للاحتلال الإسرائيليّ تكون قد تنصَّلت من جميع التزاماتها السياسية، وخرقت قرارات الشرعيَّة الدوليَّة، ومخرجات جميع المعاهدات ذات العلاقة، وبالتالي يبدو الأردن بحاجة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنيَّة، وإبراز الهوية الوطنيَّة، وتعظيم المواطنة، من أجل الحفاظ على استقلاله وسيادته، ومن أجل الحفاظ أيضاً على حقوق الشعب الفلسطينيّ، ولا يمكن مواجهة هذا الخطر الداهم سوى بالمزيد من التمسُّك بالنقاط سابقة الذكر، ولذا فإنَّ الأحداث التي تعصف بالقضية الفلسطينية، اليوم، وفي ضوء هذه التطورات المصيرية من الواجب إعادة طرح أبرز نقاط الميثاق الوطنيّ الأردنيّ واستلهامها للحاجة الماسَّة إليه، وأنَّ المزيد من التلاحم الوطنيّ، والمشاركة الشعبية، كفيلة بالتصدي لأي مواجهة، وأبرز تلكم النقاط هي(57):

الميثاق الوطني الأردني

1	نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية نيابيّ ملكيّ وراثيّ، والتزام الجميع بالشرعية واحترام الدستور نصاً وروحاً هو تمكين لوحدة الشعب والقيادة.
2	الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، والوحدة العربية هى الخيار الوحيد الذي يحقق الأمن الوطنيّ والقوميّ للشعب العربي في جميع أقطاره ويحمي الاستقرار الاقتصاديّ والنفسيّ لأمَّتنا ويضمن لها أسباب البقاء والنهوض والاستمرار.
3	الإيمان بالله تعالى، واحترام القيم الروحية والتمسك بالمثل العليا والتسليم بحق كل إنسان في الحياة الحرَّة الكريمة هى منطلقات أساسية في بناء الدولة وتطور المجتمع الاردني نحو الأفضل .
4	الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسي للتشريع فيها .
5	الحضارة العربية الإسلامية المنفتحة على الحضارة الإنسانية هى قوام هوية الشعب الاردني الوطنيَّة والقوميَّة وركيزة من ركائز وحدته واستقلاله وتقدُّمه في مواجهة الانقسام والتبعية والغزو الثقافي بجميع أشكاله وهى منبع القيم الأصيلة التي يسعى المجتمع الأردنيّ إلى ترسيخها بالعلم والمعرفة والتربية السليمة والقدوة الصالحة.
6	اللغة العربية هى اللغة الرسمية للدولة وهى لغة القرآن الكريم الذي حفظ للعروبة جوهرها الأصيل، مما يقتضي تأكيد سيادتها في المجتمع الأردني على كل المستويات واعتمادها في جميع مراحل التعليم،

	والاهتمام بإيجاد حركة ترجمة وتعريب تواكب تقدم العلوم المتسارع مع الحرص على تعلم اللغات الحيَّة الأخرى وتعليمها .
7	احترام العقل والإيمان بالحوار والاعتراف بحق الآخرين في الاختلاف في الرأي واحترام الرأي الاخر، والتسامح ورفض العنف السياسي والاجتماعي، هى سمات أساسية للمجتمع الأردني ويُبْنى على ذلك أنه لا إكراه في الدين، ولا تعصُّب، ولا طائفيَّة، ولا إقليميَّة.
8	الأردنيون رجالاً ونساءً أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإنْ اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدِّين، وهم يمارسون حقوقهم الدستورية ويلتزمون بمصلحة الوطن العليا وأخلاق العمل الوطنيّ، بما يضمن توجيه طاقات المجتمع الأردني وإطلاق قدراته المادية والروحية لتحقيق أهدافه في الوحدة والتقدُّم وبناء المستقبل.
9	ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته وتعميق النهج الديموقراطي القائم على التعددية السياسية من واجبات مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع الأردني وهيئاته كافة.
10	التعددية السياسية والحزبية والفكرية هى السبيل لتأصيل الديموقراطية وتحقيق مشاركة الشعب الأردنيّ في إدارة شؤون الدولة وهى ضمان للوحدة الوطنية وبناء المجتمع المدني المتوازن.
11	الانتماء الوطنيّ التزامٌ بحريّة المواطنين جميعاً وحماية أمن الوطن واستقلاله وتقدُّمه، وممارسةٌ فعليَّةٌ لصون الوحدة الوطنيَّة وتأكيد سيادة الشعب الأردني على ترابه الوطنيّ، والحفاظ على كرامة أبنائه بعيداً عن كل أنواع التمييز والتعصب والانغلاق.
12	الاستقلال الوطنيّ يقتضي تحرير الإرادة الوطنيَّة من الهيمنة والضغوط الخارجية المختلفة، وهو يتحقَّق ويُصان بالحضور الدائم للإرادة السياسيّة الوطنيّة وفاعليتها على جميع المستويات، مما يستوجب تطوير المؤسسات والنظم وامتلاك أساليب التحديث ومناهج التقدم الملائمة لمواجهة تحديات المستقبل، مع الحفاظ على تقاليد المجتمع العريق الأردنيّ الخيِّرة والاعتزاز بتراثه الأصيل.
13	القوات المسلحة الأردنية سياج الوطن ودرعه وضمان أمنه واستقلاله، والجيش العربي طليعة من طلائع التحرير والدفاع عن الكرامة العربية، وإنَّ قوة الجيش وقدرته يستوجبان أنْ يكون المواطنون والجيش الشعبيّ ظهيراً فعَّالاً لتعزيز الأمن الوطنيّ والقوميّ، ويقع على عاتق الدولة والمجتمع دعم قدرات الجيش واستعداده وتوفير أفضل الظروف لتطويره.
14	الاقتصاد الوطني المتحرّر من التبعيّة دعامة حقيقية من دعائم استقلال الوطن وأمنه وتقدُّمه، وهو يتحقّق بالاعتماد على الذات، وتطوير القدرات الوطنيّة الكامنة، وترشيد استثمار ثروات الوطن وموارده، وتقوية قاعدة الإنتاج بجميع عناصرها، وتوفير الإدارة المقتدرة، والعمل على استقرار التشريعات الاقتصادية الأساسية وتكاملها، ضمن إطار العدالة الاجتماعية.
15	تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية للأردنيين كافَّة بتوسيع مظلّة التأمينات الاجتماعية المختلفة، وتطوير تشريعات العمل، وتقليص الفجوة بين الدخول بما يحقق التوازن والسلام الاجتماعي ويوفر الأمن والاستقرار في المجتمع.
16	احترام حقوق الإنسان وتعميق النهج الديموقراطي وضمان التنمية واستمرار توازنها وتحقيق الكفاية الإدارية في المملكة، أهدافٌ وطنيّةٌ أساسية تقتضي العمل على وحدة النظام الإداري للدولة الاردنية، وربط الهيئات

	المحلية بالسلطات المركزية لأغراض التوجيه والرقابة، وتقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتعزيز مفهوم الإدارة المحلية في الأقاليم والمحافظات، بما يوفر الفرص العمليَّة لممارسة الشعب حقه في إدارة شؤونه بنفسه، ويضمن استمرار التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية وتوثيقها، ويؤدي إلى ترسيخ العمل الديموقراطي وتمكين المواطنين من المشاركة وتحمُّل المسؤولية في إطار من التوازن بين الحقوق والواجبات.

وتجدر الإشارة كذلك إلى التأكيد في الميثاق الوطنيّ الأردنيّ على أنَّ دولة القانون هي الدولة الديمقراطية التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون، وتستمدُّ شرعيَّتها وسلطاتها وفاعليتها من إرادة الشعب الحرَّة، كما تلتزم كلّ السلطات فيها بتوفير الضمانات القانونيَّة والقضائية والإدارية لحماية حقوق الإنسان وكرامته، وحريَّاته الأساسية، وأنَّ الدولة الأردنيَّة هي دولة القانون بالمفهوم العصريّ الحديث للدولة الديمقراطيَّة، وهي دولة المواطنين جميعاً مهما اختلفت آراؤهم أو تعددت اجتهاداتهم، وهي تستمدُّ قوتها من التطبيق الفعليّ المعلن لمبادىء المساواة والعدل وتكافؤ الفرص، وإتاحة المجال العمليّ للشعب الأردنيّ للمشاركة في صنع القرارات المتعلِّقة بحياته وشؤونه (58)، بما يحقِّق للمواطنين الاستقرار النفسيّ، والاطمئنان والثقة بالمستقبل، والغيرة على مؤسسات الدولة، والاعتزاز بشرف الانتماء إلى الوطن.

وقدَّم الميثاق الوطنيّ الأردنيّ مجموعة من الضمانات من أجل تكريس النهج الديمقراطيّ وتحقيق التعدُّديَّة السياسيَّة في الدولة، ومن هذه الضمانات احترام قواعد العمل الديمقراطيّ في السلوك العام للتنظيمات والأحزاب السياسية الأردنيَّة باعتبار ذلك أساساً في العدل والاستقرار، وترسيخ قيم التسامح والموضوعيَّة، واحترام معتقدات الغير، والنأي بالممارسات السياسيَّة والحزبيَّة عن الصراعات الشخصيَّة الضيِّقة، وعن تجريح الأشخاص والهيئات، وضمان الحريات الأساسيَّة لجميع المواطنين بما يحمي مرتكزات المجتمع الديمقراطيّ وحقوق الفرد، ويكفل التعبير عن الرأي وإعلانه بحريّة كاملة، في إطار الدستور، إلى جانب تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز(59)، وصولاً في النهاية إلى الحفاظ على الصفة المدنيَّة والديمقراطيَّة للدولة، واعتبار أيَّ محاولة لإلغاء هذه الصفة أو تعطيلها باطلة من أساسها، لأنَّها تُشكِّلُ تعدِّياً على الدستور وانتهاكاً لمبدأ التعدُّديَّة ومفهومها.

ومستصفى القول في قضية المواَطنة والهويَّة الوطنيَّة في الأردن أنَّ جميع مدخلات نجاح تكريس قيم المواطنة وتعميق الهوية الوطنيَّة ممكنة، ومتاحة، على الرغم من جميع التحديات، والمخاطر التي تعصف المنطقة العربية، وبالأردن تحديداً، في أعقاب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيليّ، ويمكن إجمال أسباب هذا النجاح بالنقاط التالية:

1. الشرعيَّة الدينية التي تحظى بها الأسرة الهاشمية التي تنتسب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام.
2. تأسَّس الأردن منذ الإمارة وصولاً إلى المملكة، وحتى اليوم، وفق شرعيَّة مؤسَّسية ودستورية، ولم يكن للنظام السياسيّ في الأردن منذ عشرينيات القرن الماضي حتى اليوم أيَّ ممارسات غير دستورية، ولم يصل إلى مكانته هذه عبر انقلابٍ عسكريّ.
3. عاشت المنطقة العربية منذ قرابة مائة عام، وحتى اليوم، أحداث دامية، وانقسامات كبرى، وتحالفات متناقضة، ومع ذلك لم يشهد الأردن أي تجاوزات دموية من قِبَل النظام السياسي الأردنيّ، وحتى في ظلِّ أحداث الربيع العربيّ وما تبعها من حروب أهلية وتجاوزات قاسية ظلَّ الأردن، قيادةً وشعباً، في إطار من التماسك الداخليّ، والبُعْد عن العنف، جدير بالدراسة والإشادة، بل ولم تظهر طوال تلكم السنوات معارضة سياسية خارجية حقيقيَّة.
4. توافر سياقات قانونية، ومجتمعيَّة، وتعليمية، نتج عنها أجيال أردنية مؤمنة بهذا الوطن، وقادرة على الاختلاف بعيداً عن العنف، ورغم وجود تباينات اجتماعية، واقتصادية، ظلَّ الأردن عصيَّاً على التفكُّك والانقسام.

من هذا المنطلق، لا يمكن القول بأنَّ تطبيق المواطنة في الأردن بات يتماهى مع الدول المتقدِّمة، وأنَّ الهوية الوطنيَّة الأردنيَّة أضحت حقيقة ناصعة على أرض الواقع، ليس لأنَّ الأردن لا تتوافر فيه مقوِّمات تحقيق هذه الطموحات بقدر ما تحيط به ظروف قاسية جداً سياسياً واقتصاديّاً وأمنياً، فقد استطاع المجتمع الأردنيّ احتواء جميع التناقضات المتوقَّعة في مواجهة تطبيق المواطنة وتعميق الهوية الوطنيَّة بصورة متميِّزة، مع الإقرار بوجود اختراقات هنا أو هناك، ولكنَّ تأسيس بناء اجتماعيّ قوي، وبنية اقتصادية مرنة، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتوفير بيئة آمنة ومستقرّة، في ظلِّ محيط أقليميّ مشتعل، وحروب طائفية موسميَّة، وتحالفات عربيَّة تتغيَّر باستمرار عربياً وإقليمياً ودولياً، يبدو أمراً في غاية الصعوبة، ومع ذلك يحقِّق الأردن إنجازات كثيرة في هذا المضمار، ولم تتمكَّن جميع الظروف السابقة من إعاقة طموحاته، مع الاعتراف بدور تلكم الظروف في تأخير الأهداف الأردنية المنشودة.

والأردنُّ، في سعيهِ نحو تكريس المواَطنة، وتعميق الهويَّة الوطنيَّة، وسائر المشاريع النهضويَّة والتنمويَّة، ينبغي عليه مواجهة أكثر من عدوّ، وعلى أكثر من جبهة، وتقف القضية الفلسطينية في مقدمة الواجبات الوطنية والقومية التي يتفاعل الأردن معها ليس لأنَّها قضية العرب الأولى، ولكن لأنَّها قضية أمن وطنيّ أردنيّ بامتياز، ثم يواجه كذلك الإرهاب الذي لم يتوقف يوماً عن محاولات العبث بالمجتمع الأردنيّ، ونشر الفوضى والخوف، مروراً بالتحديات الاقتصادية التي تزداد آثارها على المواطن من جهة، وعلى صانع القرار السياسيّ من جهة ثانية، حيث ترتبط الضغوطات

الاقتصادية في الأردن بمواقف سياسية من أجل التأثير عليه في أغلب الأحيان، وصولاً إلى التحديات الداخلية المرتبطة بضرورة تحقيق العدالة، والالتزام بمعايير الكفاءة والحيادية والنزاهة في شتى مجالات الحياة، ومحاربة الفساد، والواسطة، والمحسوبية، وتفعيل أدوار المؤسسات الرقابية، ومكافحة الترهل الإداريّ.

وعليه، تبرز مجموعة من المسائل المطلوب من الأردن الاهتمام بها بصورة متزايدة من أجل تكريس قيم المواطنة، وتعميق الهوية الوطنيَّة، إلى جانب غيرها من الطموحات المجتمعيَّة، ومن أبرزها:

1. تفعيل أدوار مؤسسات الدولة المختلفة في التربية على المواطنة، وغرس بذور الانتماء للوطن، والإخلاص لرموزه وقضاياه ومقدراته، وبالذات المؤسسات التعليمية.

2. التأكيد على ضرورة تطبيق سيادة القانون في جميع المجالات، ومع جميع المواطنين، بحيث يغدو سموّ القانون مسألة واضحة للعيان في المجتمع.

3. تحقيق الأمن الاجتماعيّ ومخرجاته كافَّة، ومحاربة الفقر والجهل والمرض بصورة حقيقية، والبحث عن حلول إبداعية جديدة في مواجهة مشكلات المجتمع.

4. قيام مؤسسات المجتمع المدنيّ بأدوراها الحقيقية في خدمة الإنسان في الأردن، وتنميته، وفتح الآفاق أمام المواطن للتميّز، والإبداع، والانتقال من المدن الكبرى نحو بقية المحافظات والقرى والمخيمات.

5. تعزيز مفاهيم المواطنة والهوية الوطنية وغيرها من المفاهيم ذات العلاقة من خلال المناهج التعليمية في المدارس والجامعات بصورة جوهرية.

6. توعية المواطن الأردنيّ بتاريخه، وأبرز محطاته، والتعريف بمدنه، وآثاره، ومعالمه، وكبار شخصياته، وأشهر إنجازاته.

7. تكريس قيم الحوار المجتمعي، والتواصل بين المواطن والمسؤول حول التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الأردن.

8. بناء هوية وطنيَّة أردنيَّة وفق الخصوصية العربية والإسلاميَّة، وفي إطار التراث الثقافيّ والاجتماعي الذي بلورته الفئات الاجتماعية المختلفة في الأردن، والاهتمام بعملية الدمج بين جميع المواطنين الأردنيين.

9. التزام الحكومات الأردنيَّة بمبادىء الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والفصل بين السلطات، والتأكيد على معيار الكفاءة كمعيار وحيد للعمل العام.

10. إعداد استراتيجيات تتعلق بالإصلاح السياسيّ والقانونيّ والاقتصاديّ، وفق جداول زمنية، والاهتمام بالمساءلة والمراقبة والتقييم والتقويم.

11. توفير جميع مستلزمات مشاركة الشباب في بناء المجتمع الأردنيّ في شتى المجالات، وبشكل يضمن التزامهم بقيم المواطنة، وحفاظهم على الهويَّة الوطنيَّة.

12. وضع فلسفة وطنيَّة أردنيَّة تتعلّق بالمواطنة والهوية الوطنيَّة وتفعيلها نظرياً وتطبيقياً داخل جميع مؤسسات المجتمع الأردنيّ وباستخدام جميع الوسائل والأدوات.

الهوامش

1. محمد محافظة وآخرون، التربية الوطنيَّة، الأردن، الزرقاء، الجامعة الهاشميَّة، ط 8، 2010، ص 13.
2. صالح القرعان، الموقف الأردنيّ من أزمة الخليج، عمَّان، د. ن، ط1، 1995، ص 38.
3. زيدان كفافي، تاريخ الأردن وآثاره في العصور القديمة، عمَّان، دار ورد للنشر والتوزيع، ط 2، 2006، ص 35 وما بعدها.
4. نهار غازي، القرار السياسي الخارجيّ الأردنيّ تجاه أزمة الخليج، عمَّان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 1993، ص 48.
5. علي محافظة وآخرون، التربية الوطنية، عمَّان، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، 2006، ص 219.
6. ناصر طهبوب، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، عمَّان، د . ن، ط 1، 1994، ص 120.
7. أسامة تليلان، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، عمَّان، د . ن، ط1، 2001، ص 37.
8. حسن العويمر ووليد العايد، التربية الوطنية، معان، دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 250.
9. تقرير التعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج، الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2015 – 2016، عمَّان، ص 19، منشور على موقع : Www.hrd.org
10. المرجع نفسه، ص 22 مع تحديث بعض المعلومات بخصوص الناتج المحليّ، وإجمالي عدد السكَّان، والبطالة.
11. المرجع نفسه، ص 23.
12. مجلس السياسات الاقتصادية، خطة تحفيز النمو الاقتصاديّ الأردنيّ 2018 – 2022، عمَّان، ص 20.
http://docs.wixststic.com /ugd/176e64- 4edbc33b6f451db401c2f1055f172.pdf
13. نظام عسَّاف، دراسات في حقوق الإنسان، عمَّان، مركز عمَّان لدراسات حقوق الإنسان، ط 1، 2003، ص 135 وما بعدها.
14. أمين مشاقبة، النظام السياسيّ الأردنيّ والمسيرة الديمقراطية، عمَّان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 1999، ص 245.
15. محمد المقداد، أسس التحوّل الديمقراطي في الوطن العربيّ ومرتكزاته: الأردن دراسة حالة، المفرق، جامعة آل البيت، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 7، 2007، ص 132.
16. المرجع نفسه، ص 133.
17. المرجع نفسه، ص 133 – 134.
18. صالح جرادات، التوجه الديمقراطي في الأردن، عمَّان، دار النشر للنشر والتوزيع، ط 1، 1995، ص 59.
19. محمد المقداد، أسس التحول الديمقراطيّ في الوطن العربيّ ومرتكزاته: دراسة حالة الأردن، ص 134- 135.
20. إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردنيّ في الفترة 1999 – 2013 " دراسة حالة "، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمَّان، 2013، ص 122.
21. المرجع نفسه، ص 124.
22. المرجع نفسه، ص 125.

23. معتز الوريكات، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمَّان، 2016، ص 61.
24. إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردنيّ، ص 134.
25. علي محافظة وآخرون، التربية الوطنية، ص 242.
26. عصمت العقيل وحسن الحياري، دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، جامعة اليرموك، إربد، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص 517 – 523.
27. إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردنيّ، ص 56.
28. علي محافظة وآخرون، التربية الوطنية، ص 243.
29. إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردنيّ، ص 58.
30. معتز الوريكات، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، ص 46.
31. المرجع نفسه، ص 47.
32. إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردنيّ، ص 71.
33. معن النسور، أداء الاقتصاد الأردنيّ خلال العام 2017، جريدة الرأي الأردنية، العدد 17192، السنة 47، الأحد 31 كانون الأول 2017، ص 23.
34. موقع البنك الدولي

https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/ /economic-update-april-2020

35. معن النسور، أداء الاقتصاد الأردنيّ خلال العام 2017 ، ص 23.
36. إبراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردنيّ، ص 83 – 85.
37. المرجع نفسه، ص 87 – 88.
38. المرجع نفسه، ص 89.
39. موقع الوطن أونلاين:

http//www.alwatan.com.sa/ editors note details.aspx?=267

40. موقع BBC باللغة العربية:

http// bbc.co.uk/Arabic/middleeast/2011/ 01/ 110114

41. موقع الثورة المصرية:

http// cliodynamics.ru/ indexphp?option=com_cotent&task=view=70

42. موقع الوئام الإلكتروني:

http// www.alweeam.com.sa/ archives/ 37526

43. موقع BBC باللغة العربية:

http// bbc.co.uk/Arabic/middleeast/2011/ 01/ 110114

44. عبد الله اللواما، حصاد الحراك الشعبيّ الأردنيّ أعوام 2011 – 2012

www.jordanzad.com

45. تغريد حكمت، قراءة تحليلية للاوراق النقاشية التي طرحها جلالة الملك عبد الله الثاني، جريدة الرأي الأردنية، يوم 2013/9/20 www.alrai.com

46. باسم الطويسي، دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسيّ: دراسة في النخب الحكومية الأردنية في بداية مرحلة التحديث، ص 7 ، منشور على:
www.jobooks.jo/assetes/files/9211454169479.doc

47. المرجع نفسه، ص 8.

48. المرجع نفسه، ص 9 – 10.

49. Linda Layne, Home and Homeland: The Dialogic of Tribal and National Identities in Jordan (Princeton: Princeton University Press), 1989, p 200 – 206.

50. علي محافظة وآخرون، ص 75 – 78.

51. باسم الطويسي، دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسي، ص 15.

52. محمد الجريبيع، مدخل لدراسة الهويات الوطنية: دراسة سوسيولوجية لحالة الهوية الأردنية، ص 8.
www.thoriacenter.org/cms/webimages/359509.doc

53. المرجع نفسه، ص 10 – 11.

54. حسين الخزاعي وإيمان الشمايلة، مستوى المواطنة والانتماء لدى العاملين في المؤسسات الأردنية " دراسة اجتماعية تطبيقية "، مجلة دراسات، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمّان، المجلد 41، ملحق رقم 1، 2014، ص 368.

55. المرجع نفسه، ص 368.

56. المرجع نفسه، ص 369.

57. انظر الميثاق الوطني الأردني على موقع مجلس الوزراء الأردني، ص 10 – 13.
www.pm.gov.jo /content/1405777146.

58. المرجع نفسه، ص 14.

59. المرجع نفسه، ص 16 – 17.

الفصل السادس

آليات تطوير وتفعيل الموَاطنة والهويَّة الوطنيَّة في المجتمع العربيّ

المبحث الأول: مقاربة فكرية حول المجتمع والدولة في الوطن العربيّ

مَنْ ذا الذي ينكر الحقيقة التاريخيَّة التي تؤكِّد أنَّ الدول الإسلاميّة كانت في تطوّرها العمليّ ذات طابع تجريبيّ تحكَّم فيها الواقع أكثر ممَّا وجّهها المثال والفكر الإراديّ الواعي، وتظهر هذه التجريبيَّة بوضوح في اختلاف طريقة اختيار كلّ خليفة من الخلفاء الراشدين، وفي تحوّل الشورى إلى حربٍ أهليّة، ثمَّ تحوّل الخلافة إلى وراثة خلال وقتٍ قصير، ثمَّ قيام سلطنات عسكريّة مُغتَصِبة للشَّرعيَّة في ظلّ الخلافة التي تحوّلت إلى مجرّد رمز، إلى غير ذلك من الكيانات السياسيّة التي لم تستقر على نمطٍ تنظيميٍّ واحد، والمسألة المثيرة في سياق تحليل تاريخ الدولة في الفكر العربيّ هي أنَّ كثيراً من القوى الوطنيّة والشعبيّة قد ناضلت نضالاً مشهوداً ضدَّ الاستعمار، وخاض بعضهم حروباً تحريريّة مُشرّفة، لكنّها ما إنْ تسلَّمت السُّلطة والحكم وتعرّضت لاختبار البناء والتعاون الوطنيّ المُتبادَل والتنظيم والإدارة والإنتاج، حتى جاء مسلَكُها شيئاً مُختلفاً وأصبح يتعرّض لمواجهة حقيقيّة مع النفس، وكأنّ تلك القوى كانت قادرة على هدم ما لا تريد من حكم أجنبيّ وسلطة تقليديّة، ولكنّها عجزت عن بناء ما تريد من دولةٍ ونهضة عندما تعرّضت لامتحان البناء السياسيّ والتحضُّريّ، واستبعدت فكرة المواَطنة، وقزَّمت جميع أشكال الهويَّة.

وليسَ يخلو من الدلالة ألاّ تحتوي المعاجم العربيّة على تعريفٍ لمفهوم الدولةِ يقتربُ من تعريفها في العلوم الاجتماعيّة الحديثة، على أنَّ ممّا يجبُ الانتباه إليه، هنا، أنَّ هنالك مصطلحات تُلامسُ بدرجاتٍ متفاوتةٍ مفهوم الدولة، مثل : القوم، والرعيّة، والجماعة، والشعب، والأُمّة، والسلطة، ولكنَّ الحقيقة تقتضي القول بأنَّ مفهوم الدولة حديثٌ نسبياً، وعلى الرغم من وجود ظاهرة الدولة في التاريخ الإسلاميّ طوال الأربعة عشر قرناً الأخيرة، غيرَ أنَّ المفهوم ذاتهُ لم يبرز في الفكر العربيّ والإسلاميّ إلاّ في القرنيْن الأخيريْن، والتراث الإسلاميَّ يضمُّ مجموعةً من الطروحات المتميّزة في الفكر السياسيّ، كتبها أمثال الفارابيّ، والغزَّاليّ، وابن خلدون، مع ضرورة المُلاحظة بأنّ هؤلاء المُفكّرين بدأوا يدرسون الظواهر الاجتماعيّة، وأنظمة الحكم، في المرحلة التاريخيّة التي بدأت ملامح الجمود، والانحسار الحضاريّ تضربُ في أعماق المجتمع الإسلاميّ، إضافةً إلى كونِ جميع الطروحات الإسلاميّة ذات الصلة – باستثناء ابن خلدون – درست أحوال الجماعة السياسيّة ولم تقترب من الدولة (1)، كما تركّزت كتب الفقهاء مثل الماورديّ، والغزاليّ، وابن تيميّة حول الحكومة، والشروط الواجب توافرها في الحاكم الصالح الذي تجبُ لهُ الطاعة، وبعبارةٍ أدقّ شروط الإمامة والولاية، أمّا الفارابيّ، وابن المُقفّع، والطُرطوشيّ، فقد كرّسوا جلَّ كتاباتهم ورؤاهم في تقديم النصائح للخليفةِ والأُمراء.

وبيانُ ذلك أنَّ الكتب التراثيّة الإسلاميّة لم تدرس " الدولة " كمؤسّسة سياديّة، وقانونيّة صاحبة سُلطة على شعبٍ مُعيّن، أو إقليمٍ جغرافيٍّ واضح المعالم، حيث اقتصر اهتمام هذه الكتب على " الحكومة " التي لا مراءَ في أنّها إحدى مظاهر الدولة الحديثة، ولكنَّ الإشكاليّة الأساسيّة أنَّ هذه الطروحات ظلّت تُراوح حول ما ينبغي أن تكون عليه الحكومة، طبقاً للشريعة الإسلاميّة، بل لم يكن بعض هذه الكتب سوى وصفاً تقريرياً لأوضاع الإدارة والدواوين، دون رؤيةٍ، أو تفسيرٍ علميّ، أو تعليل، وينطلق هذا الرأي من مُسلَّمةٍ رئيسةٍ مفادها أنَّ غيابَ العقلية النقديّة في التراث العربيّ والإسلاميّ ساهم في تكريس أُحاديّة الرؤية، والقبول المُطلق بالواقع السياسيّ، والاجتماعيّ، والثقافيّ، حتى لو كان هذا الواقع يتناقضُ مع الشريعةِ التي يدَّعي أنّهُ يُمثِّلها، ويحميها، ويرفعُ رايتها.

وإذا كنَّا، إلى هذه اللحظةِ من تاريخنا، ما نزال نبحث عن بديلٍ حضاريٍّ عند " الآخر "، على الرغم من وجود البديل العربيّ والإسلاميّ الأصيل، فإنَّ الإجابةَ عن أسئلة الدولة بالأحرف الأولى يمكن بلورتها من خلال الوثيقةِ المعروفةِ باسم " دستور المدينة " التي صدرت عن الرسول عليه الصلاة والسلام بعد الهجرة، باعتبارها القاعدة العامّة للكيان الإسلاميّ والمبادىء التي تؤطّره، حيث ساهمت هذه الوثيقة في صياغةِ معظم ملامح الفكر السياسيّ الإسلاميّ لاحقاً، ومن أبرز معطيات هذه الوثيقة أنَّ المُؤمنين يكونون " أُمّة " واحدة، وكلّ عشيرة أو فئة من الأُمّة تكون مسؤولة عن سلوكِ أبنائها جنائيّاً وتعويضيّاً، إلى جانب تضامن الأُمّة بشكلٍ جماعيٍّ في سبيل القضاء على الجرائم والمخالفات، بل وتتضامن الأُمّة في مواجهة الأعداء في السلمِ والحرب (2)، وفي منحِ حقوق الجوار، وفي الختام ينتمي أهل الكتاب إلى جماعة المُسلمين، مع احتفاظهم بدينهم، ويتعاونون مع المُسلمين في حماية هذه الجماعة.

وإنَّ لنا في هذا البابِ مقارباتٌ يمكن طرحها بصورةٍ منهجيّةٍ، فالقرآن الكريم، والرسول عليه الصلاة والسلام، لم يُحدّدا صورةً مُعيّنةً لنظام الدولة، أو النظام السياسيّ فيها، وهو ما لم تنصُّ عليه وثيقة المدينة كذلك، ومن هنا، توجّه المُسلمون نحو الابتكار، والتجديد، والانفتاح على الآخر، وهذا كلّه ضمن تعاليم الشريعة الإسلاميّة وضوابطها، حيث حقّق المُسلمون على مستوى المُمارسة إنجازات كثيرة خلال فترةٍ قصيرةٍ نسبياً فيما يتعلّق ببناء الدولة ومؤسّساتها، وقد برزت هذه التطورات في العصرين الأمويّ والعباسيّ، غير أنَّ التنظير لهذه المُمارسات العمليّة تأخَّر إلى مرحلة الضعف في النصف الثاني من العصر العباسيّ.

نجدُ أنفسنا، بعد هذه الرؤى، في مواجهة حقيقة أنَّ أهمَّ مقولات الفكر السياسيّ العربيّ والإسلاميّ، وتطور نظريّة الخلافة، ظهرت في القرن الرابع الهجريّ، أي بعد حوالي أربعمائة عام من بناء الدولة، وهي فترة تدهور مؤسّسة الخلافة العباسيّة، وظهور أكثر من خليفة في العراق ومصر والأندلس،

ومن أبرز الذين ساهموا في بلورة نظريّة سياسية للخلافة الإسلاميّة كلّ من الإمام أبي الحسن الماورديّ "ت 450 هجريّة" ، وأبي حامد الغزاليّ "ت 505 هجريّة"، وقد عاصرا فترة اشتداد حركات الانفصال الداخليّة، إلى جانب الحملات الصليبيّة على المشرق والمغرب الإسلاميين، ولهذا جاءت كتابات المُفكّرين المُسلمين بحوثاً مثاليّةً حالمة حول ما يجب أن يكون عليه الحال، بعيداً عن النقد والمنهج وتقديم الحلول والمشاريع، وهو ذات المشهد الذي حصلَ بُعيد سقوط الدولة العُثمانيّة في بدايات القرن العشرين.

أمّا المُفكّر الذي كان خارج ذلك السّرب، واهتمَّ بوصف الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة وتحليلها، وربطها بالبناء الاجتماعيّ القائم، واستنتاج قواعد عامّة لحركة الإنسان والدولة، فإنَّهُ بلا شكَّ ابن خلدون "ت 808 هجريّة"، الذي رأى أنَّ الدولة مُركّبٌ مُؤلَّفٌ من عناصر مُتداخلة، أهمّها عنصر طبيعيّ مُحرّك هو العصبيّة، وعناصر ماديّة تَنتج عن وجود الدولة نفسها مثل جمع الأموال، واستكثار الجيوش، وعناصر معنويّة مثل اعتياد النَّاس على الخضوع لأمر الدولة، على أنَّ تلك العصبيّة ذاتها هي العامل الرئيس في تدهور الدولة، ذلك أنَّ العصبيّة ترتبط إلى حدٍّ كبيرٍ بالبداوة ذات الواقع الاقتصاديّ الضعيف، حيث تتجه الدولة نحو جباية المال، والإكثار من المُصادرات على التُّجَّار والصُنَّاع والفلاّحين لسدِّ احتياجاتها، ولأنَّ هذه الاحتياجات لا تتوقّف، فإنَّ المُحصِّلَة النهائيّة هي خراب العُمران (3).

إنَّ العرب والمُسلمين نجحوا إلى حدٍّ ما في مشروع وحدة القاعدة البشريّة " الأُمّة "، ومشروع وحدة الرمز السياسيّ " الخليفة "، ولكنّهم فشلوا في تحقيق مشروع الدولة، سواء بصورتها الخارجيّة أي وحدة الدولة الإسلاميّة عبر العصور، وفي مواجهة الآخر، أو بصورتها الداخليّة من خلال تحوّلها إلى مؤسسات مسؤولة، ومعنى مسؤولة هنا أن يلتزم الخليفة نفسه بالقانون، وتغدو شرعيّته مستمدة من مدى التزامه بالقواعد التي ارتضاها المجتمع الإسلاميّ، ولا بُدَّ من توجيه النقد العلميّ للدراسات التي تقرأ التاريخ في الشّرع، وتقرأ الشَّرع في التاريخ، تماماً مثلما تقرأ الدولة في الدِّين، والدِّين في الدولة، وذلك في الحقيقة ما يُشكّل هوية هؤلاء الدارسين، ولكنَّ النتيجة المؤلمة التي يستيقظ هؤلاء عليها، أنَّ الحاضر ليس وحده هو الذي ابتعدت فيهِ الدولة عن الإسلام، بل إنّها كانت كذلك في الماضي، ولكنَّ الإنصاف يدفعنا إلى القول أنَّ الشيء الأهمَّ في بناء " دولة " عربي وإسلاميّة هو إيجاد الأوضاع المعرفية والعقليّة والاجتماعيّة والاقتصادية التي تُحقّق شروط استئناف الحياة الحقيقيّة، التي يصبح الإنسان فيها محور تلكم الحياة وغايتها.

ومن هنا، يمكن القول أنَّ إشكالية الدولة والمجتمع في الوطن العربيّ وعلاقتهما بالمواطنة والهويَّة الوطنيَّة، اليوم، ناتجة عن أزمتيْن جوهريتيْن تتعلَّق إحداهما بمسار تشكُّل الكيان السياسيّ المشترك،

وتتعلَّق الثانية بمسار تشكُّل الدولة، والنموذج الخاص بالدولة الذي انتشر في بلادنا هو نموذج الدولة الوطنيَّة الإدماجيَّة، أي المُعبِّرة عن الهويَّة الجماعيَّة المشتركة، قام على الجمع بين ديناميكيتيْن متمايزتيْن: ديناميكيَّة ثقافية مجتمعيَّة عضوية هي المفهوم الموسَّع للأُمَّة، الذي يتجاوز الإطار الضيّق للأُمَّة، بل هو صيغة مُعلمَنة من الهويَّة الدينية، من منطلق عرقيّ أو حضاريّ، وديناميكية سياسية تحصر المجموعة السياسية في دائرة المواَطنة التعاقديَّة، أي الحالة القانونيَّة التي تصنع الجسم السياسيّ المنظَّم (4)، وفي الحالتيْن تظلُّ الدولة مشكلاً مطروحاً، فهي أضيق من البناء القوميّ بمفهومه الثقافي الواسع، كما أدرك كلّ فلاسفة الأُمَّة في القرن 19م، وهي من حيث منظورها السياديّ التحكُّميّ متناقضة مع فكرة المجموعة السياسية الحرَّة والمفتوحة، كما أدرك المفكِّرون الليبراليون المُحْدَثون، وبالتالي فالدولة الوطنيَّة الحديثة هي حصيلة عملية تصرُّف تلقائيّ من خلال منح مفهوم الأُمَّة الثقافيّ دلالة المجموعة السياسية مع إغلاق حدود هذه المجموعة من منظور المقاربة السيادية (5).

ولعلَّنا نشير إلى مسألة بالغة الأهميَّة حول دور المثقَّف العربيّ، تعييناً، في تكريس المواطنة وتعميق الهويَّة الوطنيَّة، حيث يمكن للمثقَّف العربيّ أنْ يطالب بحقوق الإنسان العائدة بفوائدها، ليس إليه وحده فحسب، وإنَّما إلى باقي المواطنين أيضاً، وهذه المطالبة تفرضها معرفته من جهة، ومهمَّته الوطنيَّة من جهة أُخرى، وبصرف النظر عن أيّ اعتبار خُلقيّ آخر، وعلى هذا الأساس، فإنَّ الفرد أو المثقَّف لا تكتمل صفاته المطلوبة، ولا دوره الاجتماعي إلاَّ إذا استوفى شروط المواطنة بكلِّ حقوقها وواجباتها، فالمواطنيَّة تُشكِّل الهويَّة الاجتماعية والسياسية وحتى القانونيَّة للفرد، وعليه، فالمواطنة قانونياً تمثِّل العلاقة بين الفرد والدولة، وفق معايير الحقوق والواجبات (6)، وأمَّا في إطارها المجتمعيّ فهي لها ثلاثة وجوه أولاها علاقة المواطن بالوطن في حدوده الجغرافية، وتراثه التاريخيّ، وينتج عنها قيم الانتماء، وثانيها علاقة المواطن ببقية المواطنين، وثالثها علاقة المواطن بالدولة وفق أسس القانون وضوابط النظام العام.

المبحث الثاني: آليات تطوير وتفعيل المواَطنة والهويَّة الوطنيَّة في المجتمع العربيّ

أولاً: دور الأسرة في تطوير وتفعيل المواَطنة والهويَّة الوطنيَّة

تعتبر الأسرة البيئة الأولى في التنشئة الاجتماعية، والمحطة الأبرز التي يتزوَّد خلالها الإنسان بأهم أسس التربية، لكونها مصدر تكوين الشخصيَّة والانتماء والهوية الوطنيَّة، ودور الأسرة هو المحور الذي تقوم على ركائزه برامج مؤسسات الوطن، ومن الأهمية بمكان أنْ تقوم الأسرة برفد المجتمع بمواطن صالح يقوم بدوره في إفادة نفسه ووطنه بوسائل تمكِّنه من استيعاب ثقافته، والتفاعل مع وجدان أُمَّته، كما أنَّ حُسْن الانتماء للوطن يمنح الفرد الاطمئنان والاستقرار، وفقدان هذا الشعور يؤثر على الواقع السياسيّ والاجتماعيّ والثقافي في الوطن، ذلكم أنَّ التربية والتنشئة على الانتماء للوطن والبدء في ذلك من الأسرة يعتبر من أهم عوامل التنمية في المجتمعات (7)، ويمكن للأسرة أنْ تُعزِّز المواطنة من خلال إكساب الفرد روح المسؤولية، والتربية والتدريب على احترام القانون، والحثِّ على فضيلة التعاون، واحترام الرأي الآخر، وروح العمل الجماعيّ، وتنمية فكرة التكافل، ودفع حركة التنميَّة، وبناء مؤسسات الوطن وحماية منجزاته.

من زاوية أخرى، هنالك بعض السياقات التي ينبغي للأسرة التركيز عليها لتطوير وتعميق المواطنة والهوية الوطنية في نفوس الأبناء وأهمُّها ربط الطفل بدينه وهويته الدينية وثقافته العربية، وتوعيته بالمكنون الإسلاميّ في ثقافة الوطن باعتباره مكوِّناً أساسياً له، وتربيته على احترام وتقدير وقبول الآخر في المجتمع وبالذات أتباع الديانة المسيحية، وأنَّهم جزء أصيل من المجتمع والوطن، لا يوجد أي اختلاف معهم على الإطلاق لا في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وتعزيز الثقافة الوطنية، وبث الوعي في الأطفال بتاريخ الوطن وإنجازاته، وتثقيفهم بالأهمية الجغرافية والاقتصادية والثقافية لوطنهم، وتربيتهم على المشاركة في المناسبات الوطنيَّة الهادفة والتفاعل معها، والابتعاد عن جميع الإفرازات الفئوية والعرقية والطائفية البغيضة، وغرس حب العمل التطوعيّ، والانخراط في المؤسسات الأهلية التي تخدم الوطن وتعمل على تنميته (8)، وتعزيز قيم الانتماء والولاء.

وليس يخفى الدور الكبير الذي يقوم به الأب والأم في تكريس روح المواطنة وتعميق الهوية الوطنيَّة لدى الأبناء من خلال القدوة، وأنَّ حب الوطن والاعتزاز به مسألة لا يمكن التفاوض حولها في ظلِّ أي ظروفٍ تعصف بالمجتمع، فضلاً عن القيام بتدريب الأبناء على المهارات والسلوكيات التي تمنحهم القدرة على ممارسة أدوارهم الاجتماعية وفق قوانين وقيم المجتمع الذي يعيشون فيه، وأنْ تدرك الأسرة أنَّ واجبها هذا جزء من المنظومة التربوية التي تتعاون فيه مع المؤسسات التربوية وغيرها من مؤسسات الدولة، إلى جانب سعي الأسرة الحثيث نحو استيعاب دورها في معرفة طبيعة

وخصائص الأبناء وأنماطهم من أجل تحديد أفضل الوسائل التربوية في التعامل معهم وتوجيههم نحو المواطنة الصالحة، وتعميق الهوية الوطنية في نفوسهم، ومن هذه الوسائل:

1. اغتنام كل فرصة للحديث المباشر مع الأبناء حول مقومات المواطنة الصالحة وأبرز عناصر الهوية الوطنية.

2. تزويد البيوت بمكتبة بسيطة تضمّ مجموعة من الكتب والأشرطة الصوتية، إلى جانب اختيار مجموعة من المواقع الإلكترونية الوطنيَّة وانتقاء وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تقوم جميعها بدور مساند للأسرة في عملية التوعية والتوجيه بأساليب جديدة تُحاكي العصر وأبجدياته.

3. تعريف الأبناء والأحفاد بالرموز الوطنية في الجوانب السياسية والعسكرية والعلمية والدينية التي كان لها أكبر الأثر في خدمة الوطن وتطويره والدفاع عنه.

4. توظيف أسلوب القصَّة المُحفِّزة على حب الوطن والمواطنة الصالحة، والتوعية بتاريخ الوطن وإبراز الجوانب المُشرقة فيه (9).

ثانياً: دور المدرسة في تطوير وتفعيل المواطنة والهوية الوطنية

إنَّ المدرسة عبارة عن مصنع لصياغة المواطنة، وتعميق الهوية الوطنية، وحجر الزاوية للتربية الديمقراطية، ومنها تبدأ الرحلة الحقيقية والمنهجية نحو تكوين المواطن الذي ينتمي بصورة جوهرية للوطن، ويتماهى تربوياً مع قيم ومبادىء المواطنة والهوية الوطنية، وتنبثق أهمية المدرسة من كونها في عصر الخصخصة، واقتصاد السوق، ظلَّت المدرسة هي المؤسسة العامَّة الوحيدة الباقية، وهي بذلك تحمل رسالة أكبر من التعليم المدرسيّ التقليديّ (10)، والرسالة المدنيَّة للمدرسة ودورها في المواطنة والهوية الوطنيَّة لا يبرز من كونها تخدم الشعب أو المواطنين وحسب ولكنَّه يبرز كونها تقوم بتنشئة الشعب والمواطنين على القيم الإيجابية التي تطوّر الدولة وتعمل على تقدُّمها.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، يمكن القول بأنَّ للمؤسسات التعليمية أدوار في التربية على المواطنة والهوية الوطنيَّة تقوم على تصوُّر أول هو أنَّنا لا نولد مزوَّدين بمعرفة عملية بحقوقنا والتزاماتنا كمواطنين في مجتمع مدنيّ ديمقراطيّ، والتصوُّر الثاني هو أنَّ المكان الأفضل لتعلُّم تلك القيم والمبادىء هو المدرسة، والتصوُّر الثالث هو ضرورة تحديد ما يجب أن يكتسبه المُعَلِّمون وما يجب أنْ تقوم به المدرسة والمنهاج المدرسيّ من أجل إعداد الطلبة وتربيتهم على قيم المواطنة وعناصر الهوية الوطنية، ومن هنا، فإنَّ إهمال التربية على المواطنة والهوية الوطنيَّة ينشأ جزئياً من افتراض أنَّ التنمية السياسية والاجتماعية للأفراد تتحقَّق في كل لحظة وفي كل مجال من الحياة وبالتالي لا ضرورة لتخصيص جزء من العملية التعليمية لها (11)، وينشأ هذا الإهمال في الغالب من فرضية أنَّ المعارف والمهارات تظهر كناتج ثانويّ لدراسة مواد أخرى، ولكن الحقيقة التربوية تؤكد أنَّ الطلبة

يميلون إلى تعلُّم ما درسوه ولا يتعلَّمون ما لا يدرسوه، ولهذا ما لم يتعلَّم الطلبة قيم المواطنة وعناصر الهوية الوطنيَّة خلال سنوات المدرسة، فإنَّ إمكانية تمثُّل تلكم القيم والعناصر في حياتهم بصورة عملية لن تتحقَّق.

المبررات التي تجعل للمدرسة دوراً في التربية على المواطنة والهوية الوطنية (12)
1. تمثّل المدرسة بنية اجتماعية، ووسطاً ثقافياً له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه التي وضعت لتتماشى وتتفق مع ثقافة وأهداف فلسفة المجتمع الكبير والتي هي جزء منه، تتفاعل معه وفيه، وتتأثَّر به بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
2. إنَّ المقررات الدراسية إلزامية يدرسها كافة التلاميذ، ولذلك تُعدُّ أداة هامة لتحقيق التواصل الفكريّ، والتماسك الاجتماعيّ في البيئة.
3. احتواء المدرسة للفرد فترة زمنية طويلة سواء أكان ذلك بالنسبة لليوم الدراسيّ، أم بالنسبة للعام الدراسيّ، أو بالنسبة لعمر المتعلّم، فتؤثِّر فيه وتعدِّل من سلوكه، إضافة إلى إكسابه المعلومات والخبرات والمعارف المختلفة التي تساعده في حياته.
4. تعتبر المدرسة من المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى الطلبة.

وجدير بالذكر أنَّ هنالك مجموعة من الركائز المتعلِّقة بالسياسة التعليمية التي ينبغي للمجتمعات العربية الالتزام بها قبل البدء بتطبيق سياسة التربية على المواطنة والهوية الوطنية وتحقيق أهدافها في صياغة المواطن العربيّ الصالح، وهي (13):

1. التربية على المواطنة والهوية الوطنيَّة يجب ألاَّ تُترك للعشوائية، بل ينبغي أنْ تكون هدفاً رئيساً للتعليم ومخرجاته الوطنية.

2. ضرورة دمج المواد المتعلِّقة بالمواطنة والهوية الوطنية بمقررات التاريخ والجغرافيا والأدب والتربية الدينية وغيرها من المقررات، أو يمكن تخصيص مواد منفصلة لها.

3. يجب أنْ يتمَّ تدريس المواد المتعلِّقة بالمواطنة والهوية الوطنيَّة من مرحلة رياض الأطفال وحتى نهاية التعليم الجامعيّ.

4. التدريس الفعَّال لمواد التربية على المواطنة والهوية الوطنية يستلزم الاهتمام بالمحتوى التربويّ المتعلِّق بالقيم والاتجاهات والمفاهيم والمهارات والشخصيات والتعميمات.

5. تحويل الحياة المدرسية إلى نموذج للتطبيقات الديمقراطية والتي من أبرزها البرلمان الطلابيّ في المدرسة واتحادات الطلبة في الجامعات.

6. ربط المدرسة بالمجتمع والواقع المحليّ في سبيل توطيد العلاقة بين الطلبة ومؤسساتهم المدنية.

7. حفظ وتنقية التراث الثقافي للمجتمع الذي يؤكد الهوية الوطنية والموروث الشعبيّ.

ثالثاً: دور الإعلام في تطوير وتفعيل المواطنة والهوية الوطنية

يمثِّل الإعلام أحد أبرز أدوات الدولة في توعية المواطنين نحو مسؤولياتهم الفردية والجماعية، وبناء روابط بين أبناء المجتمع، وغرس العادات والقيم، وبناء الاتجاهات الوطنيّة، بل وأصبحت هذه الأداة تنافس الأسرة والمدرسة في تشكيل شخصية الفرد وقيمه وسلوكياته، إلى جانب أنَّ الإعلام له قدرة كبيرة على التأثير في فكر ورأي الأفراد في المجتمع، وهذا بدوره يصبح تحديَّاً للدولة حول كيفية استثمار هذه الوسائل والاستفادة منها في تكريس مفاهيم المواطنة وتعميق مدخلات الهوية الوطنية، فضلاً عن قيم الولاء والانتماء، مع ضرورة الإشارة إلى أهمية توظيف وسائل الإعلام الحديثة وبالذات وسائل التواصل الاجتماعي، والهواتف الذكيَّة، إلى جانب الصحف، والتلفاز، والإذاعة، والسينما، وغيرها.

والإعلام، وفق هذا التصوُّر، بحاجة إلى مجموعة من المتطلبات والخطوات حتى يقوم بأدواره الكبرى والمؤثرة وبالذات في فئة الشباب، ومنها:

1. وجود رؤية واضحة، ورسالة عليا، وأهداف معتمدة وموحَّدة، تكون في متناول جميع المؤسسات الإعلامية الوطنيَّة للقيام بوظيفتها المتعلِّقة بنشر وتوعية وتثقيف المواطنين بتوجهات الدولة، وأبرز قيم المواطنة والهوية الوطنيَّة.
2. تعزيز التماسك الاجتماعيّ بالتركيز على القيم المشتركة والابتعاد عن الفتنة.
3. شرح سياسات الدولة والدفاع عنها، بتخطيط إعلاميّ مهنيّ يصوغه خبراء من أبناء الدولة المخلصين.
4. الرد على الادعاءات والافتراءات التي تثيرها الجهات التي تعمل ضدّ مصلحة الدولة ومواطنيها.
5. تشكيل الرأي العام حول القواسم الوطنيَّة والخصوصية الثقافية بما يساهم في تعميق المواطنة والهوية الوطنية.
6. التأثير في سياسات صانع القرار إذا ما كانت سياسات الدولة في قضية ما في فترة زمنية ما تتناقض مع مدخلات المواطنة والهوية الوطنيَّة (14).
7. استقطاب الكفاءات الإعلاميَّة الوطنيَّة لخدمة قضية المواطنة والهوية الوطنية بعيداً عن المحسوبية والواسطة بحيث يغدو المعيار هو الكفاءة والنزاهة والخبرة.
8. الابتعاد المطلق عن إثارة النعرات الطائفية، والمذهبية، والجهويَّة، والحرص على وضع ميثاق للإعلام الوطنيّ بصورة علميَّة ومهنيَّة.
9. تعزيز قنوات الحوار والتواصل المجتمعيّ بين المواطنين أنفسهم، وبين المواطنين والمسؤولين، في إطار من الشفافيَّة والمساءلة والمراقبة بحيث يصبح المواطن جزءاً من عملية التقييم والتقويم.

رابعاً: دور المؤسسات الدينية في تطوير وتفعيل المواطنة والهوية الوطنية

لمَّا كان الدِّين أحد أهم مكونات الهوية الوطنية من جهة، وتعظيم قيم المواطنة من جهة أخرى، فلا ريب أن يكون للمؤسسات الدينية " المسجد، والكنيسة، ودار الإفتاء، والقضاء، وكليَّات الشريعة " في المجتمع العربيّ الدور المحوري في هذه المسألة، حيث المأمول أنْ تقوم هذه المؤسسات بالمساهمة الحقيقية في تقوية الشعور بالانتماء للوطن وحبِّه والتضحية في سبيله، وتأصيل قيم المواطنة، وبيان مدخلات الهوية الوطنيَّة، ويمكن لهذه المؤسسات القيام بأدوارها من خلال النقاط التالية:

1. تقوية الوازع الدينيّ الجوهريّ والحقيقيّ بحيث تنمو القابلية للحفاظ على الوطن ومكتسباته.
2. تعزيز مفهوم الوسطيَّة والاعتدال والقيم الأخلاقية ومحاربة السلوكيات السلبيَّة نظرياً وتطبيقياً.
3. التوعية بقيم الولاء والانتماء للوطن وبيان أثرهما على حاضر ومستقبل الوطن (15).
4. المساهمة في بناء المناهج التعليمية بحيث تترسَّخ المفاهيم الحقيقية للدِّين في سياق التسامح والتعاون والتضامن بين أبناء المجتمع الواحد.
5. الخروج من حالة العزلة التي تعاني منها بعض المؤسسات الدينية سواء كانت هذه العزلة مفروضة من السلطة السياسية، أو نتيجة تقصير تلكم المؤسسات في واجباتها، حيث ما يزال الدِّين هو المحرِّك الأول للإنسان العربيّ، سواءً تمَّ توظيف هذه المؤسسات إيجابياً لخدمة الوطن، أو تمَّ توظيفها سلبياً لصالح جهات بعينها، ففي الحالتين الدِّين صاحب الأثر الأول والأكبر على المواطن العربيّ على الرغم من كلِّ الأحداث التي عصفت بالمجتمع والدولة في بلادنا.
6. الاهتمام بفئة الشباب تحديداً وتربيتهم على قبول الآخر، واحترام الاختلاف، وتقديم خطاب دينيّ جديد بتناسب مع متطلبات العصر، ويتوافق مع مبادىء وثوابت الدِّين.
7. قيام هذه المؤسسات بأدوارها العلميَّة من خلال إصدار الدراسات، والمجلات، والمحاضرات، التي تعمل على تأصيل المواطنة والهوية الوطنية من جهة، وتواجه الفكر المنحرف الذي يدعو إلى العنف والإرهاب وقتل الآخر العربيّ قبل الآخر الأجنبيّ.
8. إحياء المشاعر والتقاليد والعادات الوطنيَّة الأصيلة المتوافقة مع روح الشريعة الإسلامية، والثقافة العربية، والتي تساهم في نشر التسامح والتكافل.
9. تحويل المؤسسات الدينية من مجرَّد أبراج مغلقة إلى ميادين حقيقية للإنتاج الفكريّ، والتواصل والحوار المجتمعي، والتقريب بين الفئات المختلفة داخل المجتمع وفق آداب الاختلاف، وتجديد الخطاب الدينيّ بحيث يلامس نبض المواطن وهمومه اليوميَّة، والابتعاد عن التحريض، وإثارة الحساسيات، وإيقاظ الأفكار القاتلة والميِّتة في حياة المجتمع العربيّ العناصر.

خامساً: دور المؤسسات الأمنية في تطوير وتفعيل المواطنة والهوية الوطنية

تمثَّل المؤسسات الأمنية في الدولة خط الدفاع الأول عن الأمن الوطنيّ، وصيانة الوحدة الوطنية، ومواجهة كافة التحديات التي تواجه المجتمع داخلياً وخارجياً، ولا يمكن فصل الأمن الوطنيّ لأي مجتمع عن الأمن الأخلاقيّ لأنَّ الجميع مشترك في حفظ المنظومة الوطنيَّة بما تتضمَّنه من قيم للمواطنة، وعناصر للهويَّة الوطنيَّة، ولهذه المؤسسات أدوار أساسية من أبرزها:

1. تعزيز الشعور بالهوية الوطنيَّة، وقيم المواطنة، ومشاعر الولاء والانتماء للوطن وقيادته ورموزه ومقدَّراته، من خلال برامج وفعاليات وأنشطة وتثقيف مستمر لهذه المؤسسات الأمنيَّة.

2. التزام المؤسسات الأمنية بجميع أشكالها بتطبيق القانون من أجل مواجهة جميع صور الإساءة للأمن الوطني، وصون الوحدة الوطنية، ومنظومة القيم الاجتماعية.

3. إبراز التحديات والأخطار التي تواجه مستقبل الأمن الوطنيّ للدولة على المستوى المحليّ والإقليمي والدولي بما يضمن التغلُّب عليها وإضعافها.

4. القيام بتفعيل جميع التشريعات والقوانين المتعلِّقة بالحفاظ على الأمن الوطنيّ والوحدة الوطنية والحرص على سيادة القانون بعدالة ومساواة على جميع المواطنين.

5. حرص المؤسسات الأمنية على المساهة في تنظيم السلوك العام للمجتمع ودعم الوعي الوطنيّ بأهمية المواطنة، والهوية الوطنية، والوحدة الوطنية.

6. إعداد رجال الأمن ليكونوا المثال والقدوة في محاربة الفساد، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وتعميق حقوق الإنسان.

7. تعظيم العلاقات الإيجابية والثقة المتبادلة بين رجال الأمن والمواطنين، والبحث الدائم عن وسائل وأداوات جديدة للتواصل بين الطرفين لما في ذلك من ضرورة قصوى في تقوية الجبهة الداخلية في مواجهة جميع الأخطار.

8. تطوير الهياكل التنظيمية للمؤسسات الأمنية بما يحقّق تطوير عملها من جهة، وبما يخدم المسؤوليات المطلوبة منها من جهة أخرى، بحيث يغدو معيار الكفاءة والمهنيَّة والخبرة هو المعيار الوحيد في العمل والترقية (16).

9. تعميق العلاقة بين المؤسسات الأمنية وفئة الشباب تحديداً في المجتمع من خلال الحرص على عقد الدورات التثقيفية والتوعوية لهذه الفئة على غرار دورات أصدقاء الشرطة، البيئية أو السياحية مثلاً، حيث تساهم هذه الدورات في تعظيم المشاعر الوطنية لدى هؤلاء الشباب بشكل كبير، فضلاً عن كونها تعمل على كسر الحواجز بين الطرفين والتي يسعى البعض إلى وضعها على الرغم من كون هذه المؤسسات نابعة من المجتمع، وتسعى للحفاظ عليه.

سادساً: دور مؤسسات المجتمع المدنيّ في تطوير وتفعيل المواطنة والهوية الوطنيَّة

تساهم مؤسسات المجتمع المدنيّ في المجتم العربيّ على اختلاف أنواعها بحماية النسيج الاجتماعيّ من كافة التحديات والمخاطر التي كانت ولا زالت تهدّد كيانه، فقد ساهمت في كثير من الأحيان في مجالات كانت الدول نتيجة ظروف معيَّنة غير قادرة على القيام بواجباتها بصورة متكاملة، فضلاً عن دورها على صعيد التنمية البشرية والاقتصادية، وإيجاد المساحة للمواطن العربيّ من أجل تحقيق المشاركة في ميادين العمل السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعي والثقافيّ، وهو ما أدى إلى زيادة دورها وقبولها اجتماعياً، إلى جانب سعيها إلى مساعدة الدولة في تكريس قواعد المجتمع المدنيّ، من خلال تعزيز الثقافة المدنيَّة، ورفع درجة وعي المواطن بحقوقه وواجباته، وعلاقاته بالمجتمع السياسيّ، وإدراكه لقيم المواطنة، وعناصر الهوية الوطنيَّة.

إنَّ وجود مؤسسات مجتمع مدنيّ فاعلة وحقيقية ووطنيَّة في الوطن العربيّ تقوم بأدوارها بالشكل الذي يحقّق مطامح المواطنين مسألة في غاية الأهمية، ذلكم أنَّ بلورة مفهوم المواطنة والهوية الوطنيَّة يحتاج إلى تعاضد جميع مؤسسات الدولة والمجتمع وفي مقدمتها هذه المؤسسات المدنيَّة، ويمكن لها تحقيق هذه المساعي وفق الآليات التالية:

1. زيادة وعي المواطن ورصيده الوطنيّ والثقافيّ عن وطنه وقيم المجتمعيَّة، من خلال المساهمة في تحويل هذه الثقافة إلى واقع عمليّ يحياه المواطن.

2. تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى المواطن حيث أنَّ هذا الإحساس هو التعبير الحقيقيّ عن إدراك المواطن لأهمية المواطنة والهوية الوطنية في حاضره ومستقبله.

3. تعزيز قيم العمل التطوّعي لدى المواطنين في المجتمع بصورة كبيرة، ولا غرو بأنَّ هذه القيم تمثِّل أرقى درجات المواطنة، والالتزام بالهوية الوطنية، لأنَّها تكون نابعة من حريَّة الاختيار، والرغبة الصادقة في خدمة الوطن.

4. عقد الدورات وورشات العمل التثقيفية حول قضايا المواطنة والهوية الوطنية والتحديات التي تواجه هذه المفاهيم، والخصوصيات المتعلَّقة بها، وآليات تفعيلها.

5. توظيف وسائل الإعلام الحديث، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمنشورات الورقية، في التأكيد على أهمية تعميق قيم المواطنة وعناصر الهويَّة الوطنيَّة.

6. الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، والتركيز على دور المواطن في صون مقدَّرات الدولة، والتشجيع على أعمال الخدمة المجتمعية كجزء من المواطنة (17).

7. تدريب الفئات العمرية المختلفة، وبالذات الشباب، على النهج الديمقراطيّ في الحياة والعمل، وتطوير أدوات الحوار والتواصل من أجل مواجهة القضايا الوطنيَّة والمشاركة في إيجاد حلول لها.

الهوامش

1. محمد حليقاوي، أ ل م: لافتات على طريق التجديد والوسطية، عمَّان، وزارة الثقافة الأردنية، ط1، 2017، ص 49.
2. المرجع نفسه، ص 50 – 51.
3. المرجع نفسه، ص 52.
4. عبد الله السيِّد ولد اباه، تحديات الهوية في العالم العربيّ الراهن، ضمن التقرير العربيّ الثامن للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربيّ، ط1، 2015، ص 70.
5. المرجع نفسه، ص 71.
6. شفيق المصري، العقد الاجتماعيّ والدولة الوطنيَّة، ضمن التقرير العربيّ الثامن للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2015، ص 93 – 94.
7. محمد العناقرة ولؤي البواعنة ومحمد الدمنهوري، التربية الوطنيَّة، عمَّان، دار حنين للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص 26.
8. محمد الشيخ، دور الأسرة في تعزيز المواطنة، الرياض، جريدة الرياض، العدد 13485، 26 أيار 2005، ومنشور على موقع الجريدة www.alriyadh.com/ 2005
9. أحلام مطالقة وعماد الشريفين وأحمد الحسين، مقومات المواطنة الصالحة في الإسلام ودور وسائط التربية في تعزيزها، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، إربد، جامعة اليرموك، المجلد 27، العدد ا ج، 2011، ص 762.
10. مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة، ص 130.
11. المرجع نفسه، ص 130 – 131.
12. إبراهيم ناصر، المواطنة، ص 252 – 253.
13. مصطفى قاسم، التعليم المواطنة، ص 133.
14. أحلام مطالقة وعماد الشريفين وأحمد الحسين، مقومات المواطنة الصالحة في الإسلام ودور وسائط التربية في تعزيزها، ص 763.
15. طارق سويدان، منهجية التغيير في المؤسسات، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص 57.
16. محمد المومني، استراتيجية سياسة القوة، عمَّان، دار الكتاب الثقافيّ، ط1، 2008، ص 77.
17. المرجع نفسه، ص 78 وما بعدها.

الفصل السابع

المواَطنة والهويَّة الوطنيَّة في المجتمع العربيّ
الخلاصات والآفاق

ما يزال الوطن العربيّ، إلى يومنا هذا، يحظى بمكانة تاريخية واستراتيجية واقتصادية وجغرافية بالغة الأهميَّة، وكان لهذه العوامل أثرها في إبراز هذا الوطن العربيّ بصورة مميزَّة على مدى عصور متعاقبة ازدهرت فيها الحضارة العربية، مقارنةً بالواقع العربيّ الراهن الذي يجعله أمام تحديات كبرى، وهذا كلُّه يدفع الإنسان العربيّ نحو تحديد أولوياته، وبناء مجتمعه، والاعتزاز بخصوصيته وثقافته ومعتقداته أمام جملة من المعطيات التي ينبغي مواجهتها بالمنهجية العلمية والنقدية، والتأكيد على روح العمل الفريقيّ الذي تفتقده التجربة العربية عموماً، فضلاً عن الانعتاق من ظاهرة الاستلاب الحضاري نحو الآخر، ومنح الشباب العربيّ فرصة التغيير نحو الأفضل، وهي التحديات التي بلورتها الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للأعوام 2017 – 2022 م.

التحديات التي تواجه الوطن العربيّ حسب " الإلكسو "

التحديات الفكرية والثقافية
1. الصراعات والمشكلات الداخلية التي تعاني منها بعض الدول العربية، والأفكار السلبيَّة وما تحمله من صورة خاطئة عن الآخر والعلاقة معه، ما نتج عنه حركات التطرُّف والغلو وكان له أثر كبير في المشهد الثقافيّ العربيّ. 2. الأخطار الخارجية على الوطن العربيّ وأثرها على الأمن القوميّ العربيّ بدءاً من زرع كيانات دخيلة في مفصل الوطن العربيّ وحمايتها ودعمها، وانتهاءً بمحاولات متكررة لتقسيم الدول العربية واجتزاء بعض أطرافها لتصبح غير عربيَّة. 3. الاحتلال المستمرّ لبعض الأراضي العربيَّة، وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وإبراز دولة الاحتلال على أنَّها واحة الحريَّة والديمقراطية وسط الوطن العربيّ الذي ترتسم عنه في العالم اليوم صورة ذهنيَّة سيئة فتجعله ضمن الدول المتخلِّفة. 4. مفهوم الهوية العربيَّة، والهوية الوطنيَّة، وما تعانيه من مشكلات يتعلَّق بعضها بصورتها السلبيَّة لدى الآخر والذات. 5. التذبذب في الحركة الثقافية، وإنْ لم تصل إلى حالة الركود في بعض جوانبها، مما أضعف المشهد الثقافيّ بشكل عام. 6. واقع اللغة العربية، وما تعانيه في تعليمها ونقلها أو التحدُّث بها على المستوى العام في المؤسسات التعليمية والثقافية. 7. بروز مفاهيم الحريَّة والديمقراطية وحقوق الإنسان.
تحدي القيم والمواطنة والهوية الوطنيَّة
1. إبراز معالم الهوية الوطنية بشكلها الإيجابيّ والصحيح والفاعل. 2. تعزيز قيم المواطنة ومن أهمها الانتماء والولاء بالتدرُّج في العرض في الفضاء العربيّ. 3. تعزيز المفاهيم المتعلِّقة بالهوية والمواطنة بما يحافظ على الهوية العربية وبالشكل الذي يدعم العمل العربي المشترك.
التحدي الاقتصادي والاجتماعيّ

1. تعمُّق مشكلات التنمية مما أثرَّ في نهضة وتقدَّم الدول العربية رغم وجود خطط تنموية خلال العقود الماضية. 2. اعتماد بعض الدول العربية في اقتصادها على سلع اقتصادية ناضبة، وسيادة النمط الاستهلاكيّ وانحسار النمط الإنتاجيّ. 3. وجود ضغوط خارجيَّة ذات تأثيرات في مسيرة التكامل الاقتصاديّ العربيّ، نتيجة معاناة بعض الدول العربية من الديون المتراكمة، واختلال الميزان التجاري للبعض الآخر، مما زاد في نسبة الوارد على الصادر. 4. انتشار ظاهرة الفقر والعَوَز لدى شعوب بعض الدول العربيَّة. 5. العادات والتقاليد السلبيَّة التي ما زالت تؤثِّر في الحركة الاجتماعية والتطوُّريَّة في بعض الدول العربية. 6. النمو السكانيّ المتزايد، مع عدم القدرة على الاستثمار الجيِّد لها، ممَّا شكَّل ضغطاً على الموارد المحدودة في بعض الدول العربيَّة.
الفجوة العلمية والتقانية والمعلوماتية
1. التطوُّر المتنامي في مجالات البحث العلميّ وتطبيقاته في مختلف المجالات الحياتية. 2. التطبيقات الحديثة في المجالات العلمية وإتاحتها بشروط صارمة. 3. التطوُّرات المعرفيَّة في جميع المجالات والقدرة التنافسيَّة. 4. منتجات التقانة المعاصرة.
التحدي التربويّ والتعليميّ
1. تفشِّي الأُميَّة رغم الجهود المستمرة في مواجهتها. 2. التطوُّر المتسارع في مجال الفكر التربوي وما برز عنه من نظريات تربوية. 3. ظهور مفهوم الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية. 4. التطور التكنولوجي وارتباطه بالعملية التعليمية. 5. التغيُّرات المستمرة في مجالات المنظومة التعليمية " الإدارة، المعلم، المتعلِّم، المنهج، البيئة المدرسيَّة "

وعلى الرغم من كون هذه التحديات قد أدرجتها المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الإلكسو " ضمن الخطة الاستراتيجية للمنظَّمة للأعوام **2017 – 2022م**، إلاَّ أنَّ المعوقات والصعوبات التي تواجه المجتمع العربيّ قاسية جداً، والمأمول تكامل جهود الدول العربية على المستويين الحكوميّ والخاص من أجل تجاوز هذه المعوقات، والتي من أبرزها: عدم إيلاء بعض الدول العربيَّة هذه التحديات الاهتمام الكافي مما ساهم في تفاقمها، إلى جانب القصور في التنسيق بين الدول العربية في تطبيق برامج متعلِّقة بهذه التحديات، وقلّة مصادر التمويل وعدم الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدنيّ والقطاع الخاص والأهليّ، وغياب سلَّم أولويات مشاريع التنمية العربية، مع ضعف خاص بالبرامج التي تُعنى بالهوية العربية، والوطنيَّة، والمواطنة، وهذا كلُّه، ينبغي للدول العربية ومؤسساتها إعادة النظر برامجها التنموية والإصلاحيَّة وتضمينها التحديات سالفة الذكر بصورة جوهرية.

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن آفاق المواطنة والهويَّة الوطنية، نجد أنَّ هذه المسائل تتماهى مع بقية قضايا الإنسان العربيّ المعاصر، مع بعض الخصوصية في بعض الجوانب، ولهذا فإنَّ الإطار الثقافي المأمول لمعالجة تلكم القضايا ينبغي أن يضمّ مجموعة متطلبات من أبرزها تعزيز مكانة اللغة العربيَّة في مختلف مجالات الحياة باعتبارها حاملة الثقافة وجوهر الهوية، بما في ذلك دعم الهيئات العربيَّة ذات الصِّلة، والاستمرار في دعم المشروعات التربويَّة والثقافية الرياديَّة في مختلف الدول العربيَّة، إلى جانب الاهتمام بالتعليم الفنيّ والمهنيّ وتطوير هيكليته بصورة تعزِّز من مكانته الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، وانتهاج أنماط غير تقليدية لتعليم الكبار، والاهتمام بالدراسات الاستشرافيَّة لمواجهة التغيُّرات المتلاحقة، وتعزيز الانفتاح والتواصل مع الثقافات والحضارات الأخرى، والتوسُّع في مجال الترجمة من اللغة العربيَّة وإليها، والاهتمام بالثقافة الرقميَّة، واعتماد معايير الجودة في مختلف مؤسسات المجتمع العربيّ.

وفي السياق ذاته، ضرورة تعزيز الشراكة بين المؤسسات الثقافية العربية، وتطوير منظومة فكريَّة للمُلْكية الفكريَّة، وحماية التراث العربيّ والإسلاميّ وبيان دورهما في إثراء شخصية الإنسان العربيّ ورقمنتها وتوظيفها في منظومة التنمية الشاملة، وتعزيز دور البحث العلميّ، وتوطين مدخلات التقنيات الحديثة في العالم، ووجوب دعم المرأة العربية ومكانتها ومشاركتها في مختلف مجالات الحياة العربيَّة، وتقنين التعامل مع الوسائل الإعلامية الحديثة والحرص على وضع ميثاق شرف إعلاميّ يخدم قضايا الوطن العربيّ القوميَّة والوطنيَّة، ومن هنا، ينبغي التذكير والتأكيد على أهمية تفعيل أدوار الشباب في المجتمع العربيّ في عملية البناء والتحديث ومواجهة الأخطار التي يمكن أنْ تؤخِّر النهوض العربيّ القوميّ والوطنيّ اكثر مما هي عليه الآن.

ومستصفى القول إنَّ تحقيق التنمية الثقافية هو الطريق الأول، وليس الوحيد، المضمون، والشائك في ذات الوقت، نحو تفعيل قيم المواطنة وتعميق الهوية الوطنيَّة، وإنَّ عدم إدراك الدولة العربية، والسلطة السياسة، ومؤسسات المجتمع المدنيّ العربية، والنُّخب المثقَّفة، الأبعاد الثقافية للتنميَّة وأهميتها سيجعل من التنمية ذاتها صورة مشوَّهة للهوية الوطنية العربيَّة وقيم المواطنة، فالاستراتيجية الثقافية العربيَّة، في حال وجودها والالتزام بها، إلى جانب التربية والتعليم، هما جوهر تمكين الإنسان العربيّ من اللحاق بركب الحضارة الإنسانيَّة المُعاصرة، وتحقيق ذاته، وبناء مجتمعه، واسترداد مقدساته، وتحقيق الاستقلاليَّة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، ولقد استوفى الإنسان العربيّ، والدولة العربية، والمجتمع العربيّ، والثقافة العربية، استوفى الحاضر العربيّ جميع مقومات النهوض، ولكن ما زالت الإرادة السياسية، والالتزام بالخصوصية الحضارية، والثقافة العربية، هي الفيصل في معركة استعادة هذا الإنسان لقيمته وقامته في آنٍ واحدٍ معاً.

نتائج الدراسة

1. المواطنة والهويَّة الوطنيَّة في المجتمع العربيّ قضايا مصيرية ولا يمكن التنازل عنهما، مع الإقرار بوجود معوقات وتحديات كبيرة، ولكن البنية التحتية لهذه القضايا موجودة وبحاجة إلى المزيد من العمل وفق منهجية علمية وصولاً إلى الأهداف المنشودة.

2. قضية المواطنة والهوية الوطنيَّة من القضايا الإشكالية في المجتمع العربيّ، بمعنى أنَّها مرتبطة بغيرها من القضايا مثل السلطة السياسية، والتطوير الاقتصادي، وإصلاح التربية والتعليم، والتنمية الثقافية، والدمج الديمقراطيّ.

3. بناء استراتيجيات وطنية شاملة في البلاد العربية من أجل تكريس قيم المواطنة وتعميق عناصر الهوية الوطنيَّة، وأنْ تطوَّر آلياتها بما يتوافق مع خصوصية الإنسان العربي وطموحاته، وتحتوي على مؤشرات أداء لقياس نتائج تلك الاستراتيجيات على الإنسان العربيّ.

4. الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة والمستدامة مثل محاربة الفقر والمرض والجهل والفساد، وتحديد معيار الكفاءة والخبرة كأساس للعمل والتقدُّم في المجتمع العربيّ.

5. تقوية الشراكات بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدنيّ والقطاعات الخاصَّة من أجل تحقيق المزيد من التقدُّم في قضايا المواطنة والهوية الوطنية والحريات العامَّة.

6. التركيز على عملية الإصلاح الشامل في عملية التعليم والمناهج، بما يضمن الاهتمام بالمنهجية العلمية، والعقلية النقدية، وترسيخ مفاهيم المواطنة والهوية الوطنية، ونبذ التطرف والعنف والكراهية وإلغاء الآخر.

7. إدراك الدول العربية أنَّ محاربة التطرُّف والإرهاب لا يكون بالوسائل العسكرية والأمنية وحدها، فالتنمية الثقافية وإصلاح التعليم وترشيد الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعيّ هما الطرق الأكثر نجاعةً في تحقيق الانتصار على الغلوّ والإرهاب.

8. تفعيل أدوار المؤسسات العربية في تنمية الإنسان العربيّ وتعزيز قضاياه وبالذات جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها.

9. البناء على مخرجات العقد العربيّ للتنمية الثقافية 2005 – 2015 م الذي أقرّه وزراء الثقافة العرب في عمَّان عام 2002 م، وبلورة استراتيجيات ورؤى جديدة وفاعلة وجوهرية من أجل مستقبل الإنسان العربيّ.

10. المزيد من الاهتمام بالمرأة والشباب ودورهما في التنمية، ومحاربة الإرهاب.

11. التكامل والتنسيق بين الدول العربية في جميع المجالات واستثناء السياسة نظراً لاختلاف الدول العربية حولها، وبالتالي الفصل بين التنمية المشتركة والمواقف السياسية رغم الإقرار بصعوبة ذلك.

توصيات الدراسة

1. قضية المواطنة في أبرز تجلياتها تأخذ الجانب القانونيّ، ولذا يمكن إذا توافرت الإرادة السياسية والاستراتيجية الوطنية أنْ يتمَّ تحقيق نجاحات في هذا الإطار، بينما قضية الهوية الوطنيَّة أكثر تعقيداً نتيجة الإشكاليات المرتبطة بها مثل الدِّين واللغة والثقافة والتاريخ إلى جانب طابعها المُركَّب، وبالتالي ينبغي التعامل مع قضية الهوية على أساس أنَّها دينامية قابلة للتكيُّف والتجدُّد في ضوء أي مستجدات، وعليه فهي بحاجة إلى مقاربات مستمرة من أجل الحفاظ على مصالح الدولة والمجتمع ومستقبلهما.

2. يعاني المجتمع العربيّ والدول العربية من فجوة في العلاقة بينهما، فهنالك الدولة القوية والمجتمع الضعيف، ويتلازم مع هذه الفجوة تراجع في مخرجات قضايا المواطنة والهوية الوطنيَّة والولاء والانتماء، ومن هنا، ينبغي إعادة النظر في العلاقة بين الطرفين من أجل بلورة علاقة متوازنة وحقيقية تحفظ قوة الدولة والمجتمع سوياً، وتحفظ قيم المواطنة ومخرجات الهوية الوطنيَّة.

3. يعاني الإنسان العربيّ منذ مرحلة ما بعد الاستقلال عن الاستعمار الحديث من مشكلات مركَّبة مثل تمزيق الهوية الوطنيَّة، واستبعاد قيم المواطنة، وتسييس الدِّين، وإدخال الدِّين بصورة غير عقلانيَّة في السياسة، وإحياء الطائفيَّة، والإثنيَّة، وبالتالي من الواجب على جميع مؤسسات الدول العربية السياسية والاقتصادية والبرلمانية والتعليمية والثقافية العمل المشترك من أجل الحوار والتواصل والتشاركيَّة من أجل البدء بخطوات أولى لمواجهة هذه التحديات ووضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى وصولاً إلى حلّ هذه القضايا.

4. في ضوء تراجع الدولة العربية الوطنيَّة في استكمال مشاريعها بات لزاماً الدفاع عن هذه الدولة في وجه التقسيم، والتمزُّق، ولا يكون هذا الدفاع مشروعاً وناجعاً دون الاهتمام بالكثير من القضايا التي يأتي في مقدمتها تكريس المواطنة، وتعميق الهوية الوطنيَّة، وإعادة العلاقة بين المجتمع والدولة بصورة جوهرية تضمن التنمية والإصلاح والتطوير.

5. الخروج من ساحة الصراع بين الثنائيات المعروفة منذ عصر النهضة بين العروبة والإسلام، والأصالة والمعاصرة، والتراث والحداثة، إلى آفاق التكامل الذي يرتقي بالخصوصية، والتجديد الذي لا يقوم بإلغاء التراث، وقيم الشريعة، وطموحات الإنسان العربيّ، وذلكم ممكن ومطلوب ومتاح لو توافرت الإرادة السياسية، وتضافرت جهود، النُّخب الثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

1. اباه، عبد الله السيِّد ولد، تحديات الهوية في العالم العربيّ الراهن، ضمن التقرير العربيّ الثامن للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربيّ، ط1، 2015.

2. أبو زيد، علا وهبة رؤوف عزت (محرران)، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤية جديدة لعالم متغيّر، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2005.

3. أركون، محمد، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح، بيروت، دار الساقي، ط 2، 1992.

4. إسماعيل، سعيد، رؤية سياسية للتعليم، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1999.

5. بايار ،جان فرانسوا، أوهام الهوية، ترجمة حليم طوسون، القاهرة، دار العالم الثالث للنشر والتوزيع، ط1، 1998.

6. بركات، حليم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.

7. _____، الهوية: أزمة الحداثة والوعي التقليدي، بيروت، دار رياض الريّس للكتب والنشر، ط1، 2004.

8. _____، الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.

9. بشور، معن " محرراً "، الموسوعة العربية الفلسفية، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط1، 1988.

10. بشارة، عزمي، في المسألة العربية، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 2008.

11. بلعقروز، عبد الرزاق، تحولات الفكر الفلسفيّ المعاصر، الجزائر، الدار العربية للعلوم، ط1، 2009.

12. بلقزيز، عبد الإله، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008.

13. بوم منير، كمال، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، الرباط، دار الأمان للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

14. البيطار، نديم، حدود الهوية القومية، بيروت، دار الوحدة، ط1، 1982.

15. تليلان، أسامة، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، عمَّان، د . ن، ط1، 2001.

16. تورين، ألان، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011.

17. الجابري، محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1985.

18. جدعان، فهمي، أسس التقدم الفكري عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1981.

19. الجبوري، سامي، حقوق الإنسان السياسية في الإسلام والنظم العالمية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2005.

20. جرادات، صالح، التوجه الديمقراطي في الأردن، عمَّان، دار النشر للنشر والتوزيع، ط 1، 1995.

21. جعيط، هشام، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربيّ، ترجمة المنجي الصيَّادي، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1990.

22. الجميل، سيَّار كوكب، تكوين العرب الحديث، عمَّان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 2، 1997.

23. جوزيف، جون، اللغة والهوية، ترجمة عبد النور خراقي، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 342، ط1، 2007.
24. حرب، علي، هكذا أقرأ ما بعد التفكيك، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 2005.
25. الحصري، ساطع، الأعمال القومية: القسم الأول، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1967.
26. حليقاوي، محمد، أ ل م: لافتات على طريق التجديد والوسطية، عمَّان، وزارة الثقافة الأردنية، ط1، 2017.
27. حمادي، سعدون وآخرون، دراسات في القومية العربية والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1984.
28. حوراني، ألبرت، الإسلام في الفكر الأوروبي، بيروت، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1994.
29. خضر، لطيفة، دور التعليم في تعزيز الانتماء، القاهرة، دار عالم الكتب، ط1، 2000.
30. الخطيب، محمد، الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدولي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2006.
31. خليل، رشاد حسن، نظرية المساواة في الشريعة الإسلامية، القاهرة، دار الفاروق، ط1، 2007.
32. درويش، محمد، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، القاهرة، مكتبة عالم الكتب، ط1، 2009.
33. _____، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2010.
34. الدوري، عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1984.
35. رسول، رسول محمد، محنة الهوية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2002.
36. روبرتسون، رولاند، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، القاهرة، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد 78، ط1، 1999.
37. زايد، أحمد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات: قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات، الكويت، مجموعة المطابع الدولية، ط1، 2006.
38. الزيات، عبد الحليم، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسيّ، الاسكندرية، دار المعارف، ط1، 1986.
39. سبيلا، محمد، دفاعاً عن العقل والحداثة، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ط1، 2004.
40. سعيد، إدوارد، الاستشراق، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 2، 1984.
41. _____، الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت، دار الآداب، ط 3، 2004.
42. سويدان، طارق، منهجية التغيير في المؤسسات، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001.
43. الشامي، رشاد، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، العدد 224، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والآداب والفنون، ط1، 1997.
44. شرابي، هشام، البنية البطريركية، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1987.
45. _____، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1993.
46. شريف، أمين، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، القاهرة، دار الكتب القانونية، ط1، 2012.
47. الصالح ، نبيل، ما هي الموطنة؟، رام الله، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، ط1، 1994.

48. الصايغ، يزيد، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 – 1993، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 2003.
49. صليبا، جميل، المعجم الفلسفيّ، بيروت، دار الكتاب اللبنانيّ، ط1، 1972.
50. ضاهر، مسعود، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، نيقوسيا، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط1، 1994.
51. طرابيشي، جورج، الدولة القُطْرية والنظرية القومية، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1982.
52. طهبوب، ناصر، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، عمَّان، د . ن، ط 1، 1994.
53. الطهطاوي، رفاعة ، الأعمال الكاملة، دراسة وتحقيق محمد عمارة، بيروت، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، ط1، 1973.
54. عاطف، محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة، ط1، 2009.
55. عامر، طارق، المواطنة والتربية الوطنية: اتجاهات عالمية معاصرة، القاهرة، مؤسسة طيبة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011.
56. عبد الحافظ، سعيد، المواطنة حقوق وواجبات، القاهرة، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، ط1، 2012.
57. عبد الرحمن، طه، فقه الفلسفة " الكتاب الثاني: القول الفلسفي، كتاب المفهو والتأثيل "، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 1995.
58. _____، الحق العربيّ في الاختلاف الفلسفيّ، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربيّ، ط3، 2006.
59. _____، روح الحداثة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط2، 2009.
60. عبيد، منى مكرم، المواطنة: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ط1، 2006.
61. عسَّاف، نظام، دراسات في حقوق الإنسان، عمَّان، مركز عمَّان لدراسات حقوق الإنسان، ط 1، 2003.
62. عصفور، جابر وآخرون، العولمة والهوية الثقافية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 1998.
63. عروب، هند، ثقافة المواطنة في بلاد الرعيَّة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.
64. العروي، عبد الله، العرب والفكر التاريخي، بيروت، دار الحقيقة، ط 3، 1980.
65. _____، مفهوم الدولة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط 6، 1998.
66. _____، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط 2، 1999.
67. علي، حسين، العلم والأيديولوجيا، بيروت، دار التنوير، ط1، 2011.
68. عمَّار، رضوى، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، القاهرة، مركز العقد الاجتماعيّ، ط1، 2014.
69. عمارة، محمد، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1988.
70. العناقرة، محمد، ولؤي البواعنة ومحمد الدمنهوري، التربية الوطنيَّة، عمَّان، دار حنين للنشر والتوزيع، ط 1، 2008.
71. العويمر، حسن، ووليد العايد، التربية الوطنية، معان، دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
72. غازي، نهار، القرار السياسي الخارجيّ الأردنيّ تجاه أزمة الخليج، عمَّان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 1993.

73. غلاب، عبد الكريم، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998.
74. غليون، برهان، المحنة العربية " الدولة ضد الأمة "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1994.
75. الفهداوي، خالد، الفقه السياسي للوثائق النبوية (المعاهدات، الأحلاف، الدبلوماسية الإسلامية)، عمَّان، دار عمَّار، ط1، 1998.
76. فوزي، سامح، المواطنة، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2007.
77. فوكو، ميشيل، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، بيروت، دار التنوير، ط 2، 2007.
78. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط5، 1992.
79. قاسم، مصطفى، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2006.
80. القرعان، صالح، الموقف الأردنيّ من أزمة الخليج، عمَّان، د. ن، ط1، 1995.
81. الكافي، إسماعيل، موسوعة القيم والأخلاق الإسلامية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ط1، 2005.
82. كفافي، زيدان، تاريخ الأردن وآثاره في العصور القديمة، عمَّان، دار ورد للنشر والتوزيع، ط 2، 2006.
83. الكواري، علي، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
84. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994.
85. لبيب، الطاهر وآخرون، صور الآخر: العربيّ ناظراً ومنظوراً إليه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1999.
86. لية، علي، المجتمع المدني: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2007.
87. محافظة، علي وآخرون، التربية الوطنية، عمَّان، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، 2006.
88. محافظة، محمد وآخرون، التربية الوطنيَّة، الأردن، الزرقاء، الجامعة الهاشميَّة، ط 8، 2010.
89. مشاقبة، أمين، النظام السياسيّ الأردنيّ والمسيرة الديمقراطية، عمَّان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، 1999.
90. محفوظ، محمد وآخرون، المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2008.
91. محمد، شما بنت، التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية، الإسكندرية، دار العين للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
92. محمود، زكي نجيب، ثقافتنا في مواجهة العصر، القاهرة، دار الشروق، ط 3، 1982.
93. مراد، علي، ديمقراطية عصر العولمة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2007.
94. مرقص، سمير، هويَّات في شراكة على قاعدة المواطنة الثقافية، ضمن التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2015.
95. مسلَّم، محمد، الهوية والعولمة، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1، 2002.
96. المسيري، عبد الوهاب، دفاع عن الإنسان: دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركَّبة، القاهرة، دار الشروق، ط2، 2003.
97. _____، رحلتي الفكرية في البدور والجذور والثمر: سيرة غير ذاتية وغير موضوعية، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط1، 2000.

98. _____، الغة والمجاز بين التوحيد ووحدة الوجود، القاهرة، دار الشروق، ط1، 2002.
99. مصدَّق، حسن، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت النظرية النقدية التواصليَّة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 2005.
100. المصري، ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، 1994.
101. المصري، شفيق، العقد الاجتماعيّ والدولة الوطنيَّة، ضمن التقرير العربيّ الثامن للتنمية الثقافية، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2015.
102. مصطفى، إبراهيم وآخرون، مجمع اللغة العربية في مصر، المعجم الوسيط، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط5، 2011.
103. معلوف، أمين، الهويَّات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة، ترجمة نبيل محسن، دمشق، دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1999.
104. منصور، حسن، الانتماء والاغتراب، عمَّان، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 2013.
105. المومني، محمد، استراتيجية سياسة القوة، عمَّان، دار الكتاب الثقافيّ، ط1، 2008.
106. ميكشللي، أليكس، الهوية، ترجمة علي أسعد وطفة، دمشق، دار الوسيم للخدمات والطباعة، ط1، 1993.
107. ميلاد، زكي، الإسلام والحداثة، بيروت، د.ن، ط 1، 2011.
108. ناصر، إبراهيم، المواطنة، عمَّان، دار مكتبة الرائد العلمية للنشر، ط2، 2003.
109. نافع، بشير وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
110. النيهوم، الصادق، إسلام ضدَّ الإسلام: شريعة من ورق، لندن، دار رياض نجيب الريّس، ط 1، 1994.
111. هال، ديفيد، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط 1، 2006.
112. الهرماسي، محمد، مقاربة في إشكالية الهوية، بيروت – دمشق، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 2001.
113. هلال، عليّ الدين، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.
114. هنتنغتون، صامويل، أمريكا: الأنا والآخر، ترجمة عثمان الجبالي، بنغازي، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 2006.
115. هويدا، فريدو، الإسلام مُعطَّلاً: العالم الإسلاميّ ومعضلة الفوات التاريخي، ترجمة حسين قبيسي، دمشق، دار بترا للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
116. وهبة، مراد، المعجم الفلسفي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ط3، 1979.
117. وهولبورن، هارلمبس، سوسيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، دمشق، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010.
118. يس، السيد، العولمة فرص ومخاطر، القاهرة، دار ميريت للنشر والمعلومات، ط1، 2000.
119. يعقوب، محمد وآخرون، المواطنة من منظور حقوق الإنسان في مناهج التربية الوطنية في الأقطار العربية: دراسة حالة لكل من الأردن ومصر ولبنان، عمَّان، منشورات معهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ط1، 2012.

120. يوسف، سناء، تربية المواطنة في ضوء التحديات المعاصرة، دسوق، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Bernard C. (1999) National Curriculum Citizenship, Citizenship Foundation.

2. Grainne Mckeever. (2007), Citizenship and Social Exclusion, the Re-integration of political prisoners in Northern Ireland, the British Journal of criminology, London, vol 74.

3. Linda Layne, Home and Homeland: The Dialogic of Tribal and National Identities in Jordan (Princeton: Princeton University Press), 1989.

4. Marshall, T. H. (1994) Citizenship and Social Class, In B.S Turner and P.Hamilton, Eds Citizenship: Critical Concepts (volume 11). London, Rutledge.

5. Patrick John. (1999) the Concept of Citizenship in Education for Democracy. Www.eric.ed.gov

6. Sam Agere, Promoting Good Governance, practices and perspectives, commonwealth Secretariat, 2000.

7. UNESCO World Report "Investing in cultural diversity and intercultural dialogue" United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2008.

ثالثاً: الدوريات

1. الجابري، محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، القاهرة، مجلة أدب ونقد، العدد السادس، 1998.

2. جمعة، حسين، الوطن والمواطنة، مجلة الفكر السياسيّ، دمشق، العدد 25، 2006.

3. الخزاعي، حسين، وإيمان الشمايلة، مستوى المواطنة والانتماء لدى العاملين في المؤسسات الأردنية " دراسة اجتماعية تطبيقية "، مجلة دراسات، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمَّان، المجلد 41، ملحق رقم 1، 2014.

4. سيمونيدس، جانوس، الحقوق الثقافية نوعية مُهملة من حقوق الإنسان، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد السابع، 2000.

5. شحادة، موسى، مبدأ المساواة أمام المرافق العامة، الشارقة، مجلة الفكر الشرطيّ، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2000.

6. عبد الكافي، إسماعيل، التعليم والهوية في العالم المعاصر، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 66، 2001.

7. عبد الوهاب، سمير، طفل واحد وثقافات متعددة: أثر وسائل العالم والعمالة الأجنبية على ثقافة الطفل الخليجي، دراسة تحليلية، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المُقارَنة والإدارة التعليمية، مجلة التربية، المجلد الثالث، العدد الأول، 2000.

8. العبيدي، آمال، الهوية في ليبيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربيّ، العدد 267، 2001.

9. العقيل، عصمت، وحسن الحياري، دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، جامعة اليرموك، إربد، المجلد 10، العدد 4، 2014.

10. عليوة، السيد، تنشئة الشباب: الواقع والآفاق، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة الديمقراطية، العدد 6، 2002.

11. القاعود، إبراهيم، وزايد الطاهات، أثر الهيئات الثقافية في محافظة اربد في ترسيخ الانتماء الوطني، الكرك، جامعة مؤتة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الخامس، 1995.

12. جورج، مشكلة الهويَّة والانتماء القومي عند العرب، الكويت العربيّ، العدد 537، آب ، مجلة 2003.

13. المحروقي، حمدي، دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية، القاهرة، مركز تطوير التعليم الجامعي في جامعة عين شمس، مجلة دراسات في التعليم الجامعيّ، العدد 7، 2004.

14. مطالقة، أحلام، وعماد الشريفين وأحمد الحسين، مقومات المواطنة الصالحة في الإسلام ودور وسائط التربية في تعزيزها، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، إربد، جامعة اليرموك، المجلد 27، العدد ا ج، 2011.

15. المقداد، محمد، أسس التحوّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ ومرتكزاته: الأردن دراسة حالة، المفرق، جامعة آل البيت، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 7، 2007.

16. مكروم، عبد الودود، الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، القاهرة، مجلة مستقبل التربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد العاشر، العدد 33، 2004.

17. ميعاري، محمود، تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 74 – 75، 1996.

18. نافع، عبد المنعم، وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادىء المواطنة: دراسة ميدانية، القاهرة، جامعة الزقازيق، مجلة كلية التربية، العدد الخامس، 2005.

19. نصَّار، سامي، وفهد الرويشد، الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مجلة البحث التربوي، العدد 1، 2005.

20. الهراس، المختار، القبيلة والدورة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 98، 1987.

21. هيكل، محمد حسنين، العرب على أعتاب القرن 21، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربيّ، العدد 12، 1994.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1.الآفاق الاقتصادية في الأردن 2020 على موقع البنك الدولي
https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan /economic-update-april-2020

2. تقرير " إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالميّ "، منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسكو "، باريس، 2015.

Www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar.

3. تقرير: " التربية على المواطنة العالمية: مواضيع وأهداف تعليمية "، منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسكو "، بيروت، 2015.

Www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar.

4. تقرير التعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج، الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية في الأردن 2015 – 2016، عمَّان، منشور على موقع : Www.hrd.org

5. الجريبيع، محمد، مدخل لدراسة الهويات الوطنية: دراسة سوسيولوجية لحالة الهوية الأردنية.

359509.doc/webimages/cms/www.thoriacenter.org

6. حكمت، تغريد، قراءة تحليلية للاوراق النقاشية التي طرحها جلالة الملك عبد الله الثاني، جريدة الرأي الأردنية، يوم 2013/9/20 www.alrai.com

7. الشريدة، خالد، صناعة المواطنة في عالم متغير، ورقة بحثية مقدَّمة إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربويين، المملكة العربية السعودية، الباحة، 2006. Www.transparency.org.kuw.au-ti.org

8. الشيخ، محمد، دور الأسرة في تعزيز المواطنة، الرياض، جريدة الرياض، العدد 13485، 26 أيار 2005، ومنشور على موقع الجريدة www.alriyadh.com/ 2005

9. الطويسي، باسم، دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسيّ: دراسة في النخب الحكومية الأردنية في بداية مرحلة التحديث، منشور على:

9211454169479.doc/files/assetes/www.jobooks.jo

10. العامر، عثمان، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي: دراسة استكشافية، دراسة مقدَّمة

إلى اللقاء عشر لقادة العمل التربويين، 2006.
Www.scribd.com
11. عبد الباقي، صابر أحمد، المواطنة حقوق وواجبات، مقالة منشورة على موقع:
Www. Kenanaonline.com
12. اللواما، عبد الله، حصاد الحراك الشعبيّ الأردنيّ أعوام 2011 – 2012
www.jordanzad.com
13. مجلس السياسات الاقتصادية، خطة تحفيز النمو الاقتصاديّ الأردنيّ 2018 – 2022، عمَّان.
176e64- 4edbc33b6f451db401c2f1055f172.pdf/ugd /docs.wixststic.com//http:
14. موقع الوطن أونلاين:
http//www.alwatan.com.sa/ editors note details.aspx?=267
15. موقع BBC باللغة العربية:
http// bbc.co.uk/Arabic/middleeast/2011/ 01/ 110114
16. موقع الثورة المصرية:
http// cliodynamics.ru/ indexphp?option=com_cotent&task=view=70
17. موقع الوئام الإلكتروني:
http// www.alweeam.com.sa/ archives/ 37526
18. موقع BBC باللغة العربية:
110114/ 01/2011/middleeast/Arabic/ bbc.co.uk//http
19. الميثاق الوطني الأردني على موقع مجلس الوزراء الأردني.
1405777146./content /www.pm.gov.jo
20. النسور، معن، أداء الاقتصاد الأردنيّ خلال العام 2017، جريدة الرأي الأردنية، العدد 17192، السنة 47، الأحد 31 كانون الأول 2017. www.alrai.com
21. نصَّار، علي، ومحسن عبد الرحمن، تصور مقترح لتفعيل قيم المواطنة لدى الطلاب والمعلمين في كليات التربية بالجامعات السعودية على ضوء التحديات المعاصرة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، بحث منشور على موقع الجامعة: Www.srd.qu.edu.sa

خامساً: الرسائل الجامعية

1. محمد، إبراهيم عبد القادر، ، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردنيّ في الفترة 1999 – 2013 " دراسة حالة "، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمَّان، 2013.

2. الوريكات، معتز، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمَّان، 2016.